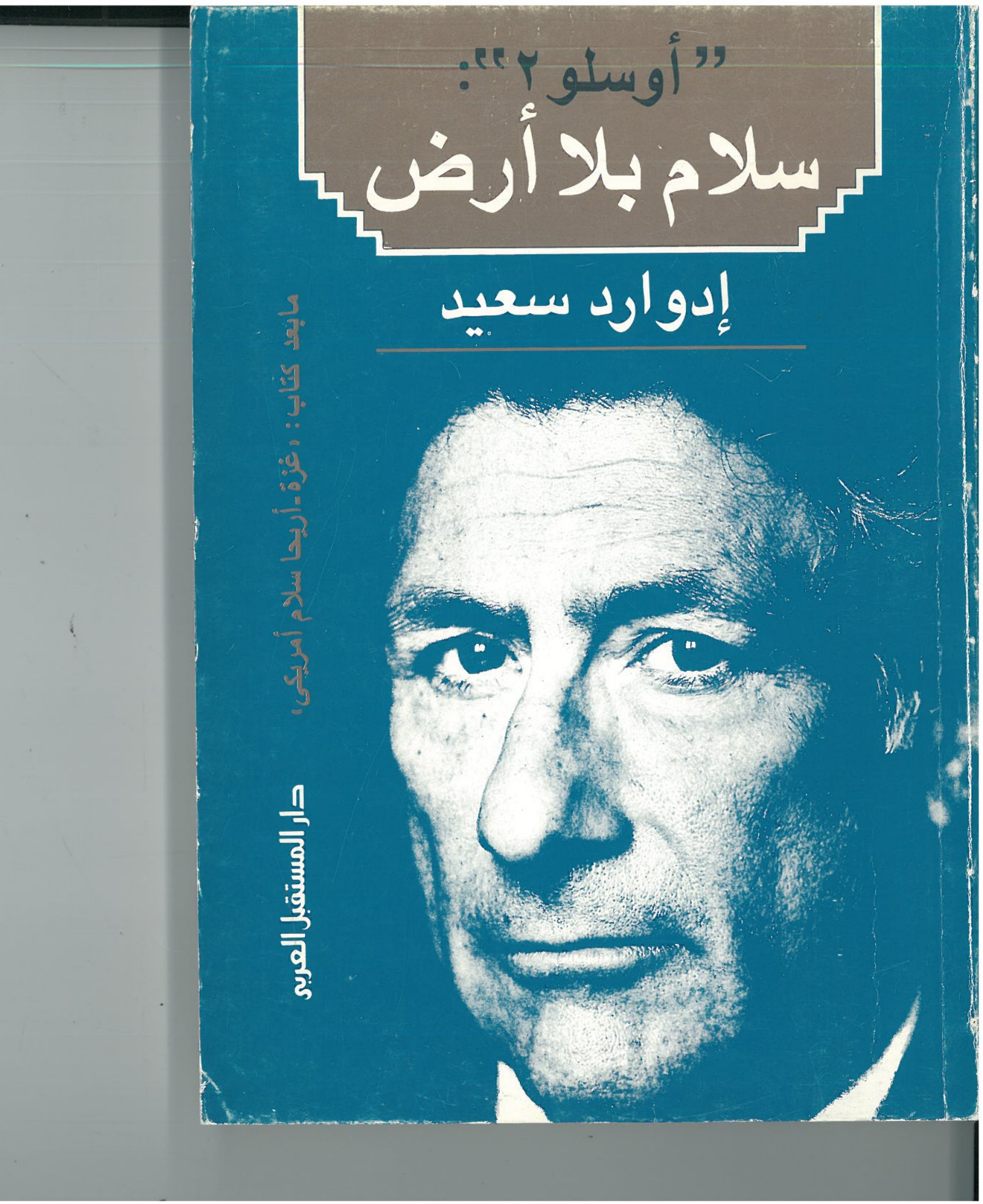

"أوسلو ٢":
سلام بلا أرض
إدوارد سعيد
ما بعد كتاب: «غزة-أريحا سلام أمريكي»
دار المستقبل العربي

أوسلو ٢

«سلام بلا أرض»

ادوارد سعيد



دار المستقبل العربى

أوسلو٢
«سلام بلا أرض»
ما بعد كتاب:
«غزة - أريحا سلام أمريكى»
ادوارد سعيد

الناشر: دار المستقبل العربى
الغلاف للفنان: محيي الدين اللباد

٤١ شارع بيروت ـ مصر الجديدة ـ القاهرة
ج. م. ع، ت: ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٩٥/١٠٩١٣
الترقيم الدولى: ISBN 977 - 239 - 107 - 4

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب هو الجزء الثانى من كتاب «غزة - أريحا: سلام أمريكى»، الذى صدر عن دار المستقبل العربى فى العام الماضى، متضمنا اثنى عشر مقالا عن عملية السلام فى الشرق الأوسط، كتبت فى الفترة ما بين سبتمبر ١٩٩٣ وأغسطس ١٩٩٤. وها هو الجزء الثانى يستكمل سلسلة المقالات التى كتبتها عن هذا الموضوع بأثنى عشر فصلا آخر، نشرت بالعربية فى جريدة الحياة الصادرة من لندن، وبالانجليزية فى جريدة «الأهرام ويكلى» الصادرة من القاهرة، فى الفترة ما بين سبتمبر ١٩٩٤و سبتمبر ١٩٩٥. كما يتضمن هذا الكتاب فصلا ختاميا طويلا، هو نص محاضرة القيتها فى الولايات المتحدة فى شهر مايو الماضى، و هو نفسه الفصل الختامى لكتاب: Peace and its Discontents Gaza-Jericho 1993-1995 الذى صدر بالانجليزية فى شهر سبتمبر الماضى عن دار نشر Vintage بلندن، والذى يتضمن ٢٠ مقالا من ٢٤ مقالا منشورة فى جزأى هذا الكتاب الصادرين عن دار المستقبل العربى.

لقد تواكبت بداية كتابتى لمجموعة هذه المقالات، كما قلت سابقا فى مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب، مع فترة من أشد فترات التاريخ العربى والفلسطينى المعاصر درامية، بل ومأساوية فى رأيى. وغير خاف على أحد أننى كنت، ومنذ البداية، شديد الانتقاد لما حدث بدءا من

الإعلان عن «اتفاق أوسلو». وقد أثبتت التطورات اللاحقة صحة الكثير من انتقاداتى، ولكن السؤال الذى ظل يتردد منذ بداية كتابتى لسلسلة المقالات هذه، وحتى الآن، هو: وما فائدة هذا النقد الذى توجهه؟

إن الجانب الاكبر من مزاج الاستسلام واليأس، السائد فى اوساط الفلسطينيين «المتعقلين»، يعود إلى الشعور بالعجز التام. ويتبدى هذا المزاج فى القول الشائع: «ليس ثمة بديل آخر»، أو «فلندع السلطة الفلسطينية تقوم بالمهمة، فهم الذين يواجهون الاسرائيليين على طاولة المفاوضات، بينما يقوم امثالك من الجالسين فى لندن أو نيويورك بالنقد، دون اى مساهمة جادة». والرد على الجملة الأولى سهل نسبيا، فمن غير المنطقى القول بانه ليس هناك بديل لاشياء مثل انعدام الكفاءة والديكتاتورية، فالبدائل عديدة ومعروفة منذ الازل، كما ساوضح لاحقا. إلا أن الجملة الثانية أكثر خبثا، كما أن العيب فيها أكثر التواء، الامر الذى يحتاج إلى مناقشة فورية. إن شعور انصار الوضع القائم والسلطة الفلسطينية بالحاجة إلى الرد على مقالات امثالى من الجالسين فى لندن ونيويورك، بل واعترافهم، فى ردودهم، بتفشى ظواهر انعدام الكفاءة والتسلط، لهو برهان أكيد على أن عملية النقد تشكل مساهمة فعلية.

فعندما ينشأ وضع ما يسمح لشخص واحد بالامساك بكافة مقاليد الامور وتسييرها على هواه، فهناك دوما مجال للجهر بان هذه ديكتاتورية سافرة. إن الاعتراف العلنى لعدد متزايد من الناس الآن بذلك يبرهن على صحة الانتقاد، بل والحاجة اليه، فلا معنى لتضامن مع القضية الفلسطينية قبل ان يسبقه النقد ويصاحبه. إن الكل معرض للخطأ، حتى ياسر عرفات. وتزداد اهمية الدور الذى يلعبه النقد والتذكير بالنواقص فى غياب نظام

قانونى أو دستورى متكامل. ولا يصح هذا الأمر فى حالة غزة والضفة الغربية فحسب، بل ينطبق أيضا على اى مكان فى العالم العربى، أو غيره من المناطق، فالنقد يرفع من مستوى الوعى، ويعيد ارتباط القادة بشعوبهم، كما ان نقد السلطة، فوق كل ذلك، واجب اخلاقى. إن التزام الصمت، أو اتخاذ موقف اللامبالاة، أو الانصياع للسلطة الباغية، كلها امور تنم عن انعدام الحس الاخلاقى.

والأمر الذى يزيد الطين بلة هنا هو نجاح السلطة الفلسطينية، إلى حد ما، فى اخضاع أو اجبار غالبية منتقديها العلمانيين على التخلى عن الشكوى أو التنظيم. وتشير تركيبة السلطة فى منطقة الحكم الذاتى إلى ان عرفات تمكن من شراء أو اخافة غالبية معارضيه. فها هى الشخصيات التى كانت تبدو مستقلة قبل بضعة اشهر، تأتى إلى مكتبه حاملة العرائض، أو تجلس فى الصفوف الأمامية لتصفق له عاليا. وعرفات بالطبع عبقرى فى توظيف المصالح الشخصية، والقوة التى توفرها له اجهزته الامنية، لكى يعطى الانطباع ان الجميع يسانده. واخشى ما اخشاه ان يتم استخدام هذه الأساليب فى الانتخابات الموعودة، فتتحول إلى عملية اقتراع على انصار عرفات فقط، الامر الذى يطلق يده فى المجلس التشريعى المزمع إنشاؤه. إن احدا، حتى الآن، لا يجرؤ على الجهر بالقول بان السلطة الفلسطينية، فى عمقها، تتسم ببعض سمات «المافيا»، حيث يقوم عديد من رجال السلطة بعقد مختلف انواع الصفقات، التى تعود بالنفع على الحلقة الضيقة من رجال عرفات و«خبرائه»، وهو أمر يستبعد، بالضرورة، اصحاب الكفاءة والشرفاء. إن القول بعدم امكان تحقيق أى انجاز ما لم تكن من «المنتمين» إلى تلك الجوقة، وبانه لا تأثير للمنتقدين فى نيويورك أو بيروت

بسبب بعدهم وعدم معرفتهم بالوضع، له ما يبرره فى سياق هذا الانتفاع، إلا انه من الهراء فى أى سياق آخر، خصوصا عندما يدور الحديث عن مفاوضات الوضع النهائى ذات الأهمية الحاسمة للفلسطينيين الذين لا يخضعون للسيطرة المشتركة لاسرائيل والسلطة الوطنية. وها نحن نقترب من محادثات الوضع النهائى، التى يفترض لها ان تبدأ خلال السنة المقبلة، والتى سيتم خلالها، اخيرا، تسليط الضوء على ما ارادت اسرائيل، واراد عرفات، كل لاسبابه المختلفة، تركه خارج التباحث حتى الآن. ولابد ان جزءا من الاهتمام، خلال هذه المفاوضات، سيتركز على ما إذا كان اللاجئون، الذين يصل عددهم إلى ٣,٥ مليون نسمة (وهذا العدد يقتصر فقط على اولئك الفلسطينيين، والمنحدرين منهم، الذين اجبرتهم اسرائيل على المغادرة فى عام ١٩٤٨، والذين يعيشون الان خارج أراضى فلسطين التاريخية) سيحصلون على حق العودة أو التعويض، ذلك الحق الذى واصلت قرارات الامم المتحدة السنوية منذ عام ١٩٤٨ التأكيد عليه. إن مصير اولئك اللاجئين هو، فى رأيى، جوهر القضية الفلسطينية. فقد قامت الحركة الصهيونية، منذ بداية القرن إلى الآن، بكل ما فى وسعها لضمان بقاء غالبية الفلسطينيين خارج وطنهم. اما اولئك الذين تمكنوا من البقاء فى الداخل، فقد سعت اسرائيل (التى تعتبر نفسها دولة الشعب اليهودى اينما كان) دوما إلى تقليص وجودهم السياسى إلى الحد الادنى.

إن المشكلة المباشرة التى سوف تواجهنا، عندما نصل إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائى، هى ان هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر، فالاتفاقات المبرمة فى المرحلة الانتقالية تضع قيودا على المرحلة المقبلة، وتؤثر على نتائجها. إن وجود ٤٥٠ مستوطنا فى الخليل، مثلا،

وهو الأمر الذى تمت الموافقة عليه فى اتفاق طابا، سيكون ورقة مساومة فى يد اسرائيل. فالتفاوض على اخراج المستوطنين (وهو أمر ضرورى) سيتطلب، بالضرورة، تنازلا فلسطينيا. كما أن التوسع الاسرائيلى فى مصادرة الأراضى الفلسطينية فى القدس، وغيرها من المناطق، يسمح بان تعرض اسرائيل الانسحاب من هنا أو هناك، إلا أن بقاء المستوطنات (خصوصا بعد اعتراف عرفات باحتياجاتها و«أمنها») سيضع قيودا شديدة، ليس على مساحة الاراضى التى ستعطى للسلطة الفلسطينية فحسب، بل وعلى عدد الفلسطينيين المطلوب عودتهم إلى وطنهم، حيث ستستخدم اسرائيل والولايات المتحدة المستوطنات كذريعة قوية لعدم السماح بعودة اعداد أكثر منهم. فالأراضى الفلسطينية، التى تقسمها وتخترقها فى كل اتجاه المستوطنات، والطرق، والنقاط العسكرية الاسرائيلية، غير كافية لاستيعاب لاجئى ١٩٤٨.

وأخيرا، وهذا أمر هام للغاية، فإن المضى فى أسلوب التفاوض الفلسطينى الحالى، الذى يتسم بسوء التنظيم والافتقار إلى خبراء حقيقيين ومعلومات دقيقة (من بينها خرائط موثوقة واحصاءات ومعرفة دقيقة بالتغييرات التى قامت بها اسرائيل على الارض منذ ١٩٤٨ و١٩٦٧)، يعنى اننا سنظل نكرر نفس الأخطاء (وذلك اقل ما يمكن ان توصف به) والسلبيات الماضية. ومهما تفاوتت التقديرات حول كفاءة عرفات، والحلقة الضيقة من الموالين له، فإن الأمر الذى لم يعد محل شك الآن هو عدم قدرتهم على التعامل مع التعقيدات الشديدة للوضع الفلسطينى فى شموله. ولهذا ينبغى علينا أن نصر على عدم اطلاق اليد مرة آخرى لهذا المزيج المعهود من التسلط وانعدام الكفاءة، لأن الكثير الكثير يعتمد على

المفاوضات المقبلة، التى تمس حياة الكثيرين، بل وتحدد شكل المستقبل الفلسطينى، الذى ينبغى أن نصر على عدم التفريط فيه.

أما عن الافكار الرنانة عن «البراغماتية» والواقعية، التى يطلقها دفاعا عن عملية السلام كبار المفكرين والاستراتيجيين العرب فى عمان أو القاهرة، فانها لا تعدو ان تكون ترديدا معيبا لايديولوجية سائدة، يقوم بصياغتها وترويجها العديد من مثقفى الطبقة الوسطى، الذين يستخدمهم الطغاة فى كافة انحاء العالم كـ«خبراء»، لتبرير استمرارهم فى تخريب بلادهم عن طريق العنف والفساد، وليطمئنوا إلى ان نسبة تأييد الشعب لهم تبلغ ٩٩,٩ فى المئة، كما يؤكد لهم ذلك اولئك «الخبراء». فالبراغماتية والواقعية فى وضعنا الحالى لا تعنى اكثر من: دع القيادة تفعل ما يحلو لها، ومهمتنا كاستراتيجيين ومثقفين هى ضمان بقاء السلطة بعيدة عن أية مساءلة، أو أى شعور بأن الفقر والسخط يتزايدان بين غالبية السكان.

إن قبولنا كفلسطينيين بنصيحة «استراتيجيى» الأمر الواقع هؤلاء يعنى خسارة جولة مفاوضات الوضع النهائى حتى قبل دخولها. فنحن، فلسطينيى الشتات، نحتاج الآن إلى النهوض من سباتنا، ودخول الحلبة بقوة، لأن السلطة الفلسطينية، المنشغلة بادارة الحكم الذاتى، وبالاحتلال الاسرائيلى أيضا، لا تستطيع فى الوقت نفسه الاهتمام بمصالحنا. كما أن السلطة التى تقتصر على الضفة الغربية وغزة، ليس لها، ولا يمكن لها، تمثيل الفلسطينيين فى بيروت وعمان ودمشق وأوروبا وأمريكا الشمالية. من الضرورى، إذن، الدعوة لعقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطينى، تكون مهمته وضع جدول اعمال لمفاوضات الوضع النهائى. ولا شك أن عرفات سيحاول تجاهل هذا المؤتمر، أو أن يوحى بأن المشاركين فيه هم من

«الرافضين» عديمى الكفاءة. لكن هناك ما يكفى من النفوذ الفكرى والسياسى والاقتصادى والاخلاقى لدى أهل الشتات لإعطاء اللقاء وزنه المطلوب.

ما نحتاجه، أولا، هو إحصاء دقيق لعدد الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين، وما خسروه من الممتلكات لاسرائيل. ان المجلس الوطنى الفلسطينى (الذى يتجاهله عرفات)، بكل ما له من سلطات، يجب ان يعود لممارسة النشاط، عبر عضوية جديدة تتسم بالكفاءة، ويتم انتخابها وفقا لمعايير التمثيل الديموغرافى. ويمكن لهذه المؤسسة ان تختص بتمثيل المصالح الفلسطينية فى شكل يتجاوز المجلس التشريعى المزمع، وصلاحياته التى تضع اسرائيل حدودا صارمة عليها. وما نحتاجه ثانيا هو: مؤسسة تجمع افضل العقول العلمية والتقنية، أو ما يمكن تسميته «مكتب الخدمات الاستراتيجية»، لتناول قضايا مثل الارض والجغرافيا والموارد المائية والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصادية، وهى قضايا يهملها الطرف الفلسطينى حاليا، وتحتكر اسرائيل غالبية المعلومات عنها. وستكون مهمة هذه المؤسسة، التى ينبغى ان تضم خبرات حقيقية، اصدار ملفات ذات نفع مباشر فى المفاوضات مع الاسرائيليين.

وينبغى ان تكون المهمة الرئيسية، من وراء هذا كله، هى وضع منظومة من المبادئ التى لا تراجع عنها ولا مساومة حولها، والتى يجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطينى فى كل الاحوال. إن أسلوب عرفات فى التفاوض لا يسمح بهذا الالتزام، فعرفات نفسه هو الذى ضرب عرض الحائط، منذ عام ١٩٩٠، بكافة المبادئ المركزية للحياة السياسية الفلسطينية، بما فى ذلك قرارات الامم المتحدة ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨.

وعلى الرغم من ان عرفات لم يحصل على تفويض من احد لاتخاذ هذه المواقف، الا انه كسياسى أذكى وأكثر حذرا من أن يتخذها دون مراعاة لبعض الشكليات، مثل جمع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، أو إخوانه فى المجلس المركزى (كما حدث فى احدى المناسبات فى اواخر ١٩٩٣)، لكى «يبصموا» على صفقاته مع اسرائيل. ويبدو انه لا يبالى مطلقا بمبدأ المساءلة من قبل الشعب الفلسطينى، معتمدا على سيطرة شعور السلبية والهزيمة على ابناء شعبه، وهو الشعور الذى ساهم هو، إلى حد بعيد، فى خلقه. ولو كان عرفات قادرا فعلا على فهم اتفاق «اوسلو – ٢» البالغ التعقيد والمقيد للفلسطينيين، الذى وقعه فى ايلول (سبتمبر) الماضى، لكان الامر، نظريا على الاقل، أقل سوءا مما هو عليه. ولكن، ونظرا لاستحالة ان يستطيع شخص واحد استيعاب كل تفاصيل ٤٠٠ صفحة من التعقيدات القانونية، يصح لنا أن نفترض أنه ربط نفسه، وشعبه مع الاسف، باتفاق مع اسرائيل، دون ان يكون هناك من يدرك تماما كافة ابعاد هذا الاتفاق.

إن الموضوع الوحيد الذى لم يهتم عرفات، أو اصحابه، بالنظر اليه بعناية هو: التعويضات. إن العراق ما زال يدفع حتى الآن تعويضات عن احتلاله غير الشرعى للكويت مدة سبعة اشهر. أما اسرائيل فإنها، لأسباب غامضة، معفاة من اية محاسبة. إذن ينبغى أن تحتل مسألة التعويضات هذه أولوية لدينا، ولكن هذا الأمر لن يحدث ما لم تقم هيئة فلسطينية بجمع المعلومات والاحصاءات عن ما تم خلال اعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ وصولا إلى ١٩٩٥، حيث لم تكتف اسرائيل خلال كل هذه الاعوام بسرقة وتدمير الممتلكات، بل وخططت عمدا للتخلف التنموى للفلسطينيين. وليس من

تعامل فاعل مع النزف الذى يبدو بلا نهاية لمواردنا (وهى عملية لم توقفها السلطة الفلسطينية بل فاقمت منها) إلا عن طريق علماء فى الاقتصاد السياسى، يخضعون للمساءلة، من مجلس تمثيلى منتخب.

إن الفريق المفاوض الذى ينبغى أن يمثل المصالح الوطنية لكافة الفلسطينيين (وليس المصالح البلدية أو المحلية) فى مفاوضات المرحلة النهائية يجب ان يلتزم بوقف أى تنازلات آخرى حول قضايا المستوطنات، والسيادة، والموارد المائية والطبيعية، وحق الدخول والخروج، والقدس. ولا يستبعد هذا الموقف تنفيذا تدريجيا لأى اتفاق، محددا بجدول زمنى صارم، مع ضمانات فى الاتفاق ضد التصرفات الاسرائيلية الخارجة على القانون. لقد قلت سابقا، وأكررها الآن: اللاتفاوض أفضل من تقديم تنازلات لا نهاية لها، الامر الذى ينتهى بادامة الاحتلال الاسرائيلى. فلابد وأن اسرائيل سعيدة الآن بقدرتها على الادعاء بأنها صنعت السلام، فى الوقت الذى تضمن فيه استمرار هذا الاحتلال، وبموافقة فلسطينية. باختصار، القانون الأساسى للمفاوضات بالنسبة للفلسطينيين يجب ان يكون هو: إنهاء الاحتلال الاسرائيلى بشكل غير مشروط، ولا ينبغى القبول بأية مساومة فى هذا المجال.

إن اسرائيل، كما ذكرت سابقا، لا يمكنها أن تدعى أنها أقامت السلام معنا ما لم يوقع شخص مثل عرفات على وثيقة سلام. فإذا كان ما تفاوض عليه ووقعه عرفات يحظى بقبوله، وقبول سكان الضفة الغربية وغزة، فهذا شأنهم، مهما كان سيئا. لكن اتفاقات كهذه لن تسمح لفلسطينيى الشتات بالحصول على أى حقوق أو تعويضات. وأنا مقتنع تماما أن عرفات سيفرط فى القليل المتبقى، ما لم نأخذ نحن، الفلسطينيين المقيمين فى

بيروت أو نيويورك أو عمان أو غيرها، زمام المبادرة. ولى أن أقول فى النهاية: إن علينا دخول مفاوضات الوضع النهائى كشعب، وليس كمجموعة من القبائل. إن هذا الامر يحتم علينا الاستعداد وتحديد المبادئ، والتزاما ثابتا، ليس فقط بوقف المفاوضات اذا لزم الامر، بل وأيضا الاحتجاج بأعلى صوت ممكن، وبأشد ما يمكن من الفاعلية.

لقد نجح عرفات، عن طريق الترغيب والابتزاز، فى اقناع الكثيرين فى الضفة الغربية وغزة، وكذلك خارجهما، بأنه الخيار الوحيد، ولذا لابد من مساندته دون قيد أو شرط. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين لم يعرفوا تقاليد الحكم الملكى فى تاريخهم الحديث، إلا ان المرء يشك فى هذا الامر عندما يرى ذلك الإسراف فى الخضوع والتعظيم الذى يتلقاه عرفات. إننى أرفض أن أصدق ان هذا ما نحتاجه، ولا بد من الاسراع لوقف هذه المظاهر لكى نتمكن من تفحص مدى الضرر الذى الحقته بنا مفاوضات عرفات وتسلطه. وإلى أن يتم ذلك، يبدو لى أنه من الأفضل كثيرا للمرء أن يكون من «الخوارج».

آخيرا يسعدنى أن أشكر الدكتورة زينب استرابادى مديرة مكتبى فى نيويورك على كفاءتها فى إعداد أصول هذه المقالات باللغة الانجليزية. كما أتقدم بالشكر والامتنان أيضا لجهاد الخازن رئيس تحرير جريدة الحياة، ولحسنى جندى رئيس تحرير جريدة «الأهرام ويكلى»، ولمنى أنيس مساعد رئيس التحرير، على ماقدموه من عون فى الإشراف على نشر سلسلة المقالات هذه، وعلى ترحيبهم بى على صفحاتهم. كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ أحمد عبد العليم، الذى تفضل مشكورا بالقيام بترجمة ممتازة للفصل الختامى من هذا الكتاب، وللأديب الكبير سليمان

فياض الذى قام بالمراجعة اللغوية لمخطوطة الكتاب.

وصدور هذا الكتاب، مثله مثل الكتاب السابق، يدين بفضل خاص لمنى أنيس، فهى التى تحمست لفكرة جمع سلسلة المقالات هذه فى كتاب، وقامت بإعداد المخطوطة، ومراجعة وتصحيح الترجمةْ، ومعاونتى فى عملية التحرير التى قمت بها، حذفا وإضافة، فلها امتنانى وتقديرى العميقين.

ادوارد سعيد

نيويورك – نوفمبر سنة ١٩٩٥

تحرير العقل أولاً

يواجه كل الكتاب والمثقفين والمواطنين بالضرورة السؤال عن طبيعة علاقتهم، كشعب يعيش ويعمل ضمن ثقافة ما، بالثقافات الاخرى. ولم يسبق لهذا السؤال ان وصل إلى هذا المستوى من الحدة الذى نشهده الآن، فى فترة ما بعد الامبريالية، فقد أنعش نهوض الروح القومية الاحساس بالفروق والخصوصيات الاثنية.

فعلى سبيل المثال، كانت المدارس البريطانية طوال حكم بريطانيا للهند تعلم أبناء النخبة الهندية تفوق اللغة الانجليزية، والثقافة الأوروبية، والعنصر الأبيض، على أى نتاج شرقى لغة وثقافة وانساناً. وفى «المسودة عن التعليم الهندى» الشهيرة، التى كتبها اللورد مكولى فى عام ١٨٣٥، نجد تعبيرا صريحا عن هذا الموقف، مضيفا إلى ذلك، أن الادب العربى والسنسكريتى بكليته لا يساوى الملخصات - الملخصات، وليس الكتب ذاتها - لروائع الأدب الغربى التى نجدها فى مكتبة «تلميذ مدرسة انجليزى». وقد درب الانجليز أجيالا متوالية من الهنود على القبول بهذه الآراء بحرفيتها، وبالتالى على اعتبار أن تقاليدهم ولغاتهم متخلفة، وغير جديرة بالدرس. وأدى تصاعد الشعور القومى المناهض للامبريالية إلى قلب هذا المنظور رأسا على عقب، وقد تم التركيز على أولوية القيم الهندية الأصلية.

بقيت جدلية الخضوع والتحرر هذه، الصفة الرئيسية لحياة الامة طوال فترة الكولونيالية فى شكلها الكلاسيكى، الا أن مشكلة العلاقة بين الثقافات استمرت، إما فى شكل موروث من الماضى الكولونيالى، وإما كقضية سياسية حديثة، فى كل من الدول الافريقية والاسيوية بعد الاستقلال. هكذا نجد مثلا أسئلة من نوع: ما هى طبيعة العلاقة الثقافية اليوم بين المغرب والجزائر من جهة، وفرنسا من جهة ثانية؟ وهل يستعمل الكاتب المغربى العربية أو الفرنسية للروايات، والقصائد، والمقالات التى ينتجها اليوم؟ وهل الاقتصار على اللغة المحلية، وتجنب ما يسمى اللغات «الامبريالية»، مثل الانجليزية والفرنسية، واجب قومى؟ هذا هو موقف الكاتب الكينى «نغوغى واثيونغو»، الذى كان يكتب بالانجليزية، ثم تخلى عنها للكتابة بلغته الأصلية: الكيكويو. فإلى أى مدى يمكن اعتبار اللغة ليس فقط وجها من أوجه الاتصال، وإنما أيضا أداة سلطة؟

ليست هناك أجوبة سهلة على هذه الأسئلة، ويجب عدم توقع مثل تلك الأجوبة. ذلك أن الثقافة تبقى حية مادامت مستمرة فى مناقشة الأسئلة الأساسية، ويتهددها خطر الضمور والانكفاء، حين يبدو لها أنها توصلت إلى الأجوبة النهائية.

يقدم الوضع فى العالم العربى صورة مختلفة أكثر إثارة للقلق. فقد توفر دوما للبلاد العربية (عدا بلدان المغرب التى منع الاستعمار الفرنسى اللغة العربية فيها) ثقافتها القومية المؤسسة على اللغة العربية والإسلام. وهناك تجارب تاريخية خاصة ببلدان مثل سورية والعراق ومصر ولبنان وفلسطين والجزيرة العربية. وهذا الإرث احتوى، منذ أوائل القرن التاسع عشر، على أشكال متباينة من ردود الفعل تجاه تغلغل نفوذ القوى الغربية،

خصوصا بريطانيا وفرنسا، والتهديد الذى مثلته سياساتهما الاستعمارية. ففى أوائل القرن التاسع عشر (إذا أخذنا مثالا شهيرا) بدأ حاكم مصر محمد على برنامجا للترجمة من اللغات الأوروبية إلى العربية، فى الوقت الذى أرسل فيه الشباب المصريين الموهوبين إلى باريس، لتعلم ما يمكن تعلمه من الأوروبيين المتقدمين تقنيا. وفى وقت لاحق من القرن نفسه، اعتبر مفكرون مثل محمد عبده وجمال الدين الافغانى ورشيد رضا، ان الغرب يمثل خطرا يتطلب، حسب رأيهم، القيام بحركة اصلاحية، أو حتى تحديثية، فى الإسلام. وجاءت مناظرة الأفغانى لأرنست رينان فى عام ١٨٨٣ بعدما كان المفكر الفرنسى قد قال: إن الإسلام يعادى التقدم العلمى. ورفض الأفغانى ذلك، مؤكدا ان الإسلام يضاهى الفكر الغربى تماما فى القدرة على العقلانية العلمية. إلا أن الردود المسلمة العربية، بعد ذلك، على العجرفة الأوروبية، أخذت تتسم بشكل متزايد بنبرة دفاعية.

وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك على الأقل الرغبة فى النقاش. ولكننا نرى اليوم، بالمقارنة مع روح الانفتاح والتفاؤل التى سادت عصر النهضة، الوضع يتغير نحو الأسوأ. فمن جهة نرى فى العالم العربى أولئك الذين ينظرون إلى الغرب نظرة العبادة، والتقليد، والإعجاب المطلق. ومن جهة ثانية نرى ذلك العدد المتزايد من الأفراد والحركات الذين يرون الغرب شرا مطلقا، مفضلين العودة إلى شكل أصلى وأولى من التجربة العربية المسلمة. والمشكلة هى أن الحالتين قائمتان على نظرة إلى الغرب كأنه وحدة منسجمة، وهو، بالطبع، ليس كذلك. والواقع أن فى إمكاننا إدراج الافتراض الخاطئ عن هذا «الغرب»، فى الإطار نفسه الذى نضع فيه الافتراضات الأوروبية الاختزالية، المتوارثة من مئات السنين، عن «الشرق». ولا يعنى هذا أننا نقول بالتشابه بين الحضارتين الأوروبية من جهة، والعربية

أو الإسلامية من جهة ثانية، فهما، بالتأكيد، متباينتان، كما يمكن ان يؤكد ذلك لنا، وفورا، أى من ساكنى القاهرة أو لندن. فهناك لغات مختلفة، وتقاليد مختلفة، والأهم من كل ذلك تجارب تاريخية متباينة.

هذه الحقائق تشكل واقعا يختلف تماما عن الافتراض إلسائد، معلنا كان أم مضمرا، فى العالم العربى، عن أن «الغرب عدونا». والواقع هو أن ساكنى الغرب يعرفون أنه ليس عالما واحدا بل عوالم، مثله مثل كل الثقافات فى اختلاطها وهجنتها. لذا يعتقد الكثيرون أن من الممكن، بل من الضرورى، تحديد أى «غرب» نقصد عندما نتكلم عن «عدونا». ويمكننى فى هذا السياق، إعطاء مثال بسيط من تجربتى الخاصة. خلال السنوات التى كنت فيها قريبا من القيادة الفلسطينية بذلت جهدى فى محاولة إيضاح أن «أمريكا» ليست فقط الحكومة، بل هى أيضا مجتمع مدنى، بالغ الكبر والتعقيد. وفى مرات كثيرة، فى بيروت وتونس، لم أقتصر على مناقشة هذه القضية بنفسى، بل دعوت أصدقاء وزملاء من الولايات المتحدة، لكى يوضحوا للقيادة الفلسطينية أن السياسة الخارجية الامريكية، على سبيل المثال، لايفرضها الرئيس بنفسه، بل تأتى نتيجة مساهمات متراكمة من قطاعات اجتماعية عريضة، مثل وسائل الإعلام، والكنائس، والجامعات، والكونجرس، والنقابات، ودوائر المال والأعمال، ومجموعات الضغط الخ...

والنقطة التى حاولنا طرحها على القيادة هى أن على الفلسطينيين، باعتبارهم الجانب الأضعف، أن يكونوا أكثر مهارة وتمييزا فى تعاملهم مع الولايات المتحدة، بهدف استغلال التباينات بين عناصر المجتمع التى يدفعها واقعها إلى التحالف معنا، وتلك التى تعادينا، وذلك من أجل

الضغط على واشنطن. لكن هذا كان يتطلب الكثير من العمل والتنظيم، ويحتاج إلى متابعة التغيرات والتطورات التى تطرأ داخل كل شريحة اجتماعية بدقة. وفى عامى ١٩٩٠و١٩٩١، بعد رحلتى إلى جنوب افريقيا، أعجبت بشدة بالمؤتمر الوطنى الافريقى الذى تصرف تماما حسب هذا الأسلوب فى الخارج، وحقق انتصاره الكبير فى الداخل. وأذكر، بوضوح، أن الزعيم الوطنى «والتر سيسولو» قال لى فى جوهانسبرج: إن أحد أسباب انتصار المؤتمر الوطنى، الحملة الدولية التى قام بها ضد التمييز العنصرى. فلماذا لانستفيد إذن نحن ـ الفلسطينيين ـ من هذه التجربة، باستعمال أساليب مشابهة لخدمة قضيتنا؟

محاولاتى هذه كلها باءت بالفشل مع الأسف. وحصر زملائى الفلسطينيون اهتمامهم بما يحدث فى واشنطن، وكأن واشنطن هى كل أمريكا. وبالنسبة إليهم، كانت معارضة واشنطن لحق تقرير المصير للفلسطينيين، تعنى أن بقية أمريكا ترفضه أيضا. وأذكر أن سيدة فلسطينية قابلتها فى تونس، أخبرتنى أن منظمة التحرير شكلت لجنة «شؤون أمريكية» للإشراف على سياسة المنظمة تجاه الولايات المتحدة. وقالت: إن غالبية أعضاء اللجنة لاتعرف اللغة الانجليزية، وإن اللجنة لم تجتمع ابدا. وعندما سألتها عن المراجع والكتب التى تعتمد عليها اللجنة فى عملها كان المرجع الوحيد الذى ذكرته مجلة «تايم» الاسبوعية، التى قالت إنها لاتتوفر لهم كل أسبوع!

لا عجب، إذن، أننا، دون معرفة بحقيقة الغرب، نميل إلى افتراضات بالغة السخف والتضخيم عنه. وأرى، على الجانب الآخر، ان المدافعين عن الغرب وقوته، فى العالم العربى والإسلامى، على خطأ يعادل خطأ الذين

يهاجمونه، دون تفهم لما فيه من تباينات. فما يفشل المدافعون فى إدراكه، حتى الآن، هو الفرق، مثلا، بين الخطاب الليبرالى الغربى التحررى فى ظاهره، واستناده فى حقيقته إلى تمييز بين الأقوام المتقدمة، وتلك التى تعتبر متأخرة. وعندما يتكلم جون ستيوارت ميل، أو دو توكفيل عن الديموقراطية وحقوق الإنسان، فهما يرسمان حدا واضحا بين حقوق الاوروبيين، وحقوق الجزائريين، أو الهنود. ومن المعروف أن «جون ستيوارت ميل» عمل طوال حياته فى مكتب الهند، وعارض دوما استقلال الهند. أما دو توكفيل فقد انتقد معاملة الولايات المتحدة للعبيد والهنود، غير أنه أيد المذابح التى ارتكبتها فرنسا فى الجزائر. بكلمة أخرى: ما نفتقر إليه، حتى الآن، فى تناولنا «الغرب»، هو الحس النقدى التمييزى لحقيقته، وحقيقة كل من مكوناته.

والنتيجة، هى أن غالبية الآراء فى العالم العربى والإسلامى، تقتصر على العداء العام، أو التأييد العام لما يسمى «الغرب». والرأيان، منطقيا، متشابهان، وإن أفضيا إلى موقفين عمليين متباينين: الأول هو الرفض الكامل لكل ما هو غربى، والثانى هو أن ليس هناك من هدف أسمى فى الحياة، من العمل فى مؤسسة غربية. وينعكس هذا فى الاستقطاب، الذى بدأ فى الظهور فى صفوف الفلسطينيين، فى الموقف من اسرائيل وأمريكا. وفى كل الاحوال، فإن ما يجرى تغافله، أو نسيانه تماما، هو الحاجة المطلقة إلى حس قوى بخصوصيتنا الثقافية والسياسية، ومصالحنا القومية والحضارية، التى ينبغى علينا السعى لتطويرها، حتى نتمكن من الدخول بروح نقدية فى حوار حقيقى، سواء مع اسرائيل أو مع الغرب. لكن هذا لن يحدث إلا إذا شعرنا بأنفسنا مساوين للاثنين، ولم يقتصر الموقف على الانكفاء الرافض من جهة، أو الإعجاب المتحمس الخالى من الروح

النقدية من الجهة الثانية. وينبع كلا الموقفين من الجهل نفسه، ومن الشعور بالقصور والتعويض الدفاعى عنه.

مايثير استغرابى، منذ سنين، هو أن الطلبة العرب الذين يأتون إلى الدراسة فى الغرب، يهتمون إما بالحصول على شهادة مهنية أو تقنية فى موضوعات مثل: الطب أو الهندسة أو إدارة الاعمال وغيرها، وإما أنهم يقومون بدراسات تاريخية أو اجتماعية أو أدبية للشرق الاوسط، ويندر من يأتى من بينهم إلى جامعة مثل: اكسفورد أو هارفارد، ليدرس موضوعا فى التاريخ الأوروبى أو الأمريكى. وأعرف خريجا لبنانيا شابا، على درجة عالية من الذكاء، يعمل على أطروحة للدكتوراه فى جامعة أمريكية من جامعات الصفوة، وكنت قد ناشدته، طوال ثلاث سنوات على الأقل، أن يكتب أطروحته عن التاريخ الامريكى (أو الفرنسى أو الافريقى أو الهندى)، لكنه أبَىَ إلا أن يكتب عن لبنان، ولاشىء سوى لبنان، وهذه حالة عامة بين الذين يشدون الرحال إلى الغرب للدراسة لكى يتخصصوا هناك فى دراسة بلدانهم نفسها، حاكمين على أنفسهم، تبعا لذلك، بالبقاء فى «الجيتو». وبالمقابل، نجد ألوفا من الباحثين الامريكيين مختصين فى دراسات الشرق الأوسط، والصين، واليابان، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية. هل هناك اليوم مساهمة عربية مسلمة مهمة فى دراسة امريكا، أو البحث فى أوروبا، مساهمة تؤدى إلى تغيير فى طبيعة الموضوع، مثلما تستمر المساهمات الأوروبية والأمريكية فى دراسة العرب والإسلام فى السيطرة على هذين الحقلين العلميين، فى شكل لاتنافسها فيها حتى المساهمات العربية؟

وهذا كله ليس هو القضية الرئيسية، فهناك عوالم أخرى بكاملها غير الغرب، مثل الثقافات العظيمة فى الصين، والهند، واليابان، وبالطبع فى

افريقيا أيضا. ومن سبل كسر الاستحواذ الغربى علينا، البحث عن أمكنة أخرى، توفر نماذج جديدة بالنسبة لنا عن العلاقات والتشكيلات الحضارية والعلوم، فالسبب فى هوسنا بالغرب وتبعيتنا له (سواء كنا من كارهيه أو محبيه) هو بقاؤنا ضمن طوقه، وجهلنا تبعا لذلك بالعوالم الأخرى. ومن أجل تغيير هذه الصورة، نحتاج إلى شجاعة، وروح فكرية مغامرة، تختلف تماما عن النفسية الدفاعية المزعزعة، التى تبقى الكثيرين منا محصورين ضمن عالمنا الصغير، عازفين عن المغامرة بالانطلاق نحو التحليل، والنقد، والتعلم، من منظور المعرفة الحقيقية، والإدراك الحقيقى للذات.

وأعتقد أن للنكسات السياسية خلال السنوات القليلة الأخيرة علاقة بكل هذا. وعندما ينحصر تفكير المرء بذاته، يظهر خطر الوقوع ضحية لثقافة أقوى، وأكثر استقرارا وسيطرة. و «الإنكار» أو «عدم الاعتراف» عادة ما يكونان رد الفعل الطبيعى للضعيف تجاه الأشياء التى يكرهها أو يخشاها، وهذا هو جوهر السياسة العربية تجاه اسرائيل، قبل أربعين سنة. هذه السياسة التى كانت حصيلتها «لاشىء» بالنسبة إلى العرب، و«كل شىء» بالنسبة إلى اسرائيل. أما الآن فإن الشعور بالاستسلام تجاه اسرائيل والولايات المتحدة الذى يسود النخب السياسية، والذى حل محل رفض الخنوع الذى يتضمنه «عدم الاعتراف»، فإنه ينبع فى النهاية من غياب الثقة بالنفس وروح الاتكال السلبية. لماذا لا ندرس الآخرين لنعرف كيف نتعامل معهم مثلما يفعلون هم؟ إن المعرفة وحدها هى التى ستمكننا من الوقوف فى وجه سيطرة اسرائيل والولايات المتحدة، لتقدم لنا بديلا آخرا غير الرفض الأعمى أو الخنوع، وهما شكلان من أشكال القصور وعدم النضج. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الرفض والخنوع لايتجاوزان أن يكونا استعادة للعلاقة الكولونيالية بين ثقافة قوية وأخرى ضعيفة.

وبالنسبة لى يصعب أن أصدق، على سبيل المثال، أن الأردن، ومنظمة التحرير، ومصر (ولاحقا دول عربية أخرى) قد عقدت سلاما مع اسرائيل، فى الوقت الذى لايتوفر فى أى منها معهد متخصص أو دائرة جامعية مهمتهما الرئيسية دراسة اسرائيل. وبالمقابل، ففى اسرائيل بالطبع معاهد ودوائر مهمة عديدة تعج بالخبراء فى شؤون كل الدول العربية. وكم هو غريب أن مجتمعاتنا، المفتقرة نسبيا إلى الديموقراطية، تعج بالباحثين الاجانب القادمين لدراستها، فى الوقت الذى لانخصص فيه إلا قسطا ضئيلا من رأسمالنا الاجتماعى والثقافى لدراسة الغير. وإذا كان من الخطأ، بالطبع، إقصاء هؤلاء الباحثين عنا، ومضاعفة تقوقعنا نتيجة لذلك، فإن هذا لا يتعارض مع تبنى سياسة للتوسع الفكرى والانفتاح، والانطلاق فى دراسة الثقافات الأخرى، لكى نتمكن من القيام بدور أكبر وليس أصغر، بين الأقوام.

إن الحداثة لا تقاس بمدى استشراء روح الاستهلاك، أو بعدد السيارات الفارهة وأجهزة التلفزيون المنتشرة فى كل بيت، بل هى ان نكون جزءا عضويا من عالمنا اليوم، وليس من مهرجيه أو عبيده. إن الفشل الفلسطينى، كما تمثل فى اتفاق غزة – اريحا، هو النتيجة الطبيعية لانسياق بعض القيادات الفلسطينية، المحدودة الثقافة والبعيدة تماما عن الحداثة، إلى أحابيل اتفاق تم ابرامه مع غريم يعرف عن الفلسطينيين أكثر مما يعرفون هم عنه. هل يعيش ياسر عرفات، أو أبو مازن، فى العالم نفسه الذى نعيش فيه، عندما يتحدثان ليلا نهارا عن ثقتهم باسرائيل؟ اسرائيل التى شردت شعبنا، وتستمر إلى هذه اللحظة فى مصادرة الأراضى والاستزادة من المستوطنات والقتل وانتهاك الحقوق! هذه التصريحات الفلسطينية ليست فقط نتيجة الجهل والتقصير، ولكنها ايضا نتيجة الخنوع، وعدم

معرفة الذات. وها هو عرفات الآن لايستطيع ان يفعل شيئا دون اذن من اسرائيل، وهاهو الجنرال دانى روتشيلد يصرح فى حديث أخير له: إن «انتقال السلطة المبكر» يقتصر على الخدمات الموجهة إلى السكان، بينما تواصل اسرائيل القيام بدورها باعتبارها القوة الحقيقية فى غزة والضفة الغربية.

وبالنسبة إلى البعيدين عن السلطة، من أمثالنا، الذين يستبشعون المشهد المخزى فى غزة اليوم، فلا يمكن الاكتفاء بالقول بأن عرفات زعيمنا، وله منا الولاء، أو حتى المطالبة باستقالته بسبب عدم كفاءته. علينا ان نضمن بكافة السبل عدم تكرار هذه المأساة، وذلك بالاصرار على ان يتمتع أى زعيم لنا، مستقبلا، بصفة احترام الذات، بالاضافة إلى معرفته معرفة حقيقية باسرائيل وبالولايات المتحدة. وبكلمة أخرى: إن المطلوب هو تحرير العقول، وليس المطلوب رجالا ونساء لايستطيعون تحرير أنفسهم، ناهيك عن تحرير شعوبهم. العنصران الجوهريان هنا هما: الارادة، والعقل. فحتى لو امتلك المرء عشرة آلاف شرطى وبيروقراطى، بل و دويلة أيضا، فان الوضع يبقى فى جوهره مؤسساً على العبودية والجهل.

سبتمبر سنة ١٩٩٤

سلام بارد .. مهانة مستمرة

من الأمور الأكثر إثارة للدهشة فى الشهور الاثنتى عشرة الأخيرة، أى منذ إعلان المبادئ فى «أوسلو»، واتفاق غزة ـ أريحا الذى تم التوقيع عليه فى حديقة البيت الأبيض، أن اسرائيل لاتزال بمنأى عن أى انتقاد، بالرغم من سلوكها المثير للغضب. وليس للمرء إلا أن يتساءل: كيف يمكن لبلد صغير نسبيا كهذا أن يستمر فى انتهاكاته الصارخة لكل الأعراف الدولية، وخيانته للوعود المتواضعة التى أعطاها للفلسطينيين، دون عقاب؟

ويقع اللوم فى ذلك، بالدرجة الأولى، على القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التى قامت منذ البداية بتحية «شجاعة» اسرائيل، عندما أعطت للفلسطينيين ذلك الحكم الذاتى المحدود جدا، والذى لايزال أيضا بعيدا عن التحقق. ومن الصعب أن نفهم لماذا يتحتم على ضحايا السياسات الاسرائيلية العدوانية، التى تشمل التشريد والمصادرة والاحتلال العسكرى والاضطهاد، تقديم الشكر إلى جلاديهم، مقابل الاعتراف، على مضض، بـ «وجودهم». غير أن مذكرات محمود عباس (أبو مازن)، المنشورة أخيرا، تعطى مؤشرا مهما فى هذا السياق، وهو أن الحاجة النفسية إلى اعتراف من «الحركة الصهيونية» كانت من القوة فى ذهن أشخاص مثله، ومثل ياسر عرفات، بحيث تجاوزت، تقريبا، أى اعتبار آخر، خصوصا

مصالح الفلسطينيين الحقيقية على المدى البعيد.

وبيّن هذا الأمر مدى انعدام ثقة المفاوضين الفلسطينيين فى «أوسلو» بقضيتهم وإنجازاتهم وتاريخهم، وكيف توهموا أن إشباع حاجتهم الشخصية إلى الاعتراف بهم يمثل انتصاراً سياسياً حقيقياً، مع أن ماحصلوا عليه من رابين لايكاد يرقى إلى مستوى الاعتراف. فكما بين برهان الدجانى، فإن الجملة الوحيدة التى «اعترف» فيها رابين بالفلسطينيين لم تعترف بأى حق فلسطينى، بل بمنظمة، يقال انها تمثل ذلك الشعب، كـ «شريك تفاوضىّ مناسب». وبكلمة أخرى، فان رابين قدّم الحد الأدنى من الاعتراف، لكى يتمكن من انتزاع التنازل تلو التنازل، من قياديين اعتبروا أنهم يتكلمون باسم شعب بأكمله. وقدّمت هذه القيادات كل تضحيات ذلك الشعب ومعاناته ومستقبله إلى اسرائيل لتفعل بها ماتشاء.

دعنا إذن نفترض ان الفلسطينيين قد سِيقُوا إلى وهم ما، بأن هذا «الاعتراف» البائس يشكل مكسبا هاما. وعلينا أن نفترض أيضا أن رابين، عوضا عن التصرف بشهامة وبصيرة، استغل هذا الوهم، والسرعة الفلسطينية فى تصديقه، لكى يمعن فى إهانتهم وإخضاعهم، فى الوقت الذى استمر فى التشدق بعصر السلام والرخاء المقبل. ولكن انتصار رابين أصبح جلى الوضوح منذ ٤ آيار الماضى (تاريخ توقيع اتفاق القاهرة). فها هو «ميرون بنفنيستى» يقول عن هذا الاتفاق فى الثانى عشر من الشهر نفسه فى صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية: «ان التمعّن فى المئات من الصفحات التى يتكون منها الاتفاق لايبقى مجالا للشك فى من هو الخاسر، ومن هو الرابح، من هذه الصفقة. فأى فحص دقيق لكل هذه التعبيرات الطنانة، وكل التمويهات المقصودة، والمئات من المواد والبنود

والملاحق والبروتوكولات، يوضح بصورة جلية، أن الانتصار الاسرائيلى كان مطلقا، وأن الهزيمة الفلسطينية كانت ماحقة».

هذا هو الواقع فعلاً، إلى درجة أن عرفات وجد نفسه يستجدى من الاسرائيليين لقب «الرئيس». وجاء الرد من الاسرائيليين بالتمييز المهين بين الصفة التى يمكنه إطلاقها على نفسه داخل غزة والضفة، والتى اعتاد استخدامها فى الخارج، أى أنه «زعيم منظمة التحرير الفلسطينية» فى الحالة الأولى، و «الرئيس» فى الثانية. وقد نقلت تقارير، فى الصحافة البريطانية، أن الخلاف الرئيسى بينه وبين المفاوضين الاسرائيليين، ليلة الثالث من مايو (آيار)، قد دار حول إمكان السماح له بوضع صورته على طوابع البريد، وقد رفض الاسرائيليون ذلك أيضا.

إن اتفاق القاهرة نفسه، الذى حيّته الصحافة باعتباره خطوة مهمة فى «عملية السلام»، يتضمن كل مايمكن من القيود الإضافية على السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تحتفظ اسرائيل لنفسها بالسيطرة على مداخل ومخارج غزة وأريحا، ومخارجهما، مع وجود فلسطينى رمزى هناك، كما تحتفظ بحق الموافقة على القوانين التى تصدرها السلطة الوطنية أو رفضها، وكذلك تحتفظ بكل التعيينات السياسية. كما أن المستوطنات، التى أكدت مذبحة الخليل خطورتها، لاتزال باقية كما هى، دون أى حديث عن إزالة بعضها، أو حتى عن الحد من توسعها. وهكذا فإن الحكم العسكرى بقواته الضخمة، وحواجزه المتعددة التى تحمى الوجود الاسرائيلى الواسع فى المستوطنات، سوف يستمر فى البقاء، ليمارس تحكمه فى كافة بنود الاتفاقية. فالسيادة لاسرائيل، وكذلك السيطرة على الماء، ومسؤولية الأمن الداخلى والخارجي. وقبل كل هذا، فإن القدس،

حيث تستمر اسرائيل فى تغيير الوضع على الأرض، بقيت خارج عملية التفاوض الحالية. وصادرت اسرائيل منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ نحو ٨٠ ألف دونم من الأراضى الفلسطينية، غالبيتها فى منطقة القدس. ولمضاعفة الإهانة، حرص رابين وشمعون بيريز، فى سياق توقيع الاتفاق الأردنى الاسرائيلى، فى تموز (يوليو) الماضى، على توجيه الدعوة إلى الملك حسين للصلاة فى القدس، على حين حرم ياسر عرفات من هذا الامتياز.

وقد أزعجنى، بشكل خاص، أن الاسرائيليين أجبروا الفريق المفاوض الفلسطينى، الضعيف والعاجز (الذى يتحكم عرفات فيه تماما)، على القبول بمبدأ إعادة الأراضى المشمولة بالحكم الذاتى المحدود، والنقل المبكر للسلطة، إلى الفلسطينيين، دون أن يأخذوا فى الاعتبار ذلك الاحتلال العسكرى الذى دام سبعا وعشرين سنة، والذى دمر الاسرائيليون خلاله، عن عمد، البنية التحتية للمناطق. ويعنى هذا، على الصعيد المبدئى، أن اسرائيل، بدلا من أن تغادر الأراضى المحتلة، أجبرت الفلسطينيين على الرضوخ لاستمرار الاحتلال، والأهم من ذلك، أنها أجبرتهم على التغاضى عن الممارسات الاسرائيلية السابقة، دون الحصول على أى تعويض. وإذا أخذنا مثلا صغيرا واحدا، فإن الألفى مسكن فلسطينى التى دمرتها اسرائيل، خلال الانتفاضة، لم تؤخذ فى الحسبان فى الاتفاقات. أما غزة، التى وصفت الاقتصادية الامريكية «سارا روى» سياسة اسرائيل تجاهها بأنها «فك التنمية» المتعمد، فقد ألقت اسرائيل بسكانها إلى حضيض الفقر، وقضت فيها على الخدمات الصحية والطبية والتعليمية والسكنية والتجارية، ثم دفعت بها إلى أحضان عرفات، لكى يحكمها، ويتولى الاعاشة فيها، بعد أن أوصلتها إلى وضع يستحيل معه توفير هذه الإعاشة. ولقد وقعت منظمة التحرير اتفاقا مع اسرائيل تقول فيه ما مؤداه:

إن الاسرائيليين لا يتحملون مسؤولية عن كل الجرائم التى ارتكبوها. وهكذا غفر عرفات، وأصحابه، بجرة قلم، لاسرائيل، كل تلك الانتهاكات لمواثيق چنيف، ومقررات الأمم المتحدة، والأعراف الدولية، التى بذلت منظمة التحرير، قبل عام ١٩٩٣، كل جهودها، لتسجيلها كى تتحمل اسرائيل مسؤوليتها.

بل إن الاسرائيليين أنفسهم قد أصيبوا بصدمة كبيرة، جاءت من أن القيادة الفلسطينية كانت من التخاذل واللامسؤولية الأخلاقية، بحيث أذعنت لهذه المواقف. لقد أعلنت شخصيات اسرائيلية عديدة إدانتها لمواقف حكومتها، فقالت «شولاميت آلون»، وهى الوزيرة فى حكومة رابين، بعد توقيع اتفاق القاهرة، إنه لو كان البريطانيون قد فرضوا على اليهود شروطا مشابهة، قبل الانسحاب من فلسطين، لما قامت دولة اسرائيل. وفى مقالة مطولة، مشحونة بالغضب، نشرتها صحيفة «هاآرتس» فى ١٥ آيار (مايو) الماضى لاحظ «دانى روبنشتاين»، المعلق الاسرائيلى المتميز فى مجال الشؤون الفلسطينية، أن هناك فرقا كبيرا بين الحكم البريطانى لفلسطين بين عامى (١٩١٨ – ١٩٤٨) والـ ٢٧ سنة من سلطة الاحتلال الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة، بعد عام ٦٧، فقد أنشأ البريطانيون ميناء حيفا، وعددا من المطارات، بالإضافة إلى ست محطات للطاقة وفرت الكهرباء لعموم فلسطين، وإلى عشرات الطرق والمبانى العامة التى لاتزال قيد الاستعمال فى اسرائيل إلى اليوم. أما اسرائيل فلم تشيّد شيئا فى الأراضى المحتلة سوى السجون. والمفارقة هنا هى أن هذه السجون تستخدم الآن من قبل الشرطة الفلسطينية. وباختصار، فإن اسرائيل قد عملت كل مافى وسعها للحطّ من الحياة الفلسطينية وتدميرها.

ويضيف روبنشتاين: «إننى أستغرب وقاحة الاسرائيليين عندما يرفعون صوتهم بالشكوى من عدم وجود بنية تحتية فى الأراضى المحتلة تسمح بنقل منظم للسلطة. فكيف يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، بعد ٢٧ سنة من الاضطهاد، وبذل سلطة الاحتلال جهدها لشلّ المجتمع الفلسطينى؟ ويبدو أن الاسرائيليين، الذين يتذمرون من هذا الواقع، نسوا كم من الفلسطينيين (منهم المئات من نشطاء فتح) أُبعدوا، وكم من المجالس البلدية تعرّضت للحل، وكم من مؤسسة أغلقت، وكم من القيود وضعت على السفر، وكم من الصحف والمطبوعات، إضافة إلى كل الفعاليات الثقافية، قد تعرضت لأشد أنواع الرقابة! فى ظل ظروف كهذه لم يكن للاقتصاد الفلسطينى، المتأخر تنمويا فى عام ١٩٦٧، أن ينافس الاقتصاد الاسرائيلى المنظم، والمدعوم بسخاء، كما أن الخدمات الاجتماعية منعت من التطور فوق المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٦٧».

ومنذ بدء العمل بالحكم الذاتى، وعودة عرفات إلى غزة، تواترت فى الصحف العربية، والقليل من الصحف الأجنبية، تقارير عن استمرار الاسرائيليين فى تعريض الفلسطينيين للتحقير والمهانة (الصحيفة الامريكية الوحيدة التى تنشر مثل هذه التقارير هى «كريستيان ساينس مونيتور» وذلك بفضل مراسلتها الممتازة «لميس اندونى»، أى أن الاسرائيليين، بعدما أخذوا كل شىء تقريبا، يريدون أن يأخذوا القليل الباقى. ويحدث كل هذا، فى الوقت الذى تقام فيه نقاط تفتيش إضافية جديدة فى الضفة الغربية، والذى يبقى فيه الألوف من السجناء الفلسطينيين فى سجون اسرائيل، بينما يفرض على الذين يطلق سراحهم البقاء فى غزة وأريحا، ويحظر عليهم الذهاب إلى مواطنهم الأصلية. بل إن كبار مسؤولى منظمة التحرير لايستطيعون التوجه إلى القدس إلا عبر الحواجز الاسرائيلية، التى قد توقفهم

لساعات، وقد تمنع دخولهم. ولاتزال اسرائيل تنتهك بوقاحة، الكثير من بنود إعلان أوسلو. كذلك تم تجاهل الجدول الزمنى المحدد بعناية، والذى قال عنه رابين ببساطة: «ليست هناك مواعيد مقدسة». وكان من المفترض أن للفلسطينيين حرية التنقل بين غزة وأريحا، عبر المسافة التى تبلغ ٩٠ كم، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن، رغم أن اسرائيل نفسها اعترفت بوحدة أراضى المنطقتين، كما كان من المفترض أن تجرى الانتخابات بعد فترة قصيرة من توقيع اتفاق أوسلو، لكنها لم تجر، وليس هناك اتفاق على طريقة التصويت. وقد أعطى هذا الاتفاق للفلسطينيين الذين شردتهم حرب ١٩٦٧ حق العودة، لكن، لم يجر بعد تحديد أعضاء اللجنة المشتركة، التى يفترض أن تشرف على هذه العملية. ونسفت اسرائيل اجتماع الدول المانحة فى باريس، فى التاسع من الشهر الماضى، عقابا على جرأة الفلسطينيين حين خصصوا مبلغ أربعة ملايين دولار لمشاريع صحية فى القدس الشرقية. وأثناء ذلك، وفى مخالفة صريحة لروح ونص اتفاق أوسلو، تستمر اسرائيل فى تغيير الوضع على الأرض فى القدس، وتواصل العمل على مدّ شبكة طرق فى الضفة الغربية كلفتها ٦٠٠ مليون دولار. بل إن اسرائيل ترفض حتى الآن اعتبار نفسها قوة محتلة.

والصحف الاسرائيلية مليئة بالتقارير عن الاهانات التى اعتاد الاسرائيليون توجيهها إلى «شركائهم فى السلام» من الفلسطينيين، حتى فى أرفع الاجتماعات مستوى. وفى ١٦ آب (أغسطس) الماضى كتب «زيف شيف» المعلق الاسرائيلى المعروف، ذو العلاقات الوثيقة بالحكومة الاسرائيلية، أن عرفات ورابين لم ينقصهما، فى اجتماعهما الماضى، سوى أن يبصق كلاهما على الآخر، وأن عرفات صرح مرارا لرابين: «إنك أقوى منى». ويحدث هذا كله، بينما يتبختر الاسرائيليون فى عواصم

الغرب،كدعاة لسلام، وأصحاب بصيرة ورؤية، ويهنئهم على ذلك كلينتون، وميتران، ويكافأون بمساعدات إضافية غير مشروطة من امريكا، حتى أن المساعدات الامريكية، خلال السنة الماضية وحدها، بلغت ستة بلايين دولار. أما عرفات، الذى تركت له مسؤولية دفع مرتبات المعلمين، وتكاليف الخدمات الصحية، ومرتبات قوة الشرطة الفلسطينية الصغيرة، فيضطر إلى التنقل من مكان إلى آخر مستجديا المال، ومع ذلك فقد تمكن من إقامة شبكة استخبارات كبيرة تعمل لصالحه، مكونة من ست أو سبع هيئات، يتجسس بعضها على بعض.

إن الاسرائيليين ليسوا بأهل شهامة أو كرامة أو كرم، ولا يمكن توقع أى من هذه الصفات منهم، إلى أن يسترد الفلسطينيون إرادة المقاومة، ويضطر الاسرائيليون إلى دفع ثمن ممارستهم. ومأساة الفلسطينيين، فى «عملية السلام» الامريكية هذه، هى أن اسرائيل انتزعت من ياسر عرفات، ومحمود عباس وأمثالهما، الثمنَ الأفدح. وللأسف فإن هؤلاء القادة لم يدركوا ذلك بعد، إما بسبب إحساس متضخم بالأهمية التى اكتسبوها، أو لأنهم من السذاجة والجهل بما لايسمح لهم بالفهم. إن هؤلاء الرجال، فى النهاية، هم أيضا ضحايا الحرب المنظمة التى تشنّها اسرائيل علينا، ولن تجدى، فى تخفيف الضغط، صرخات الشكوى والاحتجاج التى يطلقها عرفات المحبط فى غزة بين حين وآخر. وكما قال الجنرال «دانى روتشيلد» للصحافيين (الحياة ٢٥ آب/ أغسطس): «لقد احتفظنا بالسلطة فى الأراضى المحتلة، بالرغم من نقل السلطة الذى تم أخيرا». وقال ردا على سؤال عن صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية: إنها تقتصر على تقديم «الخدمات إلى السكان»، ولا شىء غير ذلك.

أى نوع من القادة أولئك الذين يقبلون بترتيبات مثل هذه نيابة عن شعبهم؟ هذه الترتيبات التى تفرضها دولة شنّت على هذا الشعب حربا لاهوادة فيها مدة نصف قرن. أى نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون فشلهم المتكرر بأنه انتصارات سياسية وديبلوماسية، فى الوقت الذى يستمرون فيه مع شعبهم فى تحمل الاستعباد المستمر، والمهانة المستمرة؟ من هو الأسوأ والأكثر مخاتلة وقسوة: «صانع السلام» الاسرائيلى الصلف، أم الفلسطينى المتواطئ؟ متى سينتبه الشعبان إلى الورطة التى أوقعهما فيها زعماؤهما؟

أكتوبر سنة ١٩٩٤

العنف لخدمة قضية مشروعة؟

أعطت وسائل الإعلام العالمية الصدارة لحادثين وقعا فى الأسبوع نفسه: عملية خطف الجندى الاسرائيلى التى أعلنت منظمة حماس مسؤوليتها عنها، والاعتداء على نجيب محفوظ فى القاهرة على ايدى من وصفتهم الصحافة بأنهم إسلاميون متطرفون. ولأن الحادثين كانا متزامنين تقريبا، وتبعهما بعد أيام قليلة الانفجار المدوى فى تل أبيب، الناجم عن عملية الباص، كان من الطبيعى أن تركز وسائل الإعلام على المسؤولية «الإسلامية» وراء تلك الأحداث، مع ملاحظة أن سيل الآراء المعهود الذى شاع فى الغرب، منذ نحو عقدين، عن تأصل العنف والقمع واللاعقلانية فى الإسلام، كان هذه المرة أقل بروزاً. وعوضاً عن ذلك، تعالت نبرة الاحتفاء بعملية السلام، باعتبارها الدواء الناجع فى علاج العنف الإسلامى.

وهذا فى الوقت الذى تقوم فيه الصحف الأمريكية والأوروبية، بإعادة إنتاج صورة عديد من القيادات العربية المسلمة، مثل: ياسر عرفات، والملك حسين، وحافظ الأسد، للتأكيد على حكمتهم وشجاعتهم، فى تبنى قيم السلام والعقلانية، على الطريقة الغربية، الأمر الذى يسمح ضمنيا بإعادة إنتاج صورة مرتكبى العمليات هذه، إما كشخصيات هامشية، وإما كشخصيات غير مؤثرة. بل إن هذه الصحف نفسها قامت بتصوير عملية

الاقتحام لمكان احتجاز الجندى الاسرائيلى بشكل بدا معه الجنود الاسرائيليون، الذين حاولوا إنقاذ زميلهم قرب رام الله، وقتلوا سبعة أشخاص، وكأنهم خرجوا من هذه العملية ظافرين، لأنهم أكّدوا مصداقية السياسة الاسرائيلية الثابتة فى الحرب والسلم، بعدم تقديم أى تنازل مهما صغر، حتى لو اقتضته دواعى العقل والإنسانية. وهكذا تم تفسير قرار رابين بأنه يعنى الصمود فى وجه حماس، التى اصبح اسمها الآن مرادفا للارهاب ورفض السلام، بل إنه تم توظيف سقوط هذا العدد الكبير من القتلى من غير داع، فى تبرير استمرار العنف الاسرائيلى للقضاء على الإرهاب. وفى اليوم نفسه حصل رابين وبيريز وعرفات مجتمعين، على جائزة نوبل للسلام، فتعالت، بالطبع، صيحات الثناء على عملية السلام.

فى مواجهة كل هذا الصياح والخلط، يحاول المرء تسجيل عدد من الملاحظات التى ينبغى وضعها فى الحسبان، على الأقل من أجل المحافظة على معيار إنسانى شامل وموحد للحقيقة والعدالة، فى هذا الزمان الذى تتبدل فيه اللغات والمشاهد، حسب المنفعة. إن عملية الاعتداء على نجيب محفوظ تؤكد الإفلاس الكامل لهذا النوع من الحركات السياسية، الذى يفضل القتل على الحوار، ويرفض النقاش الحرّ، ويروج للأعمال العُصابية على حساب العمل السياسى الواعى بأبعاد الواقع. والاقتصار على اتهام مهاجمى محفوظ بالتعصب الفج، والافتقار إلى أى احترام للثقافة والفن، دون التطرق إلى المصادرات الرسمية لبعض أعماله فى العالم العربى، ليس إلا ضربا من الرياءَ وعدم الأمانة الفكرية. ذلك أنه لا مكان لموقف يحاول الجمع بين نقيضين، والدفاع عن حرية التعبير الحقيقية لايعرف التجزئة. وليس هناك فرق أساسى فى النهاية بين السلطات التى تحتفظ لنفسها بحق حظر أو سجن الكتاب الذين يجهرون بأفكارهم، أو

تعريضهم لمختلف أنواع العقاب، وبين أولئك المتعصبين الذين يطعنون كاتبا مشهوراً لمجرد أنه يبدو لهم وكأنه يتخذ موقفاً مهيناً لدينهم. وهناك الآن فى العالم العربى، خلال عهد السلام المفترض هذا، مقدار مساوٍ من الحرية الصحافية والفنية لما كان عليه الأمر خلال عهود الحرب بدءاً من عام ١٩٤٨ . ونحتاج إلى تحليل دقيق لأسباب هذا الوضع.

إن الهجوم الذى تعرض له نجيب محفوظ يثير القلق العميق، بما يوحى به من الارتباط بالحملة الدموية على المثقفين فى الجزائر، ولذا يجب مواجهة جو الإرهاب ضد الكتاب والفنانين، الذين يعتبرون أعداء للإسلام، بالإدانة القاطعة. ومازلت مقتنعا بأن المشكلة الحقيقية الكامنة، وراء هذه الأعمال البشعة، هى الفشل السياسى العام ـ العلمانى منه والدينى ـ فى التوصل إلى سياسات ديموقراطية حقة. وهذا هو ما يحتاجه العالم العربى حاليا.

من أين سيأتى هذا النوع من السياسة؟ ليست هناك حكومة، أو سلطة دينية واحدة، يحدثنا عنها التاريخ، اختارت طواعية تقليص سلطاتها، أو ارتضت وضع ضوابط تحدّ من هذه السلطات. وإذ تعلّمنا الماركسية أن الصراع الطبقى هو الذى يؤدى إلى تحسين أوضاع المحرومين، فإن تجربة أوروبا الشرقية تعلمنا أيضا أن النظرية وحدها لاتكفى لتوفير ضمانات حقيقية ضد التضخم البيروقراطى والحزبى المعادى للديموقراطية. ويلقى ذلك عبئاً على المثقفين بعدم قبول أى نظريات عامة، أو رؤى للعالم ـ علمانية كانت أم دينية ـ تؤخر أو تؤجل قضية الديموقراطية، خصوصا فى جانبها الخاص بحرية التعبير، إلى وقت لاحق. الوقت هو الآن، ولايمكن مواجهة هذه المهمة الملحة والصعبة بأى مقدار من الخلط الكلامى

والمراوغة. ويجب الترحيب طبعا بأى تضامن مع قضيتنا هذه من جانب المثقفين الأمريكيين والأوروبيين، ولكن هذا التضامن الذى يجىء من البعد، دون إن يسنده تاريخ من الاهتمام بالحضارة العربية أو الإسلامية، يشوبه ما يشوب السياق العام فى الغرب، الذى لايهتم بعالمنا، أو بأعمالنا الفكرية، إلا لأسباب خاصة. ومهما يكن من أمر، ومهما بلغ الإخلاص فى هذا التضامن، فإنه لايمكن اعتباره بديلا للمهمات التى لايستطيع أحد سوانا القيام بها داخل مجتمعاتنا.

توحى كثير من التقارير، الواردة فى وسائل الإعلام الأمريكية عن عملية الاعتداء على نجيب محفوظ، بأن الأصوليين الإسلاميين يكرهونه بسبب تأييده للسلام مع اسرائيل، وسواء كان هذا صحيحا أم لم يكن، فإن القضية المثارة لها أهميتها الخاصة حاليا، إلى درجة أن مؤتمراً للكتّاب العرب، عقد أخيرا برعاية اليونسكو فى تونس، كاد أن ينهار لأن جهة ما ـ لم يتضح منْ هى بالضبط ـ دعت كاتباً اسرائيلياً للحضور. ولم يكن لوجود هذا الكاتب فى حد ذاته أهمية كبيرة، غير أن أكثرية الحضور من الكتاب اعترضت على مشاركته، فهم يرفضون «التطبيع» الثقافى مع اسرائيل، فيما أرادت ذلك قلة من الآخرين. ونذكّر هنا بحالات مصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، التى وقعت على اتفاقات رسمية للسلام مع اسرائيل، وعلينا أن نلاحظ أنها اتفاقات نتجت عن قرارات شخصية من القادة، من دون حوار ديموقراطى. وهكذا يجد المثقفون أنفسهم أمام مأزق: فإما أن يظهروا بمظهر الرافضين المعارضين للسلام، وإما أن يبدو وكأنهم آلات فى يد حكوماتهم ويد اسرائيل، عندما يوافقون على السلام، بهذا القدر أو ذاك من الانتهازية.

الواقع هو أن المثقفين العرب يواجهون، فى الحالين، خيارات بالغة المحدودية والإفقار. وإذا كان رفض التطبيع كموقف هادف إلى الدفاع عن الثقافة الوطنية، يبدو مقبولا من الناحية المبدئية، فإنه لايكفى وحده. فأى ثقافة وطنية هى تلك التى يهددها الاتصال بالثقافات الأخرى؟ ولماذا يكون من المقبول التعاون مع الحكومات العربية التى أقامت صلحها مع اسرائيل، بينما يبقى التعامل مع أى شىء اسرائيلى جريمة كبرى؟ أنا أوجه هذه الأسئلة من منطلق «محامى الشيطان» ليس إلا.

إن الاقتران المباشر فى أذهاننا، منذ ثلاثة أجيال على الأقل، بين الثقافة والمسؤولية الفكرية والإبداع الفنى من جهة، والقومية أو الدولة القومية من الجهة الثانية، لا يترك للمثقفين إلا حيزاً ضئيلاً جداً، للوقوف وإبداء الرأى الصريح. فقد طغت السياسة على كل شىء، والنتيجة أن خيارنا النهائى، مع الأسف، هو الرفض. إلا أن الرفض بمفرده لايسمن ولا يغنى من جوع. لذا أعتقد جازما أن المثقف، لكى يكون مثقفا بالمعنى الكامل للمصطلح، يجب عليه (أو عليها) البقاء خارج أى ارتباط بالدولة أو بالسلطة، وما لم يحدث ذلك فلن يكون هناك حيز يمكن فيه ممارسة التحليل الفكرى، والإرادة الفكرية، بما يكفل للمثقفين حرية التعبير. وليس من طريق غير هذا للتقدم من موقف الرفض، إلى موقع أكثر تقدما بما يفيد قناعاتنا نحن، لاخيارات سلطة الدولة ومصالحها.

أما بالنسبة إلى حماس وعملياتها فى الأراضى المحتلة، فأنا أدرك أن منظمة حماس هى القوة المنظمة الوحيدة التى تجسّد فى هذه اللحظة إرادة المقاومة، كما أننى أدرك أن عملية خطف جندى من جيش الاحتلال لا تستوى بعملية خطف أو قتل مدنيين فى باص، وأن الإدانة

الأخلاقية للعملية الثانية ينبغى أن تكون أشد بكثير من الإدانة للعملية الأولى. لكن، عقْد تحالف شيطانى بين مثقف علمانى وحركة دينية سيكون، حسب اعتقادى، نوعا من مقايضة المبدأ بالمنفعة. وهو ببساطة الوجه الآخر للحلف غير المقدس، الذى قام بين العديد من المثقفين، وبين الأنظمة الديكتاتورية و«القومية» خلال العقود العديدة الماضية.

النقطة الثانية، وربما تكون الأهم، هى أن عمليات للمقاومة، من قبيل خطف الجندى الاسرائيلى، لاتفيدنا كثيرا. إذ يذكرنا مثل هذا النوع من العمليات بتاريخ المقاومة الفلسطينية ـ عدا الانتفاضة ـ المليء بالتضحيات، والبطولات الفردية، التى لايحكمها هدف استراتيجى منسّق. ومن الجهة الأخرى، فإن نسف الباصات المدنية عمل إجرامى، وعديم الجدوى. القضية الحقيقية بيننا وبين الاسرائيليين الآن هى أنهم ينشئون الطرق والمستوطنات، ويتمسكون بضمّ القدس، بل ويستخدمون الأيدى العاملة الفلسطينية فى خدمة مخططاتهم هذه، ولا يعيرون أدنى التفات إلى السيادة الفلسطينية. والسؤال هنا هو: لماذا نعجز نحن عن صياغة استراتيجية واضحة، لوقف كل هذا؟ ما الذى يجعلنا غير قادرين ذهنياً، على رؤية أن النتيجة الصافية لعملية اختطاف الجندى الاسرائيلى كانت خسارة لنا، وأن اسرائيل استطاعت أن توظف هذه العملية لمصلحتها، إذ شددت ضغطها المهين على عرفات، وامتنعت عن إطلاق سراح أى من السجناء الفلسطينين، ونجحت فى رسم صورة للمقاومة الفلسطينية، أكثر لا عقلانية، وأكثر إرهابا، وأكثر «أصولية» مما سبق.

إن المسؤولية الفكرية تقتضى منا جميعا ألا نقنع بالرفض، كشكل وحيد للمقاومة، بل علينا أن نسعى مرة أخرى إلى إحياء مثل التحرر

والاستنارة، وابتكار الوسائل التى تسمح بتطبيق هذه المثل فى سياق كفاحنا الشعبى. بل نحتاج قبل كل ذلك إلى التفكير من منظور الفاعلية، وإلى معرفة الوسائل الكفيلة بإحراز تقدم ملموس واضح، فكفانا نظريات عامة، وتهويمات مجردة. لقد آن الآوان، بل إنه قد تأخر كثيرا، لأن نخرج من خندق الخطاب السياسى إلى العالم الرحب للممارسة الفكرية الحقة التى تسمح بتغيير الواقع.

نوفمبر سنة ١٩٩٤

تغيّرات نحو الأسوأ

مرة أخرى، وبمناسبة انتخابات التجديد النصفى الأمريكية، وبعض المقالات التى ظهرت فى الصحافة العربية عن تلك الانتخابات، أجدنى مندهشا من فيض المعلومات غير الصحيحة والمضللة عن الولايات المتحدة الأمريكية، الذى تنقله وسائل الإعلام العربية بانتظام، ومن دون تدقيق.

من تلك المقالات واحدة كتبها جيمس زغبى، عشية الانتخابات، وتنبأ فيها، بثقة، بانتصار كبير للديموقراطيين. وكان جيمس زغبى قد رافق الرئيس بيل كلينتون فى رحلته الأخيرة إلى مصر واسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية، وأرسل من هناك تقارير صحافية عن إنجازات كلينتون الكثيرة، قبل الرحلة وبعدها. وقال زغبى إن كلينتون أصبح «رئيساً ذا سياسة خارجية من الطراز الأول»، وإن هذا سيشجع أعضاء حزبه فى الولايات المتحدة، على اتخاذ مبادرات جريئة، تتسق مع الروح الإيجابية، والجديرة بالثناء، التى تتصف بها عملية السلام فى الشرق الأوسط. وفى مديحه، غير المحدود، لكل شيء يتعلق بكلينتون، نسى زغبى أن يذكر، على سبيل المثال، مدى خواء خطب كلينتون فى الشرق الأوسط وركاكتها (إذ بدا مهووسا، ووفقا للطريقة الاسرائيلية المعتادة، بقضية «الإرهاب»). كما فات زغبى أن يذكر أن سبب وجود الرئيس فى الشرق

الأوسط، عشية هذه الانتخابات المهمة، هو أن معظم المرشحين الديموقراطيين الرئيسيين، رفض أن يأتى كلينتون إلى ولاياتهم للمشاركة فى حملاتهم الانتخابية. أى أن زغبى، إضافة إلى فشله فى التنبؤ بنتيجة الانتخابات، كتب مقالاته، وكأنه أحد منظمى حملة الرئيس الانتخابية، وليس كصحافى أو محلل حقيقى للشؤون الامريكية.

فلم يحصل الجمهوريون، كما توقع زغبى، على بضعة أصوات إضافية فى الكونغرس تسمح ببقاء سيطرة الديموقراطيين على الجهاز التشريعى، بل إن الناخبين أعطوا الجمهوريين الغالبية المطلقة فى المجلسين، وبالتالى السيطرة عليهما. وهكذا يضمن الحزب الجمهورى ـ للمرة الأولى منذ أربعين سنة ـ قاعدة متينة داخل العملية التشريعية. وقد فاز المرشحون الجمهوريون الذين خاضوا معركة التجديد بكل المقاعد التى تقدموا إليها، سواء على مستوى الولايات أو على المستوى القومى، باستثناء شخصيتين شهيرتين هما: مرشح الجمهوريين عن ولاية فرجينيا اوليفر نورث، المدان بالكذب على الكونغرس، ومايكل هفنغتون، عضو الكونغرس عن كاليفورنيا، المعروف بثرائه المذهل، والذى تنتمى زوجته إلى طائفة دينية مهووسة. كما حصل الجمهوريون أيضا على منصب رئيس مجلس النواب، الذى سيحتله النائب القوى والديماغوجى العريق نيوت غينغريتش، على حين ستنتقل زعامة الأغلبية فى مجلس الشيوخ إلى رئيس الأقلية الحالى بوب دول من ولاية كانساس.

وقد مُنى الحزب الديموقراطى بهزيمة قاسية، تمثلت فى سقوط الحاكمين الديموقراطيين القوميين: ماريو كومو فى نيويورك، و آن ريتشاردز فى تكساس، إذ فاز جورج باتاكى بمنصب حاكم نيويورك، وفاز جورج

بوش الابن بمنصب حاكم تكساس، بعدما طرحا برامج انتخابية غير واقعية، استغلا فيها غضب الناخبين، ونفاد صبرهم من الضرائب. وكان باتاكى قد تعهد بخفض الضرائب بنسبة ٢٥ فى المائة، لكنه أعلن، يوم انتصاره، أنه صدم عندما عرف فجأة أن ولاية نيويورك تتوقع عجزا فى موازنتها للسنة المقبلة (أى سنته الأولى) يبلغ أربعة بلايين دولار. ولم يقل، حتى الآن، كيف سيتمكن من خفض الضرائب، ومواجهة العجز فى الوقت نفسه.

وكان الجانب الأهم من الانتخابات أنها برهنت، بطريقة شديدة الدرامية، على رفض الناخبين للرئيس كلينتون. ولاتكاد تكون هناك سابقة، فى التاريخ الامريكى المعاصر، لرئيس يبلغ هذه الدرجة من تدنّى الشعبية، وعدم القدرة على القيام بأى شيء حيال ذلك. وقد فشل كلينتون فى تحقيق أكثر وعوده الانتخابية، إن لم يكن كلها، فلم يستطع أن يبدى، مع الانفلات المتزايد للوضع، أىّ صلابة فى الإرادة، أو أن يتقدم بأى مبادرة ذات مغزى، أو أى فكرة محورية تجذب الناخبين. فقد وعد بإدخال ممارسى المثلية الجنسية إلى القوات المسلحة ثم تراجع، وقال إنه سيقدم قانونا جديدا لإصلاح نظام التأمين الصحى (من المهم أن نتذكر أن الولايات المتحدة هى الوحيدة بين الديموقراطيات الصناعية التى لاتوفر تأمينا طبيا شاملا للمواطنين، وهناك ٤٥ مليون من السكان بلا أى تأمين طبى)، لكنه، هو والسيدة الأولى هيلارى، لم يفعل ـ على مدى العامين الماضيين ـ سوى عقد الاجتماعات، وجلسات الاستماع، مع شركات الدواء، واتحادات الأطباء، ومسؤولى شركات التأمين. أى أنه بدلا من المضى قُدما فى توفير التأمين الصحى للمواطنين والمواطنات، فإنه حاول الحصول على موافقة ومساعدة الهيئات ومجموعات المصالح التى تتعارض مصالحها مع تغيير الوضع الحالى. والنتيجة هى، كالمتوقع: «لا قانون

جديد، ولا تغيير».

كذلك قال كلينتون إنه سيساعد البوسنيين، ولم يفعل. وقال إنه سيقدم سياسات جديدة فى مجالات التأمين الاجتماعى، والعجز العام فى الميزانية، والعديد من القضايا الأخرى، ولم يفعل. أما قانون الجريمة الجديد الذى أصدره فقد جاء ترضية للجمهوريين. لا غرابة إذن فى تخلى أنصاره من الديموقراطيين عنه فى الانتخابات، التى لم يشارك فيها سوى ٣٩ فى المائة من الناخبين. وكان موقف أكثرية الناخبين الديموقراطيين هو التصويت لمصلحة الجمهوريين، أو الامتناع عن التصويت، إذا لم يقدم كلينتون رسالة أو تصورا واضحا لأهدافه، لذا أعرض عنه أعضاء حزبه.

ومما زاد الطين بِلّة، فى رأيى، أن كلينتون كان يرد على كل هجوم عليه من اليمين بالتحرك نحو اليمين. وأبرز مثال على ذلك هو السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، إذ استجاب كلينتون لكافة مطالب اللوبى الاسرائيلى اليمينى، الذى يقود الآن عمليا سياسة أمريكا الخارجية. وعلى سبيل المثال، فقد غيّر كلينتون الموقف الأمريكى الخاص بالمستوطنات الاسرائيلية، إذ تراجع عن موقف الرؤساء السابقين جميعاً، الذين دأبوا على اعتبار المستوطنات عقبة فى طريق السلام. كما أن كلينتون لم ينبس ببنت شفة عن التدهور الملموس فى معيشة الفلسطينيين، نتيجة لسياسات الاحتلال الاسرائيلى، بل إنه يكاد أن يكون أكثر الرؤساء السابقين صهيونية.

وهكذا أعطى كلينتون قدوة سيئة لأعضاء حزبه، فيما يتعلق بالمزايدة على اليمين، بشعارات أكثر يمينية. فعندما وعد باتاكى بخفض الضرائب فى نيويورك، حاول كومو أن يجاريه فى الصياح، مؤكدا أنه

سيخفض الضرائب أكثر. ونافست آن ريتشاردز حاكمة تكساس مرشح الجمهوريين جورج بوش الابن، بالتركيز على من سيبنى، أو من بنى فعلا، العدد الأكبر من السجون. ولكن هذا الأمر أدى إلى انتقال ناخبى الطبقة الوسطى بولائهم من الديموقراطيين إلى الجمهوريين، إذ انضموا إلى المجموعة الكبيرة جدا من الأصوليين و«المولودين من جديد»، واليمينيين الدينيين، فضمنت هذه الشرائح مجتمعة النجاح الساحق للجمهوريين.

لقد جاءت نتائج انتخابات ١٩٩٤ لتؤكد المزاج السائد الآن لدى جبهة واسعة من الناخبين الأمريكيين، الذى يتسم بعداء غير عقلانى لواشنطن وللحكومة. والمفارقة الغريبة هنا، هى أن الكثيرين من القياديين الجمهوريين قادوا حملة انتخابية حامية الوطيس، كى يتمكنوا من الوصول إلى واشنطن، لمعارضة سلطة العاصمة وتقليصها، بل الإجهاز عليها كلما أمكن ذلك. وأمريكا عموما بلد غريب، إلا أن المزاج الأمريكى لم يكن يوما أغرب أو أكثر إثارة للمخاوف مما هو عليه الآن.

أما النائب نيوت غينغريتش، الذى قاد جوقة الجمهوريين فى الحملة الانتخابية، وصاحب «العقد مع أمريكا»، الذى خاض الجمهوريون المعركة على هديه، والذى سيصبح رئيس مجلس النواب فى الدورة المقبلة، فهو نسيج وحده فى تجسيده للكره والاحتقار والعداء للأجنبى المتأصل فى قلب المجتمع الامريكى. إذ اتهم غينغريتش الرئيس كلينتون وزوجته بالانتماء إلى «الحضارة المضادة». وما يعنيه غينغريتش هنا هو أنه ما لم يكن المرء من المؤيدين لما يسمى بالقيم «التقليدية» (التى لايحددون ماهيتها)، وللعائلة (أى أن يكون من المعادين لممارسى المثلية الجنسية والأمهات غير المتزوجات وللإجهاض والطلاق)، ومن أصحاب المنظور

الامريكى كما يحدده البيض، لا الأقليات، فإنه بالضرورة شاذ وأجنبى متنطع، أو ثورى خطير.

وأسوأ ما فى أمر غينغريتش وزملائه من الجمهوريين، هو أن الفرصة قد واتتهم أخيرا لوضع برنامجهم السياسى موضع التنفيذ. وعلى الرغم من أن كلينتون قد يحاول إحداث بعض الجعجعة من قبيل التحدى لسلطة الحزب الجمهورى ـ بإمكانه مثلا استعمال الفيتو ضد التشريعات التى لايوافق عليها ، غير أنه من شبه المؤكد، أنه سينتقل إلى مواقع أقرب فأقرب من الجمهوريين، وأنه سيسعى إلى التصالح مع برنامجهم. وسيفعل ذلك، ليس لأنه يرى أنهم على حق، بل لأنه يتصور، كسياسى، أن ذلك سيساعده فى انتخابات الرئاسة المقبلة فى عام ١٩٩٦ ، على الرغم من أنه بات واضحا الآن أنه لن ينجح فى تجديد فترة رئاسته.

يقوم البرنامج الجمهورى على بضع نقاط بسيطة، اعتقد أنها فى عمقها خاطئة، وغير واقعية. أحدها أن الحكومة بذاتها أمر سيء: أى أنها تتجه دوما نحو الإسراف فى الإنفاق، وأنها «تفسد» الفقراء والمحرومين، عن طريق «تدليلهم» ببرامج التأمين الاجتماعى، وإعانات الإسكان وغيرها. بل إن الحكومة، وهذا هو الأسوأ، وفقا للفكر الدوغمائى الجمهورى، تقوم بانتهاك الحرية الفردية. من هنا يجب خفض الضرائب، على الرغم من أن البلاد تعانى من عجز مدمر فى الميزانية، كما تجب إزالة كل ما يمكن من نظم وقوانين تعوق حرية السوق. وما يسميه الجمهوريون، فى أحيان كثيرة، بالسوق الحرة، يعنى فى الواقع حرية الشركات الكبرى فى القيام بما تود القيام به، دون أخذ المصلحة العامة فى الاعتبار. فإذا كانت الحكومة قد قامت فى السابق بإخضاع الأرباح الاقتصادية للقوانين،

وفرضت عليها الضرائب، وإذا كانت قد قامت فى الماضى بمنع الاحتكارات الكبرى من التلاعب بالأسعار، أو لاحقت المحتكرين والمضاربين قانونيا، فإن هذه الإجراءات، على الرغم من أنها تترك للشركات هامشا كبيرا للمناورة، يجب أن تتوقف الآن.

المبدأ الثانى فى برنامج الجمهوريين هو أهمية امتناع الحكومة عن مساعدة المواطنين، إلا فى الحد الأدنى تماما. وهكذا، كما ذكرت، يجب ألا يعتبر المواطنون أن من حقهم الحصول على تأمين طبى شامل، بل يجب ترك ذلك تماما للقطاع الخاص. ويعنى ذلك، حسب مفهوم «حرية السوق»، السماح لشركات التأمين الصحى الخاصة، وللأطباء، وللمستشفيات، ولشركات الدواء، بتقاضى الأتعاب التى تحلو لهم. وأنا واحد من المحظوظين الذين يقدم إليهم عملهم تأمينا صحيا، توفره الجامعة التى أعمل فيها. ولأنها غير ملزمة بتقديمه أصلا، فهى توفر الحد الادنى منه، ويعنى هذا، فى معظم الحالات، توفير نحو ٨٠ فى المائة من علاجى من مرض مزمن وخطير. فعلى سبيل المثال، تصل كلفة الكثير من الفحوص التى يقتضيها المرض الذى أعانى منه ألفى دولار أو أكثر، كما أن البقاء فى مستشفى يكلف نحو ألف دولار فى اليوم. وهناك دواء، علىّ فى أحيان كثيرة أخذه مرتين فى اليوم، يبلغ ثمنه عشرين دولارا لكل حبة. ولو كنت فقيرا، أو بدون تأمين صحى، لكانت النتيجة كارثة.

كذلك أقسم غينغريتش على العمل بكل قواه، للإجهاز على كل برامج التأمين الاجتماعى للفقراء، والمحرومين، والعاطلين عن العمل. أما مصير الاموال التى ستتوفر بسبب النظام الضريبى المخفض الذى يقترحه غينغريتش، فغنى عن الذكر أنها لن تعود على المواطنين بفائدة مباشرة، إذ

سيتم توجيهها إلى ميزانية الدفاع، لكى «تبقى أمريكا قوية». ويعنى كل ذلك، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية، أن الحكومة بدلا من ترشيد أداء دوائر المال والأعمال، وسن القوانين التى تسعى إلى تقييد جموح هذه الدوائر، ستتجه إلى تقييد السلوك الفردى. من ذلك إعادة فرض الصلاة فى المدارس، وسن القوانين ضد الأفلام والعروض الخليعة، وأيضا، كما ألمح غينغريتش وغيره، قيام الحكومة بمنع أى تداول لأفكار وكتب معينة منعا تاما. السؤال الوحيد الذى لا يجيبون عنه هو: من الذى سيقوم بكبح جماح الجمهوريين، لئلا يتم تفكيك المكتسبات الاجتماعية التقدمية، التى تم إنجازها على مدى قرن من الزمان، خلال بضعة أسابيع؟

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، فلنا أن نتوقع – مع تسلّم جيسى هيلمز، السناتور الأكثر رجعية فى واشنطن، رئاسة لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ – المزيد من العدوانية فى مجال الشؤون الخارجية. فلن يكون هناك مال، أو لن يكون منه إلا القليل، للمساعدات الخارجية، وسيكون هناك تركيز أكثر على بيع السلاح غير الضرورى إلى دول العالم الثالث، وسنرى سياسة أمريكية أكثر تشدداً، تقوم على القصاص والانتقام من الدول المتهمة «بالعداء» لأمريكا، أو بمقاومتها، بأى شكل من الأشكال. وربما كان فى ذلك ما يمس المساعدات الهائلة التى تحصل اسرائيل عليها من الولايات المتحدة (على الرغم من أن هيلمز نفسه مساند مسعور لتكتل ليكود)، لكن المؤكد أنه سيكون من الحماقة بمكان، أن تتوقع منظمة التحرير الفلسطينية، أو سورية، أو لبنان، أو الأردن، أى شيء من قبيل «مشروع مارشال» للشرق الأوسط. فمزاج الكونغرس الامريكى الآن مزاج انعزالى، إذ لم تكد السياسة الخارجية تحظى بذكر فى الانتخابات الأخيرة، ناهيك عن أى نقاش جاد حولها.

وباختصار، فإنه، وللمرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سيضطر رئيس أمريكى ضعيف جدا ومشتّت، إلى التعاون والعمل مع مجلس تشريعى شديد المحافظة، وفقا لجدول أعمال من وضع اليمين المتطرف. وقد يسمح وضع كهذا باستمرار بعض برامج الدعم الأمريكى للعرب، وإن كان على نطاق أضيق بكثير مما كان يتم فى الماضى. لكن الأمر المؤكد أيضا هو أن المساعدات الرسمية اللازمة للتنمية ستتوقف تماما، إذ ستصبح الشركات العملاقة الساعية وراء الربح والاستثمار المصدر الوحيد لهذه الأموال. بل والأهم من هذا كله، أن الأهداف العربية عموماً، والفلسطينية على وجه الخصوص، لن تحظى بأى اهتمام من الولايات المتحدة الأمريكية، التى ستركز جلّ اهتمامها فى الشرق الأوسط على هدفين وحيدين: الحفاظ لاسرائيل على موقع الدولة الأقوى من أى دولة أخرى فى المنطقة، والاستمرار فى محاصرة ايران و«تحجيمها»... فيا لها من فترة مظلمة حقا.

نوفمبر سنة ١٩٩٤

شعبان على أرض واحدة

يوجد حاليا تفاوت فاضح يكاد أن يكون سورياليا، بين ما تراه الغالبية الساحقة من الفلسطينيين فى وضعها الحالى، ومايراه صناع السياسة الأمريكية، والاسرائيليون الذين تسندهم وتدفعهم أجهزة الاعلام الغربية المحرّفة للوقائع. وقد تجلّت هذه الهوة بصورة صارخة فى مقالين متجاورين نشرا فى صحيفة «نيويورك تايمز» فى ٣ كانون الأول (ديسمْبر) الجارى. حمل أحدهما العنوان التالى: «عداء واسع يحل مكان التأييد لعرفات فى غزة»، فيما قال العنوان الآخر: «الولايات المتحدة تقول: إن إدارة الفلسطينيين تتحسن».

هل يمكن تفسير هذه الهوة بالاكتفاء بالقول بأن نتائج إعلان المبادئ الذى وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ مازالت فى طور التشكل، وإنه، بمرور الوقت، سيتطور هذا الإعلان إلى سلام حقيقى؟ قطعا، كلا. فقد أعدّت صياغة إعلان المبادئ، فى الواقع، لتكفل، من جهة، تبعية الفلسطينيين وتشتتهم، بل وربما لخلق حالة حرب أهلية. ومن جهة أخرى، كما يعترف معلقون اسرائيليون من أمثال «اسرائيل شاهاك» و«حاييم بارام»، وبصراحة أقل «دانى روبنشتاين»، لإطالة أمد الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة، بوسائل أخرى.

إن المقالات الافتتاحية التى تشيد بـ «عملية السلام»، التى ترعاها الولايات المتحدة، تتجاهل تدهور أوضاع الفلسطينيين فى كل مكان، وتوسع المستوطنات الاسرائيلية، وزيادة عدد المستوطنين، وسيطرة اسرائيل المستمرة على أكثر من ٣٠ فى المائة من غزة و٦٠ فى المائة من الضفة الغربية، ووجود جيشها فى كل أنحاء الأراضى المحتلة. وكلما تزايد القمع الذى ينفذه عرفات لمصلحة اسرائيل، كلما كان ذلك سلاما «أفضل» من وجهتى النظر الأمريكية والاسرائيلية، اللتين تعارضان دائما تقرير المصير الفلسطينى. والمفارقة هنا، هى أن غالبية الفلسطينيين والاسرائيليين تشعر بالإنهاك من هذا الصراع العقيم، وتعبر بطرق مختلفة عن استعدادها للعيش كجيران فى دولتين مستقلتين، ولكن أيا من رابين أو عرفات لايمتلك الجرأة، ليجعل هذه الرؤية القائمة على المصلحة المتبادلة للشعبين، والمساواة بينهما مرشدا لخطواتهما. وبدلا من ذلك، اختار كلاهما، وبجبن، ترتيبا «مؤقتا» طويل المدى، لم يثمر شيئا حتى الآن سوى العديد من الأوسمة وجائزة نوبل لـ «السلام»، دون أى تغيير فى الأوضاع الفعلية.

وكان شيئا مثيرا حقا أن يراقب المرء شبكات التلفزيون، ووسائل الإعلام الأخرى، وهى تساير، بل وتبارك، «نهاية الصراع» بين الفلسطينيين والاسرائيليين، دون أن تولى اهتماما لما يحدث فعلا على صعيد الواقع اليومى لحياة الفلسطينيين، حتى أصبح عدم الاستقرار، والبطالة، والشعور بالإحباط واليأس، شيئا يكاد لايطاق. وتخضع «عملية السلام» للنقاش فى أجهزة الإعلام الأمريكية، من قبل مؤيديها وحدهم الذين يرفضون التوصل إلى الاستنتاجات التى تؤكدها الأدلة الراسخة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد توصل كثير من الليبراليين اليهود، الذين تقلقهم منذ أمد بعيد سياسات الاحتلال الاسرائيلية، إلى اقناع أنفسهم ـ على رغم الحقائق ـ بأن كل

شىء على ما يرام، وأن عرفات هو الآن ردّهم الوحيد على احتياجات الفلسطينيين.

إن جوهر إعلان المبادئ يكمن فى أن اسرائيل قد وضعت زعيم منظمة التحرير المعزول واليائس فى مأزق، لكى تفرض عليه الحل الذى تريده. فبعد أن ظلت اسرائيل تشتمه وتتجاهله على امتداد ٢٠ عاما، مثّل خلالها بحق الأهداف الوطنية لشعبه المشرد، عرضت عليه أحد خيارين: تسوية مؤقتة تمنحه شخصيا سلطة بلدية محدودة على غزة وأريحا، مع قوة للشرطة تخضع لسيطرته، و«الحق» فى إيصال الخدمات إلى السكان الفلسطينيين، أو التهميش الكامل نتيجة لأخطائه فى التقدير وإخفاقاته التى كان آخرها تحالفه مع صدام حسين. واختار عرفات بالطبع العرضَ الأول. وبالنسبة إلى اسرائيل، ومؤيديها الغربيين، كان هذا انقلابا يكاد يصعب تخيله. إذ سمحت لها التسوية المؤقتة بأن تفعل ماتريد فى القدس التى احتلت خلال حرب ١٩٦٧، وأُلحقت بصورة غير شرعية بعد ذلك بفترة قصيرة، وتم توسيعها لتضم ٢٥ فى المائة من الضفة الغربية. فكل شىء، فى عداد القضايا المتعلقة بـ «الوضع النهائى»، أرجئ خمس سنوات، دون النص على أى قيود على بناء مستوطنات اسرائيلية إضافية، أو مصادرة الأملاك، أو عدد المستوطنين، أو استخدام المياه. وهكذا احتفظت اسرائيل بسيطرتها الفعلية على الأرض، والحدود، والأمن الداخلى والخارجى، بالإضافة إلى حماية مستوطنيها الذين يزيد عددهم على ٣٠٠ ألف حاليا.

وهكذا فإن أقصى ما تم التوصل إليه هو أن ينسحب الجيش من بعض الأماكن كى يعيد الانتشار فى أماكن أخرى. وتخلى عرفات عن الانتفاضة، وعن فكرة المقاومة، ناهيك حتى عن ذكر كل ما كانت

اسرائيل قد دمرته أو صادرته منذ ١٩٤٨ ، وفى مقابل هذا لم تتخلّ اسرائيل عمليا عن أى شىء ذى قيمة. لقد اعترفت منظمة التحرير إذن بحق اسرائيل فى الوجود بسلام، دون أى التزام اسرائيلى بالمثل، ودون أن تضطر اسرائيل إلى الالتزام بحدود دولية ينص عليها. وكشعب يصل تعداده إلى ٦ ملايين نسمة، حرم الفلسطينيون الحق فى تقرير مصيرٍ ذى معنى، وعارضت اسرائيل بصورة مطلقة حقّ العودة، أو التعويض لما يزيد على ٥٠ فى المائة من الفلسطينيين، الذين يعيشون خارج فلسطين، بحدودها التاريخية، كلاجئين بدون جنسية. أما الأموال المخصصة للتنمية، فى مناطق الحكم الذاتى، فينبغى أن تخضع لموافقة اسرائيل، التى يمكن أن ترخص المشاريع أو تمنعها، تبعا لما يؤثر على مصالحها.

لا عجب إذن أن يُظهر رابين وبيريز ابتهاجهما الشديد بـ «السلام» الذى كفل لهما أيضا الدخول إلى بقية العالم العربى، مع تحقيق كل الأهداف الاستراتيجية لاسرائيل. وليست شكوى الناطق باسم تكتل ليكود، بنيامين نتانياهو، بصدد إعلان المبادئ، سوى مؤشر على مدى التزمّت الايديولوجى لليمين الاسرائيلى، والتزامه بالنظرية القائلة بأن الدولة العبرية ينبغى أن تتمسك بـ «أرض اسرائيل» كلها، دون أن تتقاسمها إطلاقا مع أىٍّ كان. ففى اتفاقى باريس والقاهرة اللاحقين تقرر أن تخضع الحدود لسيطرة الجنود الاسرائيليين. وعلى الرغم من أن عرفات قد حصل على حق وجود شرطته، إلا انه (جريا على أسلوب تغليب الشكل على المضمون) يحتاج إلى الحصول على إذن من اسرائيل لمغادرة غزة أو دخولها. كما يجب أن يعرض كل تعيين فى السلطة الفلسطينية، وكل قانون، وكل تغيير فى الأمور الإجرائية على اسرائيل، للحصول على موافقتها. وقبل كل شىء، اعتبِر عرفات مسؤولا أمام اسرائيل عن استتباب الأمن فى غزة (الأمر

الذى كان ورطة حقيقية لاسرائيل)، مما حوله فى أعين شعبه إلى رجل اسرائيل.

وعلى الرغم من أن عرفات قد استطاع، باستسلامه، أن ينجو بنفسه لبعض الوقت، فإن ذلك حوّله أيضا من قائد يناضل مع شعبه من اجل الاستقلال، إلى وضع أشبه بوضع بوتيليزى فى جنوب افريقيا، أى وضع الحاكم الإدارى لأحد البانتوستانات (المعازل العرقية)، أو رئيس لحكومة من طراز «فيشى» (وكلها مناصب لاتبعث على الفخر). وهكذا يمضى عرفات لأداء الدور الذى رسمته له اسرائيل، مضحيا فى سياق ذلك بتأييد شعبه. فقد قام بصورة انفرادية بتعيين بطانته، فى مواقع مختلفة فى السلطة، وعقد صفقات مع شركات أجنبية، ووسطاء، أعطته السيطرة على مشاريع، وعلى أرباح لاتخضع للمساءلة، ولاترد فى أى وثيقة علنية، بل ترجع مباشرة إلى سلطته الفلسطينية. وظلت الأولوية الأولى بالنسبة إليه هى البقاء رئيسا لغزة. وهو يعتقد أن التدفق الشحيح لأموال التنمية يخوله إنفاقها كيفما يشاء، دون مساءلة، وفى صورة غير ديموقراطية وانفرادية، بعيدة بشكل مأسوى ورهيب، عن متطلبات بناء الدولة. ولايملك عرفات أىّ خبرة بالحياة المدنية العادية، كما أن خبرته العلمية المحدودة، وحالة تضخم الأنا التى يعانى منها، والوضع الذى يعيشه حاليا فى عالم الأحلام المهلك، مثل كل الديكتاتوريين الصغار ـ كل هذه الأشياء مجتمعة ـ تجعل عملية إصلاح أمره صعبة للغاية.

ومن جهتهم، نكَث الاسرائيليون حتى بالجدول الزمنى الذى وافقوا عليه فى إعلان المبادئ. وقال رابين، ضاربا عرض الحائط بالجدول الزمنى فى إعلان المبادئ، إنه «ليس هناك موعد مقدس». وهناك ستون ميلا

تفصل ما بين غزة وأريحا، الا أن اسرائيل لم تسمح بعد بحرية التنقل بينهما كما وعدت. وتستمر الانتهاكات التى يرتكبها الحكم العسكرى فى أرجاء الأراضى المحتلة، بالاستعمال الواسع للتعذيب (حسب ما كتبه رونى شاكد فى صحيفة يديعوت أحرنوت فى عددها الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤، ومواصلة تشميع المنازل أو تدميرها، وأعمال الاعتقال والاحتجاز الفورى اليومية. وأجلت الانتخابات مرارا وتكرارا، على رغم أننى لا أفهم كيف يمكن اجراء انتخابات «حرة وديموقراطية» مع أجواء الحرب التى يشيعها وجود جيش الاحتلال الاسرائيلى، وأنصار «فتح» وناشطى «حماس» المسلحين. ووسط هذا كله تصل نسبة البطالة فى غزة إلى نحو ستين فى المئة، ولاتزال الطرق على قذراتها، بينما يشح الغذاء (وكذلك الآمال)، ولاسرائيل أن تقوم بفتح الحدود أو إغلاقها على هواها، بينما تحتفظ فى سجونها بما لايقل عن خمسة آلاف فلسطينى.

وبالرغم من كل هذا، تخرج علينا الولايات المتحدة قائلة: إن وضع الفلسطينيين «يتحسن»، ولايعير الرئيس كلينتون اهتماما للانتهاكات التى يقوم بها الاسرائيليون يوميا، ولم يعلن أبدا كلمة واحدة تعبر عن الحد الأدنى من التفهّم لدرْب الآلام الذى يسير عليه الفلسطينيون. لقد بدا كلينتون، فى خطبه أثناء زيارته إلى الشرق الأوسط فى الشهر الماضى، والتى قام بها لدعم رئاسته المتداعية، مهووسا مثل الاسرائيليين بـ «الإرهاب»، وكأن كل من يعارض سلامه أصولى، ولا عقلانى، ويؤمن بالعنف. كما بدا رافضا تماما لأن يدرك أن «حماس» التى شجعها الاسرائيليون سابقا للنيل من منظمة التحرير أثناء الانتفاضة، حركة احتجاج، تستعمل الإرهاب للتعبير عن مشاعر الإحباط والغضب المبررة التى يشعر بها الشعب الفلسطينى كله تقريبا: الإحباط والغضب من ٢٧

سنة من الاحتلال الاسرائيلى، والإنجازات الكاذبة لـ «عملية السلام»، والرضوخ المهين، والفساد والأكاذيب من عرفات والعصبة الهزيلة المحيطة به من «المستشارين» و«المداهنين». إن الفضل فى رسوخ السيطرة الاسرائيلية على مقدرات الشعب الفلسطينى يرجع إلى المساندة الشاملة من الولايات المتحدة، التى تواصل تقديم نحو ستة بلايين من الدولارات سنويا إلى ذلك البلد، وهى الهدية الأكثر سخاء فى تاريخ الإنفاق الأمريكى فى الخارج.

لقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تحوّلا بارزا، بسبب وزير خارجية يفتقر إلى الشخصية، ومجموعة صغيرة من المسؤولين المؤيدين تماما لاسرائيل الذين يقومون بالإدارة الفعلية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط،، وبين أهم هؤلاء المسؤولين: دنيس روس ومارتن انديك، والأخير هو ضابط استخبارات استرالى سابقا (أُعطى الجنسية الأمريكية بسرعة أثارت الاستنكار، عشية تعيينه من جانب الرئيس كلينتون) وكان من المسؤولين فى اللوبى الاسرائيلى ورئيسا سابقا لـ «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المنتمى إلى هذا اللوبى. أما «روس» فهو خبير فى الشؤون السوفياتية، وباحث مقيم فى معهد واشنطن.

وبينما كانت الولايات المتحدة، أثناء إدارة الرئيس السابق «جورج بوش»، تعارض المستوطنات الاسرائيلية باعتبارها غير شرعية، فإنها تحت سيطرة «كريستوفر» و«روس» و«انديك» ترفض اعتبارها كذلك، كما أنها لم تعد تستنكر قيام اسرائيل بأعمال البناء فى القدس الشرقية، ولاتصف أراضى الضفة والقطاع بأنها «محتلة». وقد برزت هذه التغيّرات، بصراحة، فى الإفادة التى قدمها السفير «ادوارد جيرجيان» إلى اللجنة الفرعية للشرق

الأوسط، التابعة للجنة الشؤون الخارجية، فى مجلسَ النواب الأمريكى، فى التاسع من آذار (مارس) من السنة الماضية، كذلك برزت فى إفادة السفير «روبرت بيليترو» إلى اللجنة نفسها، فى الأول من الشهر نفسه. والأهم من هذا كله، هو أن جوهر السياسة الامريكية الآن، أصبح التركيز المطلق على أمن اسرائيل، وفرض الخضوع، والامتثال التام، على العرب.

وعلى الأمريكيين، الذين يرفضون أن تقتضى متطلبات السياسة الخارجية لبلداهم خنوع الآخرين، أن يتفهموا المعنى الحقيقى لسياسة حماية أمن اسرائيل، وما يترتب على هذه السياسة، بالنسبة إلى ساكنى اسرائيل، والأراضى المحتلة، من غير اليهود. فهذه السياسة تفرض بالدرجة الأولى حرمان الفلسطينيين، دون سائر الشعوب، من حق تقرير المصير. كما تعنى، ثانيا: أن فى إمكان القوة العسكرية الاسرائيلية، ذات التفوق الساحق، وضع الحواجز، ونقاط التفتيش، أينما أرادت، وحيث يضطر الفلسطينيون للخضوع للتحقيق والتفتيش الدائمين، على حين يتجول المستوطنون اليهود بحرية كاملة. وبعد مذبحة المصلين الفلسطينيين، فى الحرم الابراهيمى، فى الخليل فى شباط (فبراير) الماضى، تم فرض حظر التجول على كل السكان الفلسطينيين. وثالثا: تقّر هذه السياسة بقاء أحوال الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت قسوة الاحتلال العسكرى الاسرائيلى المستمر منذ ٢٧ سنة على حالها، على حين يطلب من القياديين الفلسطينيين، مثل ياسر عرفات، أن يواصلوا إلى ما لانهاية تقديم التأكيدات على حرصهم على أمن اسرائيل.

ما أتفه نتائج كهذه. إن رضوخ عرفات لهذه الشروط جعل من المستحيل عليه حتى أن يعقد اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

الفلسطينية. كما أنه لم يستطع عقد اجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى. وليس هناك من مؤسسة فلسطينية ذات شرعية دستورية وافقت على أى من قراراته واتفاقاته مع اسرائيل. كما أنه ليس هناك أى شخص، سوى حفنة من المثقفين الانتهازيين والبيروقراطيين الذين يعتمد بقاؤهم على عرفات، يتحدث بتفاؤل عن هذا «السلام» غير المتكافىء، الذى تحاول اسرائيل والولايات المتحدة، من دون تروٍّ فرضه على المنطقة. ومع تفكك عملية السلام فى فلسطين «الحكم الذاتى»، يشعر كثير من الفلسطينيين بأن عدم التعاون مع السلطة الفلسطينية هو الموقف السياسى المسؤول الوحيد الذى يمكن اتخاذه. ويرجح هؤلاء أن عرفات سيفقد فائدته قريبا حتى بالنسبة إلى اسرائيل والولايات المتحدة. وهو الآن لا يستطيع الدخول إلى أماكن عامة كثيرة من دون التعرض للاستهجان والهجوم. هذا، وتتواتر الأنباء عن العنف العشوائى، والاعتقالات الجماعية، وتتوالى التقارير عن التعذيب والمراقبات والسلوك العصاباتى لهذه القيادة الفجة، المفتقرة إلى الرؤية. والمستقبل مظلم تماما، وينذر بتفاقم العصيانات المدنية والعنف.

وهناك احتمال بأن اسرائيل والولايات المتحدة، عاجلا أو آجلا، ستستعيدان البصيرة، على رغم قدرتهما على الاستمرار فى هذه المهزلة فترة اطول. لكن ما لم يفتح الصحفيون الرئيسيون فى الغرب واليهود الليبيراليون ودافعو الضرائب الأمريكيون عيونهم على مايحصل على الأرض، فلا نفع هناك من ضخ الأموال، مهما كان حجمها، لإنقاذ الوضع. فالقضية بالنسبة للفلسطينيين كانت دوما فى هذا الظلم الحقيقى الذى يرزحون تحته، والذى تجاهلته «عملية السلام» هذه، ولم تحاول إزالته أخلاقيا وسياسيا. إن السلام الحقيقى لن يتحقق أبدا ما لم تتم مواجهة جدية لجوهر القضية الفلسطينية.

ما العمل إذن؟ من الأوجه الغريبة لوجود ياسر عرفات فى غزة أن المنظمة، التى لايزال يرأسها نظريا، لكنه لايقودها بالفعل، وهى منظمة التحرير الفلسطينية، لاتزال موجودة فى الشتات، لكنها مع ذلك منظمة وطنية لها مكاتب تمثلها فى الأمم المتحدة وفى كثير من الدول. وهناك المجلس الوطنى الفلسطينى، وهو الذراع التشريعى للمنظمة، وله مكاتبه فى عمان، على الرغم من أنه لم يجتمع منذ سنوات. وتشهد المؤسستان عودة تدريجية إلى الحياة حاليا، لتصبحا مركز الاستقطاب لما بين ٥و٢ إلى ثلاثة ملايين فلسطينى فى المنفى، تخلى عنهم ياسر عرفات، منذ إعلان المبادئ المشترك. كما يتراجع الآن عن تأييد عرفات العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين الناجحين فى الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة، ويبدون عُزوفا عن الاستثمار فى منطقته للحكم الذاتى، حيث يشعرون بالغضب والإحباط من أساليبه. والشىء نفسه ينطبق على المهنيين الفلسطينيين، الذين لاغنى لأى دولة تقوم مستقبلا عن كفاءاتهم، فى مجالات الهندسة والتعليم والطب وغيرها، وهم لايشاركون فيما يدور حاليا.

وأعتقد أن على كل هؤلاء العمل على تنشيط منظمة التحرير، ودفعها للعودة إلى طرح مطالبنا كشعب، أى: حق تقرير المصير، والاستقلال الكامل للأراضى المحتلة، والتصدى بشكل إنسانى وعملى لمطالب اللاجئين بالعودة أو التعويض. ويجب إقصاء عرفات عن السلطة، عبر عملية منظمة، تجرى من خلال مؤسستنا الوطنية القائمة الوحيدة، منظمة التحرير: أى إقصاؤه بتصويت فى المجلس الوطنى الفلسطينى، الذى ينبغى الدعوة إلى انعقاده بشكل ديموقراطى، إذ أنه الهيئة التى انتخبت عرفات أصلا.

ومن المرجح أن اتفاق «أوسلو» سيصبح غير قابل للتنفيذ، لذا ستقوم الحاجة إلى إعادة التأكيد على الرغبة فى سلام حقيقى مع اسرائيل، وبالتالى، على الأساس الذى يقوم عليه ذلك السلام: أى الاعتراف المتبادل بالحقوق الوطنية للشعبين فى دولتين مستقلتين. وفى حال إجراء انتخابات فلسطينية فى الأراضى المحتلة، يجب بذل كل الجهد لإسقاط عرفات، على الرغم من أن كل الترتيبات التى أعدها للانتخابات تضمن انتخابه رئيسا مدى الحياة. وهذه الفكرة بالذات هى التى ينبغى التصدى لها، والإجهاز عليها، قبل الانتخابات. والخطر الذى يلوح فى الأفق، هو أن حكم عرفات، إذا استمر، سيؤدى إلى اغتيالات وفوضى وحرب أهلية. وليس فى إمكان «حماس» و«الجهاد الإسلامى» والمنظمات الفلسطينية التى تتخذ دمشق مقرا لها القيام بالتغيير المطلوب، على الرغم من أن احتمال سفك الدماء لايزال كبيرا. لكن سلاحينا الرئيسيين: هما قدرتنا على التعبير عن الرأى، وتنظيم أنفسنا بقوة وشجاعة. هذان هما السلاحان اللذان تم استخدامهما أثناء الانتفاضة، ويجب استعمالهما الآن على أوسع نطاق، لكى يدرك عرفات، وتدرك اسرائيل التى تقامر عليه من دون تروّ، أن مستقبل الشعبان اللذان يريدان العيش على نفس الأرض، يجب أن يكون مختلفاً عما تروج له عملية السلام الحالية، أى يجب أن يتسم بالمساواة والعدالة.

ديسمبر سنة ١٩٩٤

حقائق الصهيونية

يبلغ ابنى من العمر ثلاثا وعشرين سنة، وعلى الرغم من أنه ولد فى الولايات المتحدة، ونشأ فيها الا أن السنة التى قضاها فى القاهرة من أجل تحسين لغته العربية، جعلته قادراً على استعمالها بطلاقة كلاماً وقراءة، ولهذا فهو يستطيع أن يرى الأحداث حوله من المنظورين الأمريكى والعربى. وقد زار ابنى الأردن أخيراً، وأعرب لى عن دهشته من استقبال الحكومة الأردنية لوفد من «اللجنة الأمريكية– الاسرائيلية للشئون العامة» (إيباك)، والوصف المستفيض والإيجابى للزيارة فى وسائل الإعلام هناك. فهو، عكس كثيرين من الأردنيين، يعرف بدقة «إيباك» وما تقوم به، وما تمثله منذ إنشائها حتى الآن. لذا، أبدى لى دهشته من الاستقبال الودّى الذى حظى به الوفد الزائر، ذلك أن كل من يعرف أى شىء عن «إيباك»، يعرف أيضاً أن أهدافها وأساليبها بقيت على حالها: مساندة مصالح اسرائيل فى الولايات المتحدة، ودعمها دون قيد أو شرط.

ترى ماذا كان هدف الحكومة الأردنية من استقبال مجموعة من هذا النوع؟ فعلى الرغم من أن الأردن واسرائيل قد وقعا على اتفاق للسلام، إلا أن هذا الأمر لا يعنى بالضرورة أن اللوبى الصهيونى غير أهدافه. والسؤال هنا هو: هل يوجد تطابق كامل فى المصالح بين اسرائيل والأردن؟ بعبارة أخرى، هل طرأ تغيير جوهرى فى طبيعة المصالح

الاسرائيلية لمصلحة العرب الذين يهرولون إلى عقد اتفاقات السلام مع اسرائيل (باستثناء حالات خاصة من بينها بالطبع سورية ولبنان)؟ أم أن حقيقة الأمر، كما أعتقد، هى سوء فهم مأسوى من قبل العالم العربى، لطبيعة اسرائيل والحركة الصهيونية، وأن هذا الخطأ فى الحكم والتفسير استولى علينا فى المرحلة الحالية؟

تفترض النخب العربية الحاكمة، منذ اتفاقى كامب ديفيد، أن طريق النجاح والتأييد فى واشنطن يمرّ عبر اسرائيل، وأن المطلوب وفقاً لذلك هو محاباة اللوبى الصهيونى، وكسب وده. بل تفترض أيضاً، بعد انهيار الاتحاد السوفياتى، والانتصار الأمريكى فى حرب الخليج، أن الولايات المتحدة تمتلك مفتاح المستقبل العربى. وأحب أن أوضح هنا، كيلا يساء فهمى، أننى من المؤمنين، ومنذ زمن طويل، بعدم وجود حلّ عسكرى للصراع على المدى الطويل، للعرب وللاسرائيليين على السواء، وأن الخيار الجدى الوحيد هو تسوية تأتى نتيجة للتفاوض السلمى، لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، إذ كان للحروب، بالنسبة إلى العرب على الأقل، تأثير كارثى، على العديد من أوجه النشاط فى مجتمعاتهم، ناهيك عن أن اسرائيل بقيت عسكرياً الأقوى والأنجح. وخلال كل ذلك أدت عسكرة الدولة إلى إفساد المجتمع المدنى، فتلاشت الديموقراطية فى شكل شبه كامل، وتزايد الفقر، وتراجعت فى شكل حاد مستويات المعيشة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. لكننى، فى الوقت ذاته، لا أرى أن السلام بأى شرط هو الحل، فسلام من هذا النوع لا يقدم على المدى البعيد أى حل لمشكلتنا كشعب. كما أن علاقة تتسم بالخنوع التام للولايات المتحدة لا يمكن أن تشكل حلاً لمشاكل التدهور الاقتصادى والتفكك الإجتماعى، والتأخر الحضارى، التى يعانى منها كل بلد. إن سلاماً كهذا يفتقر إلى

الواقعية السياسية، بالاضافة إلى أن فكرة إمكان التوصل إلى السلام عن طريق التنازل عن مصالحنا، تنم عن رؤية تبسيطية وأسطورية، لأنها تفترض أن مصلحة اسرائيل تؤدى إلى الحصول على المساندة السياسية، والأهم من ذلك المساندة الاقتصادية، من الولايات المتحدة، لكن حقيقة الأمر أكثر تعقيداً وازعاجاً مما يفترضه هذا السيناريو الوردى والمتفائل إلى حد البلاهة.

الولايات المتحدة، على الرغم من القوة العسكرية الجبارة التى تستطيع نشرها (كما فعلت فى حرب الخليج)، وعلى الرغم من نفوذها الزائد فى الأمم المتحدة، لا تستطيع القيام بدور عالمى متواصل. وبيل كلينتون الآن رئيس ضعيف شبه مشلول، نتيجة انتصار الجمهوريين فى انتخابات التجديد النصفى للكونغرس فى تشرين الثانى(نوفمبر) الماضى. وفيما عدا المساعدات المستمرة لاسرائيل، فإن فكرة المساعدات الخارجية ذاتها تتعرض للمهاجمة فى الكونغرس، مثلها مثل فكرة نشر قوات أمريكية فى أى مكان فى العالم. وليس هناك أى اهتمام، من قبل الرأى العام الأمريكى، بالشؤون الخارجية، وذلك بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الأيديولوجية، التى يواجهها النظام الأمريكى، من جهة، وبسبب فقدان الأمريكيين الثقة بمفهوم الحكومة، من جهة ثانية. لذا، هناك مفارقة مريرة من أن الأنظمة العربية تضع ثقتها غير المشروطة (ربما كانت «العمياء» هى الكلمة الأنسب) فى الولايات المتحدة، فى اللحظة نفسها التى نجد فيها أن الولايات المتحدة تحول أنظارها إلى إتجاه آخر. ولا يعنى هذا القول أن المجمّع العسكرى الصناعى الأمريكى أوقف نشاطه، وأن الشركات العالمية العملاقة ليست مشغولة، كعهدها دوماً، بالبحث عن أسواق جديدة، ويد عاملة رخيصة، ورأس مال حر، يمكنها ابتلاعه فى

العالم العربى. كل هذا يبقى صحيحاً، لكنه يختلف تماماً عن فكرة «خطة مارشال» جديدة، يريد زعماء العالم العربى لأمريكا القيام بها ورعايتها.

إن الأمل فى تدفق الثروة من الولايات المتحدة، إلى العالم العربى الفقير، لا يتجاوز كونه وهماً مضحكاً، ويبدو أن هناك سوء تقدير أخطر فيما يخص اسرائيل. وأذكر أننى عندما كنت أحاضر فى جامعة بيرزيت قبل سنتين داعياً ـ كعادتى ـ إلى فهم أكثر عملية ودقة للولايات المتحدة، تناولت فى حديثى عدم وجود أى قسم جامعى، أو مؤسسة بحوث حكومية، أو خاصة، لدراسة أمريكا. ورفع أحد الطلاب الحاضرين يده ليقول إن الأكثر إثارة للقلق هو عدم وجود قسم أو مؤسسة فلسطينية لدراسة اسرائيل. ولنأخذ كمثال قضية المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة، التى أصبحت (ولو متأخراً) مثار احتجاج السلطة الفلسطينية والناشطين من سكان الضفة الغربية، فعلى الرغم من الأهمية الشديدة لما تقوم به مجموعات المواطنين من مقاومة سلمية، على غرار ما قام به سكان قرية الخضر فى الضفة الغربية، إلا أن المشكلة التى يثيرها الاستيلاء الاسرائيلى على الأراضى أعمق وأكثر تعقيداً. فالشىء الذى تغفله الصحافة العربية والغربية لدى تناول هذه القضية، هو أن الأراضى فور مصادرتها لبناء المستوطنات تصبح جزءاً من «أرض اسرائيل»، ويقتصر استعمالها رسميا على اليهود. ويندرج تحت هذا التصنيف أكثر من ٩٢ فى المائة من أراضى اسرائيل، وفقاً للقوانين الاسرائيلية التى تنضح بالطبيعة العنصرية الصهيونية، والتى مازالت سارية منذ إنشاء الدولة فى ١٩٤٨. ومن بين الاسرائيليين القلائل الذين علقوا على ذلك مراراً البروفسور اسرائيل شاهاك، أستاذ الكيمياء الفخرى فى الجامعة العبرية، مؤسس عصبة حقوق الانسان الاسرائيلية، وهو بولندى الأصل، ومن الناجين من «المحرقة» النازية، وهو

فى رأيى من تلك الحفنة القليلة من اليهود الاسرائيليين، الذين يعبرون عن الحقيقة كما هى، مما يجعلهم من المنادين الحقيقيين بالسلام والمساواة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وأقتبس هنا من رسالته إلى رئيس تحرير «كول هائير» التى نشرت بالعبرية فى السادس من كانون الثانى (يناير) من هذه السنة:

«ليس الفلسطينيون وحدهم (حتى الذين يخدمون منهم فى الجيش الاسرائيلى والشرطة والشاباك) هم المحرومون من حق استعمال أراضى كهذه. فالسياسات العنصرية للصندوق الوطنى اليهودى المسؤول عن هذه الأراضى، تحظر على كل من هو غير يهودى تأجيرها، أو استعمالها فى أى شكل. وأرى أن هذه العنصرية المؤسساتية تفوق فى أهميتها سرقة الأراضى من الفلسطينيين. هناك دول كثيرة تسرق الأراضى فى شكل منظّم، فالولايات المتحدة، مثلاً، سرقت أراضى الهنود، ونقلت ملكية معظمها إلى ملكية الدولة. إلا أن تلك الأراضى بقيت فى متناول أى مواطن أمريكى. ولوتصورنا إمكان حظر استئجار أراضى تملكها الدولة الأمريكية، على يهودى، لمجرد أنه يهودى، لقامت ضجة هائلة، وعن حق، حول طبيعة هذه القوانين المعادية للسامية. ما لم ندرك القضية الحقيقية، وهى الطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية أو دولة اسرائيل، وجذور تلك العنصرية فى القانون الدينى اليهودى (هالاتشا)، فلن نستطيع أن نفهم حقائق واقعنا. وإذا لم نستطع فهمها فلن نستطيع تغييرها».

الجانب الجوهرى فى رسالة شاهاك (وهو الجانب الذى يعطى وجود شاهاك داخل اسرائيل ضرورة أخلاقية حاسمة) هو أن أكثر الحقائق التى يشير إليها معروفة للجميع، إلا أنها تحذف من الأطروحات السياسية الموجهة إلى غير اليهود، بل إنها تحذف أحياناً من الصحافة الاسرائيلية. والأمر العجيب حقاً هو تجاهل العرب مثل هذه الحقائق، التى تؤثر على أراضى الفلسطينيين، وحياتهم، ومستقبلهم، فى شكل مباشر. إن هذا التسيّب وعدم الاهتمام بقضايا تضرنا بشكل عميق، وتجاهلنا غير المبرر للحقائق التى تدعم حقنا الثابت، أمر غير حتمى. فنحن عندما لانثير قضية هذه الأراضى «اليهودية» نساعد أعداءنا – الذين هم أقوى منا – على الاستمرار فى سلبنا، وخداعنا. والسؤال هنا هو: لماذا نتصرف هكذا ضد مصالحنا؟

الجهل والكسل هما بالتأكيد جزء من الجواب. فالقادة الفلسطينيون منشغلون بأنفسهم أساساً، كما أن كثيرين من المثقفين العرب والفلسطينيين (خصوصاً أولئك الذين يتحدثون بصلف عن البراغماتية والنظام العالمى الجديد و «عملية السلام») انهاروا معنوياً وثقافياً. وهكذا نجد أنفسنا وسط مفاوضات سلام، لاتثير أبداً القضايا الواضحة والجوهرية من قبيل: هل تغيرت اسرائيل أو هل لايزال هناك تعارض أساسى فى المصالح بين العرب والاسرائيليين؟ وما الذى يعنيه إقامة السلام مع دولة تعلن باستمرار أنها «دولة الشعب العبرى حيثما كان»، وليست دولة مواطنيها وسكانها؟

إن شاهاك يبين لنا ما الذى تعنيه إقامة السلامِ مع دولة تتحكم بها قوانين أيديولوجية للفئة الدينية المتطرفة، قوانين لا تخفِي أن غير اليهودُ

يعاملون كمرتبة أدنى، على كل المستويات، مقارنة مع اليهود. ولا يسعنى هنا إلا أن أوصى بقراءة كتاب شاهاك الأخير «التاريخ اليهودى ـ الدين اليهودى: وطأة ثلاثة آلاف عام»، الصادر عن دار «بلوتو برس» للنشر فى لندن عام ١٩٩٤. ففى هذا الكتاب يبين شاهاك أن القوانين الاسرائيلية تتسم بالتمييز العنصرى ضد غير اليهود، فى ثلاثة مجالات أساسية: حقوق الإقامة، وحق العمل، وحق المساواة أمام القانون. فى ظل قوانين كهذه يصبح من المستحيل الحديث عن سلام بين اسرائيل والفلسطينيين الذين يشكلون كتلة تضم ٨٥٠ ألف مواطن اسرائيلى (يتمتعون بحقوق أدنى) مقيمين فى اسرائيل، ومليونى شخص تحت الاحتلال، وما يقرب من أربعة ملايين لاجيء. وإذا أخذنا فى الاعتبار أنه جرى توسيع نطاق القوانين الاسرائيلية، لتشمل القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، ومعظم الضفة الغربية، فإنه مما يبعث على الحيرة عدم وجود أى إشارة سواء فى اتفاقى أوسلو والقاهرة، أو فى الاتفاقات الأردنية– الاسرائيلية، إلى إلغاء هذه القوانين التى تتناقض، فى صورة جوهرية، مع إمكان إقامة سلام حقيقى.

المشكلة الأخرى، فى استراتيجية السلام العربية (إن وجد شيء كهذا) هو أن العديد من القادة والمثقفين العرب استسلموا للرؤى المعسولة، عن سلام مزدهر، يتحدث عنه كل من شمعون بيريز واسحق رابين، اللذين يغفلان الحديث عن حقائق نظامهما فى اسرائيل. ان العديد من التقارير الحديثة الواردة من اسرائيل يفيد أن شعبية رابين بلغت أدنى مستوى لها الآن. ففى ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) الماضى، وفى مقال فى صحيفة هاآرتس، تحدث المعلق ياؤل ماركوس الموالى لحزب العمل عن فشل رابين كرئيس وزراء. فرابين – وفقا لهذا المقال – يتحدث أكثر مما يجب، ويتجول فى أنحاء العالم للاحتفال مرات كثيرة، وهو (مثل ياسر

عرفات) غير قادر على تفويض بعض مسؤولياته إلى آخرين؛ فهو يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس حزب العمل، مصادراً مهمات وزرائه. وأخيراً، فهو لايسيطر فعلاً على الوضع.

إن معظم الاسرائيليين يدركون الآن أن سياسة كتلة العمل – ميريتز بصدد تجميد المستوطنات كانت كاذبة تماماً، وان حزب العمل، تاريخياً، هو الذى يتبنى سياسة استيطانية أكثر عدوانية من الليكود. إن ميول رابين الأيديولوجية المعروفة جيداً، لم تتغير عما كانت عليه قبل أربعين عاماً، عندما كان ذلك الصهيونى العقائدى المتشدد، وكل ماحدث هو أنه تجاهل، لفترة، الجماعات الدينية اليمينية فى اسرائيل، التى يتزايد نفوذها الآن، ومنذ اتفاق أوسلو. والفكرة القائلة أن سياسةالسلام العربية ترتبط بالرصيد المتضائل لصقر شائخ، مثل رابين، تشير بوضوح إلى الجهل والكسل ذاتيهما اللذين جعلا العرب من قبل يربطون مصالحهم بقوى سياسية خاسرة، داخل الولايات المتحدة، مما خلق عديدا من المشاكل التاريخية لهم.

لكن مايثير القلق، خصوصاً، هو: كيف أن هذا الجهل والكسل وسط الفلسطينيين يتضمن أيضا استعداداً لنسيان التاريخ الفلسطينى. ان قبولنا بالمنطق الأمريكى والاسرائيلى الذى يقول: إن كل أطراف الصراع الفلسطينى – الصهيونى يجب ألا تمعن كثيرا فى الماضى (ذلك الماضى الذى لا يمل الكاتب الاسرائيلى المنافق آموس أوز من تصويره كصراع بين الحق والحق)، أكبر أكذوبة يمكن أن نقع فى أحابيلها. إنها الأكذوبة التى تشكل أحد أهم المرتكزات التكتيكية لحركة «السلام الآن»، وما يسمى «المعتدلين» فى حزب العمل. وأنا شخصيا عاجز عن إدراك كيف

يفترض أن نساوى بين «حق» شعب أوروبى بالأساس، فى أن يأتى إلى فلسطين، ويتظاهر بأنها كانت خالية من السكان، ليحتلها بالقوة، ويشرد سبعين فى المائة من سكانها، وحق شعب فلسطين الأصلى فى أن يقاوم، ويحاول البقاء فى أرضه. فيالها من فكرة بشعة تلك التى تحاول المساواة بين الاثنين، لتطلب بعدئذ من الضحايا أن ينسوا كل ما يتعلق بماضيهم، ويخططوا للعيش مع محتليهم، كمواطنين أدنى مرتبة. ان هذا المنطق يثير السخط بشكل أشد عندما يصدر عن حركة تجهر ليلاً نهاراً بعدم إمكانية نسيان تاريخ الاضطهاد الذى تعرضت له، بينما تسمح لنفسها بارتكاب أشد الجرائم ضد الشعب الفلسطينى، بدعوى أنها لاتستطيع أن تتخلص من ذكرى ذلك الاضطهاد.

وعلى حين يمكن أن أفهم السبب الذى يدفع مسؤولين اسرائيليين إلى اتخاذ هذا الموقف، فإنه لايمكن أن أفهم مطلقاً لماذا ينبغى أن يتقبل المسؤولون الفلسطينيون المنطق الانتحارى نفسه. لقد طلب منا (ووافقنا) أن نغيّر الميثاق الوطنى الفلسطينى، وهو وثيقة اختلف شخصيا مع كثير مما ورد فيها، ولدى اعتراضات كثيرة عليها، ولكن، وما دمنا قبلنا التغيير، لماذا لم ننتهز الفرصة لنطالب بتعديل القوانين والممارسات الاسرائيلية، التى تتسم بالتمييز العنصرى ضدنا؟ لماذا أسقطت فكرة إجراء تغييرات لمصلحتنا من مفرداتنا كشعب؟ قبل أحد عشر عاماً قدم الكاتب الفلسطينى سامى هداوى دراسة تفصيلية عن الخسائر العربية فى فلسطين منذ عام ١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٤، وذكر أنها تبلغ حوالى ٥٠ بليون جنيه استرلينى بمعدلات عام ١٩٨٤ (السنة التى نشر فيها دراسته). وليس وارداً بالطبع السعى إلى استعادة هذا المبلغ برمته، ولكن ـ كما قلت مرارا ـ لماذا لايرد إطلاقا على لسان زعمائنا أى حديث عن خسائرنا الضخمة، وعن أهميةَ أن يكون هناك شكل ما للتعويض عن الكارثة الهائلة التى

حلّت بنا كشعب، والتى تتحمل اسرائيل المسؤولية عن معظمها؟ المفارقة هى أنه توجد سابقة مباشرة لدعوانا فى الموقف الاسرائيلى ضد المانيا التى دفعت (الفضل فى ذلك يعود إلى جهود ناحوم غولدمان) أربعين بليون دولار تعويضا إلى اسرائيل. إننا لن نستطيع أبدا إجراء التغييرات المطلوبة لإقامة سلام حقيقى ـ كما يبين شاهاك بحق ـ دون أن ندرك طبيعة الكيان الذى نتعامل معه.

تبقى مسألة أعمق علينا أن نواجهها كعرب. إذ يبدو أن معظمنا الآن يشعر بأن سنوات طويلة من الكفاح العسكرى والسياسى ضد اسرائيل باءت بالفشل (كما هى الحال بالفعل)، وأن الوضع الدولى الراهن لايتيح لنا أى خيار حقيقى، كشعب، سوى أن نسلم بالهزيمة التى تتضمن قبول الشروط المذلة المفروضة علينا من قبل اسرائيل. وعلى الرغم من أننى لاأومن بصحة هذه الافتراضات، دعونا نفترض لحظة أنها صحيحة. السؤال الأعمق بالتالى هو: كيف ينبغى للمهزوم أن يتصرف؟ هل تتضمن الهزيمة أيضا إلغاء الذات؟ هل تعنى فقدان الإيمان بعدالة قضيتنا، وبحقائق تاريخنا الخاص؟ وهل تعنى الهزيمة الاستمرار فى التمسك بأفكار المجموعة ذاتها التى قادت الأوضاع إلى ماهى عليه اليوم؟ يمكن العثور على أجوبة أولية، لهذه الأسئلة، فى استطلاعات الرأى العام التى أجريت أخيراً، فى بعض البلدان العربية، بشأن «التطبيع» مع اسرائيل، والتى توضح بجلاء عدم حماس المواطن العادى لهذا التطبيع. ويشير هذا إلى أن الإحساس بالهزيمة على الصعيد الجماهيرى، ليس واسع الانتشار، وسائداً، كما تحاول إقناعنا بذلك السياسة الرسمية، ومنطق المثقفين المستسلمين.

يناير سنة ١٩٩٥

الذاكرة و النسيان

نقلت «الحياة» فى شهر فبراير (شباط) ١٩٩٥، رسالة ياسر عرفات التى ناشد فيها الولايات المتحدة مساعدته على إعادة تحريك عملية السلام. ربما كانت هذه مزحة، أما إذا كان عرفات يعنى ما يقول حقا، فمن المفيد أن نوضح الأسباب التى تجعل توقع المساعدة من الولايات المتحدة، فى الوقت الحالى، وهما يائسا، لا يساور إلا أولئك الذين ضلوا سبيلهم تماما. وأنا شخصيا أشك أن الرئيس بيل كلينتون يتذكر من هو ياسر عرفات، فقد تخلى كلينتون، منذ أن سيطر الجمهوريون على مجلس الكونغرس، عن كل ما تبقى من برنامجه شبه الليبرالى، الذى انتخب على أساسه فى ١٩٩٢، واتجه بأقصى ما يستطيع إلى اليمين. ويعنى هذا عمليا قبوله للبرنامج الجمهورى، الذى يسعى إلى القضاء على ما تبقى من إنجازات تحققت عبر البرامج الاجتماعية الليبرالية لصالح الفقراء، والمشردين، والعاطلين عن العمل، والأمريكيين الافريقيين وغيرهم من الأقليات المهاجرة من العالم الثالث.

ولا يعرف أحد، على وجه اليقين، الهدف من وراء هذا التحول، وإن كنت أرى أن الدافع الأساسى وراء سير كلينتون نحو اليمين، بخطى متسارعة، هو رغبته فى أن يظهر وكأنه لا يزال يحتفظ بمقاليد الأمور. ومن ثم، فإن الاعتقاد بأنه بمقدور كلينتون الآن أن يُظهِر بطولة ما، فيتحدّى

اللوبى الإسرائيلى، ويمارس ضغطا على رابين، ليس أكثر من وهم يثير الرثاء. وكل ما نحتاجه، لتبديد هذا الوهم، هو سماعه وهو يتكلم عن «الإرهاب»، وهو الشىء الوحيد الذى يقوله عن الشرق الاوسط، بينما لم يعترف حتى الآن بوجود احتلال عسكرى اسرائيلى للأراضى العربية.

ومن الخطأ الشديد عدم الانتباه لمدى تغلغل العقلية ذات التوجه المحافظ العميق، الأصولى دينيا، والرجعى سياسيا واجتماعيا، داخل المجتمع الأمريكى. ويبدو أن كلينتون يدرك أن الفرصة الوحيدة أمامه، للانتصار فى انتخابات الرئاسة فى ١٩٩٦، لن تتحقق إلا بركوب هذه الموجة الجديدة الصاعدة. فقد اقترح كلينتون برامج انتخابية منافسة لتلك التى اقترحها «نيوت غينغريتش» ومريدوه، تنص على تخفيض الضرائب، وتغيير العديد من البرامج الاجتماعية. ومن شبه المؤكد أن المساعدات الخارجية الأمريكية ستتقلص بشدة، كما أن الولايات المتحدة لن تلعب مستقبلا أى دور قيادى، فى حل الصراعات الخارجية التى لا تؤثر بشكل مباشر على كسب أصوات الناخبين. وهكذا نجد أن الولايات المتحدة، التى تؤيد فاشية «بوريس يلتسن» فى الداخل، وامبرياليته فى الخارج، بشكل أرعن، تقف صامتة أمام المذابح فى جمهورية الشيشان، وتسمح لبريطانيا والمانيا وروسيا بتشجيع سياسة التطهير العرقى فى البوسنة. أما الموقف من الشرق الأوسط فقد اكتفت الولايات المتحدة حيال هذا الأمر بترديد موقف اسرائيل من كل القضايا المهمة، مثل الببغاء.

أما بالنسبة للدول التى تعتبر خطرا على الولايات المتحدة، مثل كوبا، فلا يوجد لدى صانعى السياسة الأمريكية ما يقدمونه، سوى الحصار الاقتصادى الشامل، وهو ما يشى بقناعة امريكية بأن بلدا كهذا لا ينبغى أن

يوجد أصلا. ومن الصعب أن يتقبل الإنسان أخلاقيا السّادية المفرطة الكامنة وراء موقف كهذا. ولأولئك العرب الذين يرون أن كوبا بلد صغير وبعيد لا يعنيهم شأنه أقول: فلنتأمل إذن موقف الولايات المتحدة تجاه العراق ولبنان: إن الحصار المفروض على العراق أدى إلى كوارث إنسانية يصعب تخيل مداها، كما يبين «إريك رولو» فى مقال هام نشر فى العدد الأخير من مجلة «فورين افيرز»، حيث ارتفع معدل الوفيات بين الأطفال بما يفوق التصوّر، وندر الغذاء والدواء، وتم تدميرالاقتصاد بالشكل الذى يرتد بالعراق إلى عصور ما قبل التصنيع. ويتم كل هذا على الرغم من استجابة العراق لكافة شروط الأمم المتحدة لإنهاء العقوبات. واذ يصعب تصديق القسوة التى ينطوى عليها الموقف الأمريكى والبريطانى، فإن هذا الموقف مستمر مما يعرض عشرات الألوف من الأبرياء لمخاطر جمة، فضلا عن أن هذا الأمر لم يضعف طاغية العراق الذى يبدو الآن أقوى مما كان.

وعلى الرغم من أن الموقف من لبنان لا يتسم بالمقدار نفسه من الدموية، فإنه يتسم بنفس القدر من اللاعقلانية. فهناك حظر على سفر الأمريكيين إلى لبنان، حيث لا يسمح لوكالات السياحة ببيع تذاكر السفر إلى هناك، ويحظر على الطائرات اللبنانية استعمال المطارات الأمريكية. وكل هذا لأن الولايات المتحدة تريد معاقبة لبنان على ما حدث لعدد من المواطنين الأمريكيين خلال الحرب الأهلية. والآن يتم التلويح لإلغاء الحظر كوسيلة للضغط على لبنان وسورية، فيما يسمى بعملية السلام. ولأن هذه الدول ضعيفة، ويمكن إغفال الحديث عنها بسهولة، فإن المسؤولين الأمريكيين يدرجون أمرها طى النسيان. أما الغريب حقا فهو عدم اهتمام الدول العربية الأخرى بهذه القسوة الموجهة إلى إخوانهم.

والنظرية السائدة الآن، كما يبدو، هى وجوب مساندة الأغنياء والأقوياء فى الداخل والخارج. أما الأقل حظا فلا يوجد أمامهم سوى الغرق، والانقراض، وفْقا لقواعد الصراع الداروينى الذى يتأسس عليه مجتمع السوق الحرة، والشركات الخاصة، والاقتصاد الذى لا يعرف ضوابط. فبرامج المساعدة الاجتماعية للفقراء والمعوقين والمحرومين تتعرض الآن لهجوم شديد داخل الولايات المتحدة. وكما يعرف كل زائر للكثير من مدن أمريكا، هناك أعداد ضخمة من المشردين والمدقِعين، الذين يتجولون فى الشوارع، بل وسوف تتزايد هذه الأعداد، ليس لعدم وجود ما يكفى من المال للمساعدة، بل لأن الاعتقاد السائد هو أنه من الضعف وسوء التدبير، مساعدة هؤلاء بأى شكل من الأشكال. والفكرة من وراء ذلك، كما يبدو، هو ترك هؤلاء المعوزين يهبطون إلى قاع النسيج الاجتماعى، حتى يتم القضاء عليهم فى النهاية. فالإعانة الاجتماعية، وفقا لمثل هذه النظريات، «شر» لهؤلاء الافراد، لأنها تخرب شخصيتهم، وتحيلهم إلى طفيليين.

والشق الآخر، فى محاولة التصدى للمشاكل التاريخية الناجمة عن السياسات العنصرية، وإطلاق العنان لسوق حرة تشجع الأغنياء على تحقيق غنى أكثر، دون ضوابط قانونية، لايتضح فقط فى حرمان الفقراء والمعوقين من المساعدة، وفى رفض دعم برامج التأمين الصحى، بل يتضح أيضا فى إنشاء المزيد من السجون. هذا، وقد بلغت نسبة المساجين فى الولايات المتحدة، مقارنة بعدد السكان، معدلات مرتفعة جدا (وهى أعلى بالتأكيد من مثيلاتها داخل الاتحاد السوفياتى على مدى وجوده). والكثير من المساجين يعودون إلى السجن أكثر من مرة، مما يجعل هذه الأعداد فى تزايد مستمر. وقد طالت فلسفة «السوق الحرة» حتى قطاع السجون، حيث

قامت العديد من الولايات بتحويل السجون إلى سجون قطاع خاص، تديره شركات خاصة، لا هَم لها سوى الربح، وخفض التكلفة. أما بالنسبة لتكاليف العلاج فقد تُركت عمدا لترتفع وفقا لأهواء الأطباء، كل وما يريد. وهناك الآن خمسون مليون أمريكى دون تأمين صحى من أى نوع. وأعرف من تجربتى الخاصة أن أسعار الأدوية، على سبيل المثال، لم تكن يوما أغلى مما هى الآن. والسبب الرئيسى فى ذلك أن تقييد حرية الشركات الكبرى التى تصنع هذه الأدوية يعتبر تدخلا فى السوق الحرة. وأسوق هنا مثالا على ما يمكن أن تقوم به شركات الدواء فى هذا المجال، وهو قضية الحبوب التى كانت تستعمل لتسمين الماشية، وكان سعرها يقارب ١٥ دولار للكيلوغرام الواحد، ثم تبين لاحقا أن هذه الحبوب مفيدة فى مقاومة انتشار سرطان القولون، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع سعر الحبة الواحدة إلى ١٧ دولار. وبديهى أن مثل هذه الأسعار تمثل كارثة اقتصادية لمن لا يتمتع بتأمين صحى.

والفكرة السائدة الآن، كما يبدو، هى أن الحكومة كلما قدمت خدمات أقل كان هذا أفضل. إلا أن الأمر العصىّ على الفهم هو: كيف يصوت المواطن الأمريكى العادى لصالح هذه الأفكار، التى تمس الغالبية الكبرى من الأمريكيين، أى أنهم يصوتون ضد مصالحهم المباشرة. وهناك سببان لذلك: الأول هو أن السياسيين تعلموا أن الوصفات الجاهزة البسيطة والجذابة من قبيل «لنخفض الضرائب ولنقلل من التدخل الحكومى»، إذا طرحت بما يكفى من التكرار، يمكن أن تقنع الرأى العام. وقد هبط الخطاب السياسى فى أمريكا إلى مستوى يفهمه طفل فى الرابعة من العمر، بالرغم من أن غالبية الأمريكيين أكملوا مرحلة التعليم الثانوى. السبب الثانى هو أن الوصفات البسيطة هذه تكتسب فاعلية أشد، بسبب الهجوم

المنظم على الذاكرة، من خلال البث التلفزيونى، الذى يجعل الأغلبية غير قادرة على تذكر بديهيات الحياة اليومية (إنهم لا يتمتعون بتأمين مثلا). وتحت تأثير مثل هذا النوع من المخدّر، يمكن إقناعهم بأن كل شىء على ما يرام، لولا «الحكومة».

ويلعب التلفزيون والراديو دورا مركزيا فى هذا المجال. إن الوقت المخصص للأخبار الخارجية لايتجاوز عادة بضع دقائق فى اليوم. وحتى شبكة البث الإذاعى الوطنى العام، التى كانت فى السابق تشبه «هيئة الإذاعة البريطانية»، كفّت عن تذكير المستمعين بأن هناك عالما فى الخارج، وهى الآن تواصل إذاعة قصص لا تنتهى عن المزرعة، ولعبة البيسبول، وحياة النجوم. وفى الآونة الأخيرة، تعرض كل قنوات التلفزيون تقريبا لمدة ثمان، أو تسع ساعات يوميا، تقاريرَ حية عن محاكمة أو. جى سمبسن فى لوس انجليس، وكأن ليس فى العالم ما يهم غير ذلك. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تجنب «محاكمة أو. جى» كما يسمونها، والنتيجة، أن غالبية السكان، كما أعتقد، لا تتذكر أو تشعر بأى شىء سوى «أو. جى». والملهاة التلفزيونية الأخرى هى ما يسمى برامج «توك شو»، حيث يجيئون بأشخاص يتحدثون لساعات طويلة عن مشاكلهم الشخصية (هى فى العادة أنواع من الانحرافات الجنسية) ويدخلون فى جدل بيزنطى عقيم حولها.

فإذا ما أخذنا خلفية التفاهات، والديماغوجية السياسية، ولامبالاة الرأى العام هذه فى الحسبان، يصبح من الصعوبة بمكان توقع أن تبدى أمريكا الرسمية أى اهتمام بمشاكل ياسر عرفات فى غزّة، أو أن تضغط على الاسرائيليين (وربما شعبه أيضا) ليعاملوه بشكل أفضل. هناك الآن

فراغ حقيقى فى الخطاب العلنى العام داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، وعلى الرغم من التجهيل المنظم الذى يمارسه السياسيون المفلسون، بالتحالف مع وسائل الإعلام الفاسدة، وتخديرها للكثيرين، فإننى أعتقد أنه لا يزال من الممكن إثارة الاهتمام بقضايانا عن طريق برامج إعلام جادة، تقدم فى الجامعات، والكنائس، واللجان النسائية. وكما أشرت مرارا فى مقالاتى السابقة، فإن القيادات الفلسطينية لم تُبدِ الاهتمام الكافى بالتعامل مع ذلك الجانب من أمريكا، الذى لا يزال يقاوم التوجهات الإجرامية البلهاء للعديد من السياسيين. هذا الجانب الذى يمكن اكتساب تأييده لقضايا العدالة وحقوق الانسان.

وعلى ياسر عرفات أن يدرك أن المساعدة لن تأتى لا من كلينتون، ولا من اللوبى الاسرائيلى، وأن كل أولئك الذين يطلب منهم العون سوف يستمرون فى اعتبار الفلسطينيين شعبا إرهابيا، أدنى شأنا، يستحق عقوبة الاحتلال العسكرى، والفصْل العنصرى، حتى لو ركع عرفات لهم أكثر. فلا يوجد لدى رابين، أو بيريز، أو كلينتون، ما يقدمونه للشعب الفلسطينى سوى المزيد من العذاب. فليكن عمل عرفات الأخير، قبل أن يستقيل (كما يجب أن يفعل) هو أن يتجه بأنظاره نحو أبناء شعبه، ليستفيد من ينابيع الطاقة الثمينة الكامنة داخلهم، والمتمثلة فى إيمانهم بالعدالة والحرية، وأن يعتمد عليهم بدلا من الاعتماد على السماسرة والمغامرين الأجانب.

فبراير سنة ١٩٩٥

مرحلة جديدة .. وخطاب أمريكى قديم

لا نسمع الكثير فى الولايات المتحدة حاليا عن «النظام العالمى الجديد»، الذى كان مرة واسطة العقد لسياسة إدارة الرئيس السابق جورج بوش الخارجية، فالرئيس بيل كلينتون ومن حوله يتكلمون، وبشكل يتسم بالعمومية، عن نشر الديموقراطية فى الخارج، وتحرير الأسواق، وايضا توسيعها. لكن هذا لا يكاد يرقى إلى مستوى تصور جديد للسياسة الخارجية، خصوصا أن سياسة واشنطن تجاه مناطق مثل الشرق الأوسط تبقى فى خطوطها العامة، هى نفسها التى اتبعتها الإدارات المتعاقبة منذ حرب عام ١٩٦٧ على الأقل. ومع المصاعب التى تواجهها «عملية السلام»، فإننا نجدجملة من النغمات القديمة، المغلفة بلغة الواقع الحالى، تنتعش وتنتشر بشكل مثير للدهشة. ولكننا إذا ماقمنا بتفكيك ما فيها من المماطلة والرداءة، سنرى انها تمثل نهاية مرحلة تتصف بالصلَف والتحّجر، والاحتقار الدائم للشعوب، والموافقة الشاملة على ممارسات لا قانونية، لايبررها سوى القوة (بالرغم من الأكليشيهات الورِعة التى تتكرر، دون تفكير، عن احترام القانون، وحب السلام... الخ).

من جهة أخرى، لايمكننا التظاهر بأن السياسة الخارجية الأمريكية، فى توجهاتها الرئيسية، فشلت فى تحقيق أهدافها، بل إنها على العكس أحرزت وتحرز نجاحا بالغا سواء فى الماضى القريب أو فى الحاضر. فقد تمكنت واشنطن من ضمان أمن اسرائيل، حسب تعريفه الذى يقوم على

إدامة تفوقها العسكرى على المنطقة كلها وما وراءها، على رغم كُلفتها الباهظة، التى يتحملها دافع الضرائب الأمريكى. ذلك بالإضافة إلى أنه منذ إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان، ثم إدارتى بوش وكلينتون، استمرت الولايات المتحدة فى مساندة سياسات اسرائيل، دون تحفظات أو اعتراضات مهمة. بل إن درجة التسامح مع استراتيجيات اسرائيل العدوانية ـ مثل التدمير المتعمد لجنوب لبنان فى تموز (يوليو) ١٩٩٣ (الذى كان الهدف منه، كما عبر عنه بصراحة داعية السلام الشهير اسحق رابين، خلق مشكلة نزوح رئيسية لحكومة لبنان)، أو الحصار البحرى الأخير على السواحل اللبنانية الذى عادت اسرائيل إلى فرضه أواخر الشهر الماضى ـ بلغت الحد الذى أمكن معه منع مجلس الأمن من الاجتماع للبحث فى القضية. أما عن التأييد الأمريكى الضمنى للاحتلال العسكرى الاسرائيلى والاستيطان وسياسة مصادرة الأراضى، بالإضافة إلى العقوبات الجماعية لمجموع السكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ناهيك عن تغيير الموقف من القدس (من معارضة ضم اسرائيل لها إلى القبول بالضم ومصادرة الأراضى)، فإن السجل واضح للعيان.

وخلاصة القول أن سياسات الولايات المتحدة فى تلك المناطق من الشرق الأوسط، حيث الأولوية لاستمرار تدفق النفط قد اتسمت بالثبات والنجاح فى تحقيق أهدافها. والولايات المتحدة هى الآن القوة الخارجية الوحيدة التى يحظى وجودها وتحظى مواقفها بقبول يكاد أن يكون مطلقا، على الرغم من أن الخلافات الحالية، مع مصر، حول معاهدة وقف انتشار التسلح النووى، تشير إلى أن هناك تحت السطح توترات وخلافات حقيقية. أما عن عملية السلام، فهنا أيضا يطنب الأمريكيون فى الحديث عن الإنجازات، دون أن يأخذوا فى الاعتبار تردى أوضاع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. كما يضرب المسؤولون صفحا عن المعارضة الواسعة

لاتفاق أوسلو، وعن الاقتراحات المقدمة لتحسينه. وتصر واشنطن على خطها المحافظ، المفتقر إلى أى عقل، الداعى إلى استمرار عملية السلام على ماهى عليه.

ومع تزايد بروز المؤشرات على المشاكل التى تعانى منها عملية السلام، وتبلور المعارضة للولايات المتحدة وسياستها، تأخذ لغة الناطقين الرسميين الأمريكيين طابعا ميكانيكيا يدفع إلى الجنون، مثل: الردود الآلية على أجهزة الهاتف، عندما نحاول أن نكلم إنسانا حقيقيا عن قضية ما. ولايعكس هذا التكرار للأفكار البالية، والتعابير العتيقة، البعيدة كل البعد عن أى تفاعل مع الواقع الحالى فى العالم العربى، القوة المادية للولايات المتحدة ولسياستها فقط، ولكنه يبين أيضا حدود هذه القوة، التى ترى نفسها وكأنها قوة أبدية محفورة على الرخام، بشكل يتجاوز تماما حقائق الأوضاع ومتطلبات البشر. إن صانعى السياسة العرب ـ الذين قد يعتقدون أن فى إمكانهم، عن طريق نقاش جاد مع وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر، أو حتى الرئيس بيل كلينتون، تغيير الموقف الأمريكى أو حتى لهجته ـ على خطأ، حين يفترضون بأن فى مقدور واشنطن الرسمية أن تعمل أى شيء، سوى تكرار المواقف نفسها، والدفاع عن المصالح نفسها، والاستمرار على الخط نفسه الذى يعود إلى خمسين سنة. ذلك أنه ليس من سبيل إلى التغيير، مادام هؤلاء الساسة العرب مقتنعون أيديولوجيا، مثلهم فى ذلك مثل صانعى السياسة الأمريكية، بأن الولايات المتحدة لابد وأن تقود العالم، وأن صيغا مثل «دعم عملية السلام» تعنى بالفعل التوصل إلى سلام حقيقى.

لنأخذ على سبيل المثال تقارير وسائل الإعلام الأمريكية، عن رحلة وارن كريستوفر الأخيرة، فى الشرق الأوسط. فقد ذكرت صحيفة «نيويورك

تايمز» فى تقرير من غزة فى ١٩ آذار (مارس) الماضى، أن وارن كريستوفر اقتصر على القول، بأن ياسر عرفات «يلتزم مائة فى المائة بتقديم الإرهابيين إلى العدالة، غير أنه (كريستوفر)، فى الوقت نفسه، ضغط عليه (أى على عرفات) لاتخاذ إجراءات أقوى لاعتقالهم، وملاحقتهم قضائيا، ومعاقبتهم، ونزع سلاحهم». وأدلى نائب الرئيس آل غور بتصريحات مشابهة، وأضاف متكلما من منظوره كمصدر للديموقراطية، ما مؤداه، أنه يهنئ عرفات على تشكيل محاكم عسكرية تفتقر إلى قواعد العدالة، ولا تهتم بالحقوق الديموقراطية، وجاء هذا التصريح من المسؤول المنتخب الأعلى الثانى لبلد يصف نفسه بأنه الحَكَم لكل العالم فيما يخص قضايا «الحرية». أما عرفات (الذى بدا مسرورا بشكل خاصٍ من مخاطبة شيمون بيريز له بأنه «الرئيس» وليس «رئيس منظمة التحرير») فقد كرر النغمة نفسها، وبدا متوهجا تحت تلك الأضواء الاصطناعية، مؤكدا أنه سيذهب إلى أبعد من نزع سلاح الإرهابيين واجتثاثهم. وكأن غور و كريستوفر، وكذلك عرفات، يكرسون بذلك الخط الاسرائيلى منذ السبعينيات، وهو أن كل من يعارض سياسات اسرائيل هو إرهابى فى التحليل النهائى. وأدى هذا، بالإضافة إلى موجة العنف التى تنجم عن جنوح الجانب الأضعف فى الصراع السياسى إلى الإرهاب، إلى تدعيم صورة اسرائيل والولايات المتحدة كدولتين بريئتين، تواجهان «إرهاباً» أعمى، لا عقلانيا، ولا دوافع حقيقية له.

لابد، كما أعتقد، وكما قلت مرارا، من ادانة الارهاب ورفضه. لكن هذه الإدانة ينبغى أن تشمل السياسات التى ينجم عنها الارهاب أصلا، تلك السياسات الهادفة إلى إذلال وتشريد شعب بكامله، وإيصاله إلى مرحلة اليأس. وإذا كنا مخلصين فى هذا الهدف، فإن علينا أن ندين الموقف الأمريكى الرسمى، وطريقة وسائل الإعلام فى تغطيته، الذى لانسمع منه سوى المعزوفة القديمة الباردة، عن «جانبنا» الذى يتصف

بالعقلانية، وحب السلام، مقابل «الجانب الآخر» الإرهابى الذى يستعمل العنف (وهو لاشك يستعمله).

وبعد عقود من مساندة الاحتلال العسكرى، والتفرج على رد الفعل الطبيعى القاسى من شعب يائس مقهور، لاسبيل أمام أناس مثل كلينتون، ورابين، وكريستوفر، سوى العودة إلى الإدانات المكرورة، واللجوء إلى القوة الوحشية. ولا نجد هنا أية أفكار أو محاولة للفهم، أو تغيير للخطاب، هذا الذى كان يمكن أن يكون فاعلا قبل عشرين سنة، أو حتى عشر سنوات، لكنه بعد الانتفاضة، وصعود حزب الله، والأحداث المأساوية فى الجزائر وغيرها فى العالم العربى، أصبح، بوضوح، قاصرا وتافها ومضحكا. إن هذا التكرار الممل من جانب كريستوفر، وغور، ورابين، يكشف أنهم يمثلون قوة فقدت اتجاهها، ولم تعد تملك تصورا للمستقبل يخرج عن الموقف الساذج القائل بوجود الإرهابيين الأشرار، على ناحية، والشرفاء الأخيار، أى الأمريكيين والاسرائيليين الذين نصبوا أنفسهم ناطقين باسم «الغرب»، على الناحية الأخرى.

ان الخضوع لهذه السياسة، بأى شكل من الأشكال، يعنى أن يلقى المرء بذاته إلى المأزق الذى وصلت إليه السياسة الأمريكية. ومن المحزن أن عرفات وغيره من الزعماء العرب الذين قبلوا بالتعريف الأمريكى للسلام والديموقراطية، اختاروا هذا الطريق، بدلا من طريق المقاومة الطويل. فالفيتناميون، الذين صمدوا أمام حملة القتل والدمار التى شنتها عليهم أمريكا، والكوبيون الذين تعرضوا طوال ثلاثين سنة للضغط والتهديد من جانب الإدارات المتعاقبة، لم يرضخوا، فلماذا نرضخ نحن؟ كان رونالد ريجان ومارجريت تاتشر من المؤيدين لنظام العزل العنصرى فى جنوب افريقيا، وكانا يصمون المؤتمر الوطنى الأفريقى بـ «الإرهاب»، ويوافقون

على وضع قادته من أمثال نيلسون مانديلا فى السجن. وها هو مانديلا الآن محل تقدير الجميع كرجل سلام. هذا التغير لم يحدث لأن ريجان ورئيس جنوب افريقيا آنذاك فريدريك دى كليرك استيقظا فجأة إلى مبادئ الانسانية والعقل، وإنما حدث لأن رؤية مانديلا، القوية والثابتة، انتصرت على المواقف الجامدة التى مثّلها نظام التمييز العنصرى، ومناصروه الأقوياء الكُثْر. ومن المذهل بالنسبة إلىّ، كما هو ولاشك بالنسبة إلى الكثيرين من العرب، أن قياديينا ومثقفينا الرسميين، قبلوا لعب دور مشابه لدور بوريس يلتسن، على الرغم من النماذج المتاحة الكثيرة الفضلى، التى كان يمكن الاقتداء بها.

منذ نهاية الحرب الباردة، يطرح عدد صغير من المثقفين العرب من الماركسيين السابقين، والخمينيين السابقين، والإسلاميين السابقين، وبقوة، الرأى القائل بأن الولايات المتحدة ليست فقط القوة العظمى الوحيدة، بل إننا المسؤولون عن كل مايحيق بنا، وأنه ليس من أمل فى تحسين وضعنا كشعب وحضارة إلا بمساعدة أمريكا الليبيرالية التى تلتزم الديموقراطية والحرية. إن هذا الرأى، من جهة، يخفق بشكل محزن فى فهم تاريخ الولايات المتحدة، بما فيه من التدخلات الخارجية، والمساندة للأنظمة الديكتاتورية، ومحاولات الإطاحة، بالقوة، بالأنظمة الديموقراطية التى لاتحظى برضاها. كما أنه، من الجهة الثانية، يكشف عن جهل كارثى بحدود أمريكا «الليبيرالية». ويدور فى أنحاء الولايات المتحدة حاليا جدل عن «معنى» أمريكا ـ معنى تاريخها وقيمها ودورها فى العالم ـ ولذا فإن افتراض هؤلاء العرب البسطاء الموالون لأمريكا أنها بلد مطمئن لمعرفته بذاته، يمثل خطأً فظيعا فى فهم الواقع. إن الليبيرالية نفسها مطروحة الآن على بساط المناقشة، خصوصا فى الوقت الحالى، الذى وصل فيه الجمهوريون إلى مركز القوة، وأعلنوا الحرب على كل أثر لها.

وبالنسبة إلى كثير من الأمريكيين لم يعد لذلك البلد الليبيرالى الذين كانوا يعيشون فيه من وجود. فاليمين الجمهورى يشن الآن حربه الصريحة على الفقراء والمحرومين والمعوقين.

ومن بين أسباب الهزيمة السياسية الساحقة التى تعرض لها مؤدلجو الليبيرالية فى الولايات المتحدة، هو أنهم، تاريخيا، لم يقدموا بديلا مقنعا للتوجه اليمينى للبلاد، الذى يعادله على صعيد السياسة الخارجية الميل إلى التدخل فى شؤون الدول الأخرى. ويصح هذا بشكل خاص على موقف الليبيراليين من الشرق الأوسط، الذى يشابه إلى حد كبير موقف مثقفى حزب العمال البريطانى. ويعتبر كل هؤلاء أن اسرائيل، وليس تحرير فلسطين، هى قضيتهم (وهو موضوع تناولته ببعض التفصيل فى الفصل الأول من كتابى «قضية فلسطين» الصادر فى عام ١٩٨٠، والذى لم يترجم بعد إلى العربية). وكان الجناح الليبيرالى من الحزب الديموقراطى، هو الذى وضع اسرائيل تحت رعايته، واحتفى بانتصارها فى عام ١٩٦٧، وامتنع عن الحكم على الممارسات الاسرائيلية والصهيونية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان، ومعارضة اضطهاد الشعوب، التى نادى بها دوما فى ما يخص قضايا أخرى مثل: فيتنام، ونيكاراجوا، وجنوب افريقيا. وكان مارتن لوثر كينج، والإخوة كينيدى، وكل من فى معسكرهم على أهبة الاستعداد للاشادة باسرائيل فى أى وقت، فى الوقت الذى كانوا يرفضون فيه الإعلان عن أى موقف تضامنى مع حق الفلسطينيين فى تقرير المصير.

ومع أن الوضع تغير إلى حد ما، منذ الانتفاضة، فإن المقولة التى أطرحها هنا بقيت إلى حد كبير على حالها، حتى بعد التوقيع على إعلان المبادئ فى البيت الأبيض فى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. وكان الراديكاليون

أمثال نعوم تشومسكى، وليس الليبيراليين، هم الذين شنوا الهجوم على الكولونيالية الاسرائيلية، وعندما شارك الليبيراليون فى هذه المعركة، كان ذلك، دائما، بشكل متحفظ محدود ومخيب للآمال. ولم يجر أبداً بحث عميق فى تاريخ اسرائيل، وافترض دوما أن للفلسطينيين بعض الحقوق، ماداموا لايقومون بعمل ينال من الحقوق الكبرى لاسرائيل. كان الهم الأكبر دوماً بقاء اسرائيل وأمنها، بالإضافة إلى رَفاه سكانها، الذين كانوا مدار الحديث والنقاش أكثر من الفلسطينيين.

من الأمثلة على ذلك أن انطونى لويس، المعلق الليبيرالى الوحيد فى صحيفة «نيويورك تايمز»، كتب مقالتين فى ١٧ و٢٠ من الشهر الماضى، عن زيارة قام بها إلى اسرائيل، عبر فيهما عن القلق على مصير اتفاق أوسلو، والقلق من المتطرفين الاسرائيليين، كما ذكر شكوى بعض الفلسطينيين (مثل حنان عشراوى) من انتهاكات تقوم بها السلطة الفلسطينية، ويقوم بها المستوطنون، ومن الحظر الذى فرض على غزة والضفة الغربية. كل ذلك ممتاز بالطبع، وكله ليبيرالى وإنسانى ومقبول، لكنه لايتطرق بكلمة واحدة إلى عدم التكافؤ المرعب بين وضعى الشعبين اللذين يضطهد أحدهما الآخر. لقد قال لويس فى مقاليه، مرارا وتكرارا، أن اتفاق أوسلو رائع، وكأن على السكان الاصليين ـ الذين خسروا كل شىء ورزحوا مدة ثمان وعشرين سنة تحت الاحتلال العسكرى ـ أن يخضعوا للامتحان لأنهم يمارسون الإرهاب، وهم المشكلة، ومن الواجب لجمهم لضمان راحة بال اسرائيل وأمنها. ولم يبد لويس رغبة كبيرة فى التحدث عن الظلم والتشريد، وهى المواضيع التى كان قد تكلم عنها ببلاغة عند تناوله قضية مثل جنوب أفريقيا. والليبيرالية هنا تقف عند الأكليشيه القائل بأن الاسرائيليين هم «منا» على حين يجب معاملة العرب، بما لديهم من العنف واللاعقلانية، بطريقة تختلف عن معاملة كل من سواهم. استعملت

انطونى لويس كمثال لأنه يتمتع بالنفوذ، وهو فى الوقت نفسه ليبيرالى حقيقى، لكنه مع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، لا يخرج عن الخط الرسمى الذى يمثله وارن كريستوفر. فليست هناك لديه كلمة واحدة عن المساندة الأمريكية للمستوطنات، أو عن المساعدات العسكرية والاقتصادية الباذخة التى تقدمها أمريكا إلى اسرائيل. وبدلا من ذلك تشيع فى تعليقاته نغمة الخوف والإحراج، وكأنه لايريد إقلاق أى من الآخرين بآرائه، خصوصا إدارة كلينتون أو الليبيراليين اليهود الآخرين.

وهكذا، وإذا بقيت الأمور على ما هى عليه، ليس لنا ان نطمع فى شىء أكثر من فتات مائدة الليبيرالية الأمريكية، وليس لنا أن نتوقع أن نحصل على ما فيه مصلحة العرب أو المنطقة، وليس لنا، طالما بقينا على صمتنا (إذ نستهلك من الدعاية والرياء الرسمى أكثر مما يستهلكه أى شعب آخر على وجه الأرض) أن نحلم بمستقبل أفضل للمنطقة. إن هذا المستقبل الأفضل لن يجيىء أبدا إذا بقينا على اعتمادنا على «الأب الأبيض الكبير»، الذى يرفل فى مظاهر القوة والغنى. فسلطة هذا «الأب الكبير» إلى زوال لا محالة، وثمة شواهد فى الأفق على بزوغ فجر مرحلة جديدة.

إبريل سنة ١٩٩٥

الإعلام الأمريكى «المستقل» وحادث أوكلاهوما

هناك تنافس مستعر ودائم بين الصحف والمجلات وشبكات التلفزيون ومحطات الاذاعة فى الولايات المتحدة، ويدور هذا التنافس على كافة المستويات القومية والمحلية. وفى إطار هذه التنافس تسعى كل وسيلة من وسائل الإعلام إلى الاستحواذ على حصة أكبر من السوق، وفقا لقوانين المنافسة التجارية. فعلى الرغم من أن موجات الأثير، من الناحية النظرية، ملكية عامة تخضع لرقابة «هيئة الاتصالات الفيديرالية» (إف. سى. سى) التى تعين ذبذبات البث، وتصدر التراخيص، وتمنع الملكية الاحتكارية، إلا أن أنماط البث ومضامين البرامج، بالإضافة إلى أوقات البث، تخضع بالكامل لسيطرة الأفراد المتحكمين فى هذه الشبكات، حيث لا نجد فى الولايات المتحدة هيئة عامة للبث الإذاعى (سواء أكانت خاصة، كما هو الحال بالنسبة إلى هيئة الاذاعة البريطانية «بى. بى. سى»، أو مملوكة للدولة، كما هو الحال فى بلدان عربية كثيرة)، وهو الأمر الذى يفتح المجال واسعا أمام منافذ البثّ الفردى.

ولا يعنى هذا الأمر بطبيعة الحال أن ميدان المنافسة مفتوح أمام الجميع، ذلك أن كل وسيلة من وسائل الإعلام تخضع لهيمنة سلسلة من الكتل المتنفذة، التى تتحكم بدورها فى نوع المعلومات والتسلية التى تقدم للمستهلك الأمريكى. ولكل كتلة قادتها ومنافسوها الرئيسيون،

وسماتها المميزة. ففى مجال التلفزيون نجد ثلاث شبكات رئيسية، هى «أى. بى. سى» و «سى. بى. إس» و «ان. بى. سى»، ويتنافس معها، على صعيد الأخبار، شبكة الـ «سى. إن. إن» و «شبكة الإذاعة العامة»، بينما يتنافس معها فى مجال التسلية شبكات الكيبل الكبيرة المتخصصة فى بث الأفلام، والبرامج التعليمية والدينية، وبرامج الشراء والسياحة، هذا طبعا بالإضافة إلى منافسة محطات التلفزيون المحلية، الخاصة بالمناطق المختلفة فى أنحاء البلاد. وفى مجال الصحافة، تهيمن مجلتا «تايم» و«نيوزويك» على ميدان نشر المجلات، بينما تتصدر جرائد «نيويورك تايمز»، وبدرجة أقل «واشنطن بوست» و «لوس أنجليس تايمز» و «وول ستريت جورنال»، ميدان نشر الصحف . أما الأفلام فإنها تكاد تكون حصرا ضمن دائرة اختصاص ستوديوهات هوليوود الكبيرة، التى تتنافس فى ما بينها، مزيحة جانبا المنتجين المستقلين. وينطبق الشىء نفسه على شركات الاسطوانات.

والهدف الرئيسى من هذا العرض الموجز للغاية، لواقع بالغ التعقيد والدينامية، هو محاولة استخلاص بعض الخطوط العامة، المفيدة فى فهم آليات العمل داخل وسائل الإعلام، خصوصا فى ما يتعلق بالتغطية الإخبارية:

أولا: يتفق معظم محللو الإعلام حاليا أن المنافسة بين شبكات التلفزيون لا تقوم على الإبداع والابتكار بل على التقليد. فكلها تبث برامجها الإخبارية الرئيسية فى نفس الساعة المسائية، بل وتقدمها بالطريقة ذاتها بالضّبط، حيث تعتمد على مذيع يتمتع بالنجومية، لا يقدم، على صعيد تحليل الأخبار وجمعها، أكثر من هذا الذى يقدمه ممثل يكتفى

بقراءة النص المعّد له سلفا. وعلى الرغم من أن الشبكات الرئيسية الثلاث تتنافس فى تقديم صورة عن نفسها، للمستهلك وللمعلن على السواء، باعتبارها «الأفضل» فى تبنى معايير المسؤولية والبحث والدقة والمصداقية، إلاّ أنها، فى واقع الأمر، تتبنى معايير سطحية تعتمد على «الجدية» المظهرية لهيئة المذيع وملبسه، أو طول الفترة الزمنية للتغطية الإخبارية التى يقدمها المذيع (أىّ من المذيعين يستطيع ان يبقى على شاشة التلفزيون فترة أطول ليلة الانتخابات، أو أثناء تغطية كارثة كبيرة)، أو إعطاء الانطباع بالتواجد الفورى فى موقع الحدث. فإذا ما عرفنا أن أغلب الشبكات، ووكالات الأنباء، قد قامت أخيرا بخفض عدد موظفيها، وأن الأنباء الأجنبية تحتل الآن جزءا ضئيلا من البث الإخبارى المسائى، الذى يستغرق ٢٢ دقيقة فقط، أمكن تخيل مدى سطحية التغطية الإخبارية للأحداث العالمية، التى تعتمد على حفنة من المراسلين الذين ينتقلون من مواقع مركزية، مثل لندن أو نيويورك، إلى مناطق الاضطرابات المختلفة، مثل رواندا أو الصومال، دون دراية أو إحاطة كافية بخلفية الأحداث، مستعيضين عن هذا الأمر بمعلومات تجمع لهم على عجل، لإنجاز المهمة المطلوبة وحسب. وحال إنتهاء الأزمة يطوى النسيان ذلك المكان. فمن ذا الذى يذكر حاليا الشرق الاوسط أو الصومال اللذين كانا فى وقت مضى يحظيان بتغطية إعلامية واسعة.

ثانيا: يؤثر طابع المنافسة المستعرة بين أنواع البرامج المختلفة، على شكل تقديم هذه البرامج. وهكذا نجد أن المنافسة بين برامج الأخبار، من ناحية، وبين الأفلام وبرامج المسابقات والبرامج الهزلية وغيرها، من ناحية أخرى، أدت إلى إخراج البرامج الإخبارية حاليا بطريقة أقرب إلى طريقة برامج الترفيه. فالنشرة الإخبارية لم يعد هدفها تقديم المعلومات فحسب،

بل والتسلية أيضا. وهكذا أخذت القصص الإنسانية، والجرائم المثيرة، والنوادر تحل تدريجيا محل التحليلات والتحقيقات الجادة. وينطبق هذا بالطبع بدرجة أقل على الصحف، وإن كان قد طالها أيضا، حيث تنافس صحيفة «يو. إس. أى. توداى» (وهى صحيفة قومية تم تصميمها على غرار برنامج تلفزيونى لا يتضمن شيئا من شأنه أن يزعج أو يعكر صفو القارئ الضجر) الصحف العريقة صاحبة الخبرة فى تغطية الأحداث، مثل الـ «نيويورك تايمز» أو الـ «واشنطن بوست».

بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن شكل عرض الأنباء على شاشة التلفزيون هو نفسه سلعة تباع إلى المعلن، أى إلى شركة تدفع مبلغا ضخما لترويج صورة معينة عن عالم معين. لذا، فمن غير المنطقى، أن تقدم شبكات تعتمد فى بقائها على الشركات العملاقة فى مجالات الدفاع، أو صناعة الأدوية، أو إنتاج الغذاء، أى تحقيقات أو تحليلات تسبب حساسية لهذه الشركات. فموضوع البيئة مثلا، أو بشكل أدق موضوع الانتهاكات البيئية، التى تقترفها صناعات مثل صناعة الأخشاب أو الكيماويات، من المواضيع التى يمكن أن تلاقى اهتماما واسعا من قبل عدد لا نهائى من المشاهدين الأمريكيين، ولكنه لا يكاد يحظى بتغطية تذكر لهذا السبب تحديدا. وهكذا فإن رؤى الشركات التى تنفق على شبكات التلفزيون، وتصوراتها عن العالم، هى التى تتحكم فى نمط ومضمون الأنباء المذاعة عبر برامج الأخبار، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تبدو دائما فى هذه البرامج موطنا للآراء المتنورة، والمصالح المسؤولة.

إذن، ولكل هذه الأسباب التى ذكرتها، يصعب الحديث عن

صحافة «مستقلة» حقا فى الولايات المتحدة. فالمصالح التجارية والحكومية المتشابكة التى ترتبط بوسائل الإعلام، أو «تقيدها» كما يقول البعض، تمنع وسائل الإعلام من الانطلاق الحر وراء الحقائق التى قد يود صحافى طموح ونشيط كشفها، أو الموضوعات التى يرى الرأى العام أنه من حقه الاطلاع عليها. أما ما يتعلق بتغطية الشؤون الخارجية، فإنه عادة ما تكتشف وسائل الإعلام أنها تستفيد أكثر عندما تعكس وجهات النظر الحكومية (أحيانا بشكل لا شعورى)، أو تتبنى الآراء التى تروّج لها مجموعات الضغط القوية. ولنأخذ مثالا على هذه النقطة الأخيرة المجموعة الصغيرة صاحبة الخبرة المزعومة فى موضوع الإسلام، والتى تحتكر الحديث عن الإسلام فى وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية بشكل شبه كامل منذ نهاية الحرب الباردة. إن آراء هذه المجموعة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط تتطابق ـ مع بعض الاستثناءات الهامة القليلة ـ مع الآراء التى تسود داخل إدارة كلينتون، وفى أوساط الحكومة الاسرائيلية. وجوهر هذه الآراء التى يكررها دون كلل أشخاص مثل: برنارد لويس، وفؤاد عجمى (وهو يعمل مستشارا لشركة «سى. بى. إس»)، وجودث ملر، وستيف إمرسون، (الذى أثار فيلمه التسجيلى «الجهاد فى أمريكا» اهتماما كبيرا فى الولايات المتحدة، وكان مؤداه، الذى عبر عنه من خلال اختيار اعتباطى سيئ النية، لمشاهد مصورة منزوعة من سياقها، أن الإرهاب الإسلامى يتم تمويله والتخطيط له من قبل مجموعات إسلامية فى الولايات المتحدة)، ودانيال بايبس وآخرون غيرهم هو أن المشكلة الرئيسية فى العالم اليوم هى الأصولية الإسلامية، وأن الإسلام «ضدنا». والسبب وراء ذلك، وفقا لهؤلاء، لا يكمن فى اختلاف المصالح وتعارضها ، وإنما يعود إلى أن الإسلام والغرب (الذى يشمل اسرائيل) متناقضان جوهريا. فالغرب ليبرالى،

وإنسانى، ومستنير، وحديث، بينما الإسلام (وناسه) معاد للديموقراطية، وللإنسانية، وللتقدم، ورافض للحداثة نفسها.

وعلى مدى الأسابيع الماضية، ومع كل عملية جديدة لحماس، أو للجهاد الإسلامى، كانت وسائل الإعلام، خصوصا التلفزيون، تستدعى هؤلاء «الخبراء» للتشاور والإيضاح، وبديهى أن هذا الخيار هو الخيار الأسهل. وإذا استثنينا عجمى (الذى يبدو أن تحالفه العلنى مع المصالح الاسرائيلية عزله تماما عن بقية العرب فى أمريكا) لم تستضف وسائل الإعلام أى عربى آخر. ولكى يستطيع القارئ أن يدرك مدى التحيز فى هذا الأمر، علينا أن نحاول تصور إمكانية استضافة محلل عربى، فى أى من برامج الإعلام، باعتباره خبيرا فى شؤون اسرائيل، أو فى شؤون الولايات المتحدة.. إنها إمكانية مستحيلة.

من الطبيعى إذن، والحال كذلك، أنه ما إن انفجرت السيارة المفخّخة فى أوكلاهوما، حتى انطلقت هيستريا «الإرهاب الإسلامى». وفى خلال ساعات قليلة، استدعت شبكة «سى. بى. اس» فؤاد عجمى، وستيف إمرسون، للظهور على شاشة التلفزيون، ضمن نشرة الأخبار المسائية، لكى يعلنوا على العالم أن الحادث من صنع إرهابيّين من بيروت أو غزة، أو الاثنين معا. واستمرت وسائل الإعلام، بما فى ذلك صحيفة «نيويورك تايمز»، خلال ٤٨ ساعة على الأقل، فى إبراز الأخبار التى تفيد بأن الشرطة الأمريكية تبحث عن «رجلين شرق أوسطيين»، بل ونشرت الـ «نيويورك تايمز» يوم الجمعة ١٢ نيسان (ابريل) مقالا افتتاحيا بقلم رئيس تحرير الجريدة السابق ا. م. روزنتال، يدعو فيها إلى قصف ليبيا وسورية.

وبعد فترة وجيزة من وقوع الانفجار بدأت وسائل الإعلام فى

الاتصال بمكتبى فى نيويورك، تطلب تعليقا منى على الحادث، وكأن كونى عربيا فلسطينيا يعطينى فهما خاصا لحدث وقع على بعد آلاف الأميال. وشاءت الصدف أننى كنت فى رحلة لإلقاء سلسلة من المحاضرات فى بوسطن وأوهايو، وعندما علمت من مكتبى بالاتصالات طلبت من مساعدتى إبلاغ السائلين برفضى الإدلاء بأى حديث حول هذا الموضوع، لأننى أحسست بالسخط الشديد من الافتراض المضمر خلف هذه الدعوة، بأن كل العرب (أو المنتمين إلى العالم الإسلامى) خبراء فى الأعمال الإرهابية، وأن الموجة الوحيدة التى يمكن لهم البثّ من خلالها، هى موجة الإرهاب.

واستمرت الاتصالات حتى بعد أن تكشف للجميع أن أصابع الاتهام تتجه إلى أمريكيين يمينيين، حيث بدأت وسائل الإعلام تطلب منى، ومن غيرى من العرب المقيمين فى الولايات المتحدة، التعليق على تعّجل وسائل الإعلام فى اتهام العرب والمسلمين، أو «حالة الهيستريا لدينا» على حد قول أحد مسؤولى الإعلام لى. كما أن العديد من مراسلى شبكات البثّ الأوروبية فى نيويورك، الذين قالوا إنهم استبشعوا تصرف وسائل الإعلام الأمريكية، طلبوا تعليقاتنا على الموضوع لنقلها إلى مشاهديهم فى أوروبا، وكأنما الإعلام الاوروبى بعيد كل البعد عن هذه الأساليب، وهو أمر غير حقيقى.

فى المراحل اللاحقة، ومن خلال الاتصالات الشخصية بيننا كعرب مقيمين فى الولايات المتحدة، سمعنا عن الإهانات وحتى الهجمات التى تعرض لها الكثيرون من العرب الأمريكيين فى أنحاء البلاد، حيث تم التحقيق مع العديد منهم، بينما تعرض الأطفال العرب فى

مدارسهم، التى تعكس الجوّ العام، إلى أنواع شتى من التحقير والإهانة. ويخيّم على هذا المشهد البائس مشروع قانونِ مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٥، الذى أصبح من شبه المؤكد الآن أن يقرّه الكونغرس. ويمثل هذا القانون، فى العديد من جوانبه، تحديا أهوج وسافرا للدستور، ولحقوق حرية الرأى، والانتماء الدينى، والتجمع، وهى الحقوق التى يكفلها الدستور ولائحة الحقوق المدنية لكافة المواطنين والأشخاص المتمتعين بإقامة قانونية. فالقانون الجديد يسمح بطرد أى أجنبى يتمتع بالإقامة القانونية، إذا ما وقر فى ذهن سلطات الأمن أنه يروّج للإرهاب، ويجعل إعطاء المال إلى أى مجموعة تندرج تحت صفة المجموعات «الإرهابية» جريمة فيدرالية. ويمنح هذا القانون الرئيس، ووزارة العدل، صلاحية تحديد المجموعات التى تندرج تحت هذه الصفة. كما يقرّ هذا القانون إقامة المحاكمات السرية، ويوسّع صلاحيات التنصت غير المعلن على المشتبه بهم، ويسمح بالاعتقال دون سبب معلن.

ويمثل هذا القانون خطرا خاصا على العرب والمسلمين، لأن نشاطاتهم مستهدفة أصلا، بفضل الدعاية الاسرائيلية، وأيضا بفضل العمل الدؤوب لبعض الأشخاص الذين تحدثت عنهم سالفا، الأمر الذى يسمم الأجواء ضد الجالية العربية فى أمريكا، ويساعد على تفشّى خطاب كراهية العرب، إضافة إلى الرسائل والمكالمات المليئة بالطعن والتجريح، التى لا يملك المهاجر العربى، أو المسلم الضعيف، ردّها. ويقف وراء هذا كله، بالطبع، بعض كُبريات المنظمات اليهودية التى تعتمد هذه الأساليب كسياسات فعلية متعمدة، والتى تدعو علنا للإسراع بإقرار قانون مكافحة الإرهاب، لأنه يتطابق تماما مع المنظور الاسرائيلى، الذى يرى أن السبب فى العنف، الذى تقبل وسائل الإعلام الأمريكية على تسجيل وقائعه بنهم

شديد، هو التطرف الإسلامى، وليس سياسات أمريكا واسرائيل.

ولا ينبغى أن ننسى هنا، أن الخطاب الأمريكى الرسمى، سواء ذلك المتمثل فى خطابات الرئيس كلينتون، خلال زيارته إلى الشرق الأوسط فى تشرين الأول (أكتوبر) الماضى، أو فى تصريحات مستشاريه للشؤون الخارجية، لا يتطرق من بعيد أو قريب إلى أىّ من الانتهاكات الاسرائيلية لكافة القوانين والمواثيق الدولية (وهى التى تحتل الأراضى العربية فى أطول عملية احتلال عسكرى على مدى القرن العشرين) . كما تتجاهل الولايات المتحدة كل الحقائق التى تحدث على الأرض، حيث تصادر اسرائيل، رغم اتفاق أوسلو، المزيد من أراضى الفلسطينيين، وتتفاقم أوضاع البطالة (٦٥ فى المائة فى غزة) والفقر، فى ظل «عملية السلام»، وفساد وتخبط السلطة الفلسطينية.

إن المهمة الرئيسية الآن المطروحة على جدول أعمال العالم، هى ضمان أمن اسرائيل وتعضيده. والولايات المتحدة مقتنعة تماما بهذه الأولوية، ولا تعير أى اهتمام للنتائج المأساوية لـ«عملية السلام» التى تتم بقيادتها، والتى تسمح لاسرائيل أن تفعل ما يحلو لها، بينما تطالب الفلسطينيين بالانصياع التام لكافة الرغبات الاسرائيلية. وحتى تصبح المهانة كاملة، ها نحن نرى القيادة الفلسطينية تتناسى مطالب وحقوق شعبها، وتكرر مثل الببغاء المقولات الاسرائيلية، حول ضرورة حماية أمن اسرائيل، بل وتسعى إلى إقرار «الأمن الاسرائيلى» بقمع الفلسطينيين.

كلمة أخيرة: لعل أكثر ما يثقل القلب فى قضية انعكاسات حادث أوكلاهوما على العرب والمسلمين فى أمريكا، هو أننا لم نتمكن من تنظيم أنفسنا كجالية عربية قوية، ولم نوفق بأى شكل من الأشكال فى التصدّى

الفعال لتكتيكات اسرائيل، أو لنشاطات اللوبى المعادى للمسلمين، والذى تتطابق مصالحه مع مصالح اسرائيل. فما زال برنارد لويس، على سبيل المثال، يتلقى الدعوات لزيارة بلدان العالم العربى، أو لإلقاء المحاضرات على أسماع بعض أعضاء الجالية العربية فى أمريكا. كما أن العرب لم يقوموا أبدا بتنظيم حملة فعالة للاحتجاج على مقولات جودث ميلر، التى تنم آراؤها الخرقاء الخاصة «بالخطر الإسلامى»، عن جهلها وانتهازيتها. وإلى أن يأتى الوقت الذى نأخذ فيه مأخذ الجدّ التهديد الموجه إلى وجودنا، وإلى ثقافتنا ـ أى إلى أن ندخل ونشارك بوعى فى حلبة النضال الفكرى والثقافى ـ فإن ثقافتنا، بل ووجودنا نفسه، سيظلان هدفا سهلا ومطلوبا، لحملات التزييف والاضطهاد الإعلامية، التى تؤثر بدورها على الثقافة العامة السائدة.

أين قادة العرب ومثقفوهم من كل هذا؟

مايو سنة ١٩٩٥

فلسطينيون ناكرون للجميل

قامت مدرسة الصحافة، التابعة لجامعة كولومبيا بنيويورك، بتوجيه الدعوة إلىّ، لطرح آرائى حول «عملية السلام» على مجموعة مختارة من الضيوف،. وقد حضر هذا اللقاء نحو خمسين شخصا، بينهم عدد قليل من هيئة التدريس بالجامعة، وسفير عربى واحد فى الأمم المتحدة، بينما كان باقى الحضور من الصحافيين، ومحررى الأنباء، والمعلقين فى الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وكان عنوان حديثى: «عملية السلام بين الدعاوى الاعلامية وحقائق الواقع»، والذى أوضحت من خلاله كيف أن الصورة التى تعطيها وسائل الإعلام الأمريكية (والحكومة أيضا) عن التقدم «الرائع» نحو السلام فى الشرق الأوسط تتناقض تماما مع واقع المنطقة، الذى يشهد تردّيا مستمرا، خصوصا بالنسبة لأوضاع الفلسطينيين. و قد قمت على مدى ٤٥ دقيقة بتقديم صورة موثّقة، وإن تكن محبطة، عن تدهور الأوضاع بعد اتفاق أوسلو، وعن تفاقم البطالة والفقر الفلسطينيين، وكيف أن الجوانب الأسوأ من الاحتلال الاسرائيلى ـ وهو الآن أطول احتلال عسكرى يشهده القرن العشرون ـ ما زالت مستمرة، حيث تتواصل أعمال مصادرة الأراضى، وتوسيع المستوطنات، وكيف أن حياة الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن «الحكم الذاتى المحدود»، تحت السيطرة المفترضة للسلطة الفلسطينية، تحولت إلى الأسوأ، وكيف تقلصت الحريات،

وتضاءلت الفرص. وقد قلت فى حديثى إن المسؤولية عن ذلك تقع على الولايات المتحدة، التى تكرّس ما فى عملية السلام من مظالم وانتهاكات، وعلى اسرائيل التى تستغل ضعف الفلسطينيين لتأبيد احتلالها العسكرى، وأعمال الاستيطان، وعلى السلطة الفلسطينية التى أصبغت الشرعية على العديد من الجوانب اللاشرعية، بل المذهلة فى لا شرعيتها، من «عملية السلام»، والتى تمضى فى هذا السبيل، برغم الأدلة القاطعة على أن اسرائيل والولايات المتحدة، لم تغيرا من عدائهما للمطامح الوطنية الفلسطينية.

هذا وقد خصص منظمو اللقاء ساعة بعد كلمتى للنقاش، وطرح الأسئلة، وسيطر على أكثر هذا الوقت اثنان أو ثلاثة من أنصار اسرائيل (أحدهم موظف اسرائيلى فى وكالة أنباء رويترز)، قاموا بشن هجوم شخصى الطابع، مؤداه أننى أفتقر إلى النزاهة وأننى معادٍ للسامية الخ، دون أن يقولوا شيئا يناقض الصورة التى قدمتها لتّوى. وحاولنا، أنا ومنظم الندوة، أن نلتف على ذلك السيل من الشتائم والتجريح، وطالبنا المتكلمين بمناقشة الوقائع والأرقام التى يعتبرونها موضع خلاف، ولكن هذه المحاولة لم تثمِر شيئا. وبدا أن جريمتى التى لا تغتفر، هى أننى أعارض عملية السلام، حتى ولو كانت الوقائع التى أوردتها عن هذه العملية صحيحة. ووصف كل أولئك الذين هاجمونى أنفسهم بأنهم من مؤيدى حركة «السلام الآن» الاسرائيلية (أى أنهم من اليهود الليبراليين)، وأنهم بالتالى يريدون السلام مع الفلسطينيين. ومع إصرارى على طرح قضايا الاحتلال العسكرى، وسياسة الاستيطان، وضم القدس، لم أتلق جوابا سوى المزيد من الهجوم والاتهامات، بأننى لم أفهم بعض المرامى البعيدة، ولم أنتبه للتمايزات الدقيقة.

وقد خرجت من هذه التجربة باستنتاج مفاده: إن جريمتى الحقيقية هى أننى تجاوزت، وبشدة، حدود اللياقة المقبولة، أوالمتوقعة، من الفلسطينيين بعد أوسلو. ذلك أننى، من ناحية، أصر على طرح أسئلة محرجة، وقضايا مُقلقة، بينما تقتضى حدود اللياقة أن نتفاءل بتقدم مسيرة «عملية السلام»، وألا نشكك فى أى عنصر من عناصر هذه العملية، حتى لا يتهمنا أحد بالجحود ونكران الجميل، كما أننى، ومن ناحية ثانية، أتكلم بلغة الوقائع والأرقام، وأتحدث عن تجاوزات ملموسة، الأمر الذى يتنافى مع مقتضيات التعبير عن الاعتراف بالجميل، وعن مشاعر التفاؤل العمومية. وأخيرا، فقد كنت «وقحا» إذ تحدثت عن الوضع، ليس من موقع الالتماس، أو موقع «السكان الأصليين» الخاضعين، مما سبب إزعاجا عميقا لبعض الحضور (مثل واحدة من المتكلمين كانت الأشد فى استنكارها لكلامى)، الذين اعتادوا أن ينظر اليهم العديد من الفلسطينيين على أنهم «خبراء» فوق العادة، ومستشارون فى الشؤون الخارجية. وبعبارة أخرى، فإن هؤلاء الأفراد يتوقعون من كافة الفلسطينيين أن ينظروا إليهم، باعتبارهم الجهة المنوط بها تحديد ما ينبغى علينا القيام به، لتحقيق مصالحنا. ويجد هذا التصور، لنمط العلاقة المفترض، سندا له فى سلوكيات رئيس منظمة التحرير، الذى يحيط نفسه بمستشارين وخبراء ماليين أجانب، يساعدونه فى استثماراته، وأعماله التجارية الخاصة.

لقد كشفت لى طبيعة لقائى هذا، مع مساندى «عملية السلام»، عن أحد أوجه الخلل الرئيسية فى هذه العملية، وهو إهمالها التام لمصالح الشعب الفلسطينى، وسعيها لتعضيد المواقف الاسرائيلية، من خلال الدعاية، والضغط السياسى المتزايد والمستمر. فقد وفر اتفاق أوسلو للاسرائيليين، وأنصار اسرائيل، شعورا بأن المشكلة الفلسطينية قد وجدت

حلاً الآن، وإلى الأبد، كما أعطى الليبراليين شعورا بالإنجاز، خصوصا مع الهجوم الذى يتعرض له هذا «السلام» من ليكود، وحركة الاستيطان. وهذا بدوره أدى إلى رفض أن يعبر الفلسطينيون عن أى شىء، سوى الامتنان لاتفاق أوسلو، ولما قدمه كلينتون ورابين وبيريز، بالرغم من أن البطالة فى غزة وصلت الى ٦٠ فى المائة، بينما يبرهن إغلاق الضفة الغربية وغزة، على أن ممارسات الاحتلال الاسرائيلى لم تشهد أى تغيير.

إن السؤال الدائم الذى يواجهه أى فلسطينى من «الناكرين للجميل» من أمثالى، كلما تفوّه بكلمة عن الحقائق المريرة على أرض الواقع هو: وما البديل؟ وعندما سئلت هذا السؤال مجددا، فى اللقاء المشار إليه، كان جوابى أن البديل موجود منذ البداية: إنهاء الاحتلال، وإزالة المستوطنات، وإعادة القدس الشرقية، وحق تقرير مصير حقيقى، ومساواة حقيقية للفلسطينيين. وأوضحت للمرة الألف أننى لا أعارض السلام الحقيقى، والتعايش الحقيقى، وأننى أدعو لهذا الأمر منذ عشرين عاما، وأن ما أعارضه، وتعارضه غالبية الفلسطينيين، هو السلام المزيّف واللامساواة المستمرة بيننا وبين الاسرائيليين، الأمر الذى يسمح لهم بالسيادة، وسلامة الأراضى، وتقرير المصير، بينما يحرمنا نحن من كل ذلك.

والآن، ونحن نشهد تجدد مصادرة الأراضى العربية فى القدس الشرقية ـ هذه المرة بتحد سافر ـ لا يملك المرء إلا أن يسأل نفسه مرة أخرى: ما الذى دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، إلى اتخاذ هذا الموقف شديد الحماقة، أى التوقيع على اتفاقات سلام مع اسرائيل، قبل أى تطبيق، مهما كان محدودا، لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ذلك أن القدس لم تضم إلا فى ١٩٦٧، أى أن عمليات مصادرة

الأراضى، وبناء المستوطنات، لم تبدأ إلا بعد هذا التاريخ، كما أن أغلب هذه العمليات تم فى ظل حكومات حزب العمل المتعاقبة.

وتلقى حنان عشراوى فى كتابها، الذى صدر مؤخرا عن عملية السلام: «هذا الجانب من السلام»، الضوء على الأجواء النفسية المحيطة بتهافت العديد من القياديين الفلسطينيين، على توقيع اتفاق أوسلو مع اسرائيل، قبل انتزاع أى تنازل من اسرائيل، بشأن المستوطنات، والقدس، حيث نجد أحد هؤلاء القادة يقول لها: «سنوقع الآن، ثم تقوموا أنتم (أغلب الظن أنه يعنى سكان الأراضى المحتلة) لاحقا بالتفاوض مع الاسرائيليين على تفاصيل المستوطنات والقدس». ويمكن تلخيص هذا المنطق العجيب كالتالى: «سنوقع **نحن** الآن، الأمر الذى يعنى التنازل عن كل شىء، إلا أننا **نحن** نأمل أن تستطيعوا **أنتم** استعادة شىء ما، وهو الأمر الذى يتطلب مهارة استثنائية».

ويبدو لى أن هذا المنطق العجيب، نفسه، يقف وراء التحرك الديبلوماسى العربى الأخير، الخاص بقضية القدس. فالمغرب، التى ترأس لجنة القدس فى الجامعة العربية، متصالحة مع اسرائيل، وكذلك منظمة التحرير والأردن، إضافة إلى تلك الدول العربية التى عقدت صلحها فى شكل غير رسمى، واستقبلت، أو عبرت عن استعدادها لاستقبال، زعماء اسرائيل. وفى الوقت الذى تتخذ فيه هذه الدول مواقفها الودّية من اسرائيل، نجد الأخيرة مستمرة فى سعيها لتوسيع القدس المحتلة، وإضافة أراضٍ جديدة إليها، وإلى المستوطنات، فى الضفة الغربية وغزة. ذلك أن مساحة المستوطنات فى غزة الآن تصل إلى ٤٠ فى المائة من مجموع مساحة منطقة «الحكم الذاتى»، فيما تبلغ مساحة الأراضى المصادرة فى القدس،

والضفة الغربية ٧٥ فى المائة من المجموع، وكلها مخصّصة لاستعمال اليهود دون سواهم. هذا وقد تم تسجيل ٩٦ حالة مصادرة، من جانب اسرائيل، فى الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣ ونهاية كانون الثانى (يناير) ١٩٩٥.

وإذا كان الأمر هكذا، فما جدوى هذه الدعوات الآن إلى اجتماعات طارئة للأمم المتحدة؟ وما جدوى هذه الشكاوى والضجة، وأكثرها كلامية، وكلها لا تنم عن أى قدر فعال من التنسيق، أو الرؤية الاستراتيجية؟ ألم يحن الوقت بعد لكى نسأل أنفسنا: كيف أمكن للزعماء العرب، والولايات المتحدة، واسرائيل، إقناع القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق أوسلو، دون كلمة عن ضمانات حول قضايا المستوطنات، والقدس، وتقرير المصير، عدا أن هذه القضايا المركزية، وهى جوهر المطالبة الفلسطينية بتقرير المصير، سيجرى «تناولها» فى المرحلة الأخيرة، عندما لا يعود هناك ما يمكن التفاوض عليه؟ هذه هى الأسئلة التى يجب علينا أن نشرع فى البحث عن إجابات لها، إعمالا لمبادئ المساءلة السياسية، والمسؤولية الأخلاقية.

وفى نفس الوقت، آن لنا أن ندرك أن أولئك الذين رضخوا للضغط الاسرائيلى، وأقنعهم معسول الكلام، بأنهم حصلوا على هبة عظيمة عندما «اعترفت» بهم اسرائيل، غير قادرين على قيادة معركة استرداد الحقوق الفلسطينية. إن أكثر ما يحيّرنى، فى هذا الصدد، هو عدم قدرة هذا العدد الكبير من المثقفين، ورجال الأعمال، والأكاديميين، والرسميين الفلسطينيين، الذين يصرّون على توهم أن عملية السلام فى صالحهم، وصالح شعبهم، على إجراء مثل هذا الاستنتاج البديهى. فهم يواصلون

ولاءهم لسلطة فلسطينية تقود شعبها، فى أفضل الأحوال، على طريق التشرذم، وفى أسوأها، على طريق تكريس الاحتلال الاسرائيلى، بتحريض من قادة اسرائيل، الذين أقنعوا أنفسهم، وأنصارهم، أن ما يجرى الآن هو «عملية سلام» حقيقية.

المشكلة الحقيقية هى: كيف استطعنا نحن إقناع أنفسنا بأننا على طريق تحقيق مصالحنا الوطنية، فى الوقت الذى ما نزال فيه أسرى سجن الاحتلال الكبير؟ هل هو الفساد؟.. أم الميل الطبيعى لبيع النفس؟.. أم انعدام الكفاءة؟.. أم البلاهة الأخلاقية؟ مهما حاولنا صياغة استراتيجيات ذكيّة لاستخدامها فى مجلس الأمن، والجامعة العربية، ومهما تصاعدت الحدة البلاغية، فلا مجال لتجنّب السؤال عن جدوى بقاء قيادة تخلت عن شعبها، وتاريخه، لقاء حفنة من الوعود الزائفة؟

إن الخطوة الأولى لتحرير الأراضى المحتلة، تتطلب أن نقرر ذهنيا أنها ستتحرر. إن قرار الولايات المتحدة، واسرائيل، أن لا عودة عن الضم، وعن «عملية السلام»، ليس سببا كافيا للقبول بالظلم البيّن، والسرقة الواضحة وضوح الشمس. لذا فإن الخطوة الأولى لا بدّ وأن تأتى عبر إدراكنا أن هذه العملية التى لا تحقق مصالحنا قابلة للنقض، وأن الوصول لهذا الهدف يتطلب تعبئة حقيقية واستعدادا حقيقيا، فى حين أن السير على الطريق الحالى، بقيادة الأشخاص الحاليين، لن يؤدى إلا إلى المزيد مما يواجهنا الآن: الأوهام، والخسارة، والفساد. أما ما يتعلق بالاعتماد على رابين وكلينتون («الثقة بهما» ــ على حد التعبير اللطيف لرئيسنا ثاقب النظر) فلنسأل أنفسنا سؤالا واحدا: ألا يتضح من الفيتو الأمريكى فى مجلس الأمن، أن كلا من رابين وكلينتون أبعد ما يكون عن الجدارة

بالثقة، وأنهما لايكِّنان للعرب أى مشاعر سوى الاحتقار؟ يبدو لى هذا بديهيا، ولكنّ أخشى ما أخشاه هو أن نكتشف لاحقا أن الزعماء العرب قد قاموا، فى السّر، بتوجيه رسائل اعتذار إلى الولايات المتحدة، طالبين الصفح عن انعدام اللياقة، الذى دفعهم إلى الاعتراض أصلا.

يونيو سنة ١٩٩٥

القدس: رواية سلب الحق العربى

مضى ثمانية وعشرون عاما على قيام اسرائيل بضم القدس، وتعرضت جغرافيتها، وبيئتها، وهالتها التاريخية، خلال تلك الفترة، إلى تجاوزات بالغة الفظاظة، وتغييرات قسرية، وعبث ديموغرافى. وعلى الرغم من ذلك، فان العالم الخارجى لم يلتفت الا الى القليل من هذا التاريخ المؤلم، فما زالت صورة النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى القدس تثير الاعجاب لدى الكثيرين، دون ادنى التفات الى ما تحملته الغالبية الفلسطينية فى الجزء الشرقى من المدينة من خسارة ومعاناة جسيمتين. لذا فإن أول ما يمكن أن نلاحظه، ليس مجرد قدرة اسرائيل على أن تفعل ما فعلته فى وجه مقاومة أولية، واحتجاج عالمى (هناك عدد من قرارات الأمم المتحدة التى احتجت على اجراءات اسرائيل المتخذة من طرف واحد فى القدس)، بل وقدرتها أيضا على أن تعطى العالم انطباعا بأن اجراءاتها القسرية كانت صائبة، وأن الاحتجاجات الدولية، التى كانت تكفى لردع أية جهة اخرى، كانت مضللة وخاطئة. ويدل هذا على مدى جدية اسرائيل فى تعاملها مع مهمتها فى القدس، التى تمثلت فى تحويل واقعها من واقع متعدد الثقافات، إلى واقع يهودى فى الأساس، تسيطر فيه اسرائيل وحدها على السيادة دون منازع.

وقد تضمن مخطط اسرائيل هذا الترويج لفكرة عن المدينة لا

تناقض تاريخها فحسب، بل وتناقض أيضا واقعها الفعلى، مصورة إياها وكأنها المركز الوحيد «إلى الأبد» لحياة اليهود الموجودين فى كافة انحاء العالم. آنذاك فقط، وبعدما قامت بالترويج لهذه الفكرة، على صعيد التصورات والمعلومات، مضت اسرائيل إلى تنفيذ مخططاتها على الأرض، أى تنفيذ المسخ المعمارى والديموغرافى والسياسى، على نطاق هائل، انسجاما مع التصورات والانطباعات.

هذه العملية التى تبدأ ببثّ الانطباع أولا، ثم البناء والتشريد لاحقا، تستمر حتى اللحظة الراهنة. لقد قامت اسرائيل بهذا الامر عام ١٩٤٨ فى ما كان يسمى وقتها القدس الغربية، ذلك الجزء من المدينة الذى ولدت وقضيت سنوات الصبا الأولى فيه. ومن المهم أن نتذكر هنا، كما قال رشيد الخالدى، ضمن محاضرة ألقاها فى كلية سانت أنطونى عام ١٩٩٠: «إن الكثير مما يجرى النظر إليه اليوم بإعتباره «القدس الغربية الاسرائيلية»، كان يتألف فى الحقيقة من أحياء عربية قبل نشوب القتال فى ربيع ١٩٤٨، عندما شُرد أكثر من ٣٠ ألفا من سكانها، أو هربوا من ديارهم فى أحياء مثل البقعة العليا والسفلى، وقطمون، والطالبية، وذلك قبل شهور عدة من إخراج حوالى ألفين من اليهود من الحى اليهودى فى المدينة القديمة».

ولم يجد أى من هذا التاريخ الملموس عن الخسارة والحرمان طريقه أبدا إلى السجلات الرسمية لـ «حرب الاستقلال» الاسرائيلية، كما أطلق عليها بفجاجة. وكانت القدس مصدر الكثير من الاستحسان الذى لقيته اسرائيل من العالم بعد عام ١٩٤٨، فهى، وفقا للرواية الرسمية، أشهر مدينة فى بلد اعتبر، مثل مشروع مارشال، وإعادة بناء أوروبا واليابان، واحدا

من الإنجازات العظيمة لفترة ما بعد الحرب. فاسرائيل هى التى جعلت الصحراء تزهر. عندما زرعت الأراضى القاحلة، وأعادت تصميم البيئة، وأنشأت الديموقراطية التى شُيدت لها صرحا تشريعيا (الكنيست) فى القدس الغربية، هذا بالطبع بجانب نُصبا تذكاريا للمحرقة.

إن هذا التزييف المتعمد للواقع والحقائق يتكشف تدريجيا الآن، بفضل جهود جيل من الاسرائيليين عرفوا بـ «مراجعى التاريخ»، مثل: بنى موريس وتوم سيغف وآخرين، الذين تناولت دراساتهم بعضا من الثمن الباهظ لانشاء دولة اسرائيل، والذى تحمله الفلسطينيون بصمت. ولم يتسنّ التدقيق فى بعض سجلات الحكومة الاسرائيلية لعام ١٩٤٨ إلا فى العام الماضى، وهى أيضا تتحدث عن سياسات مبرمجة لطرد الفلسطينيين، وإزالة آثارهم رسميا، وإلغاء وجودهم قانونيا ومؤسسيا.

وليس أقل دلالة على عجز الفلسطينيين، أو ما يمكن أن نسميه «عدم الكفاءة الجماعى»، من أن رواية سلب القدس، سواء فى عام ١٩٤٨ أو فى عام ١٩٦٧، لم تصدر عنهم، بل إنها ـ بقدر ما يتعلق الأمر بالتحدث عنها إطلاقا ـ أعيد تركيبها بصورة جزئية، إما بواسطة اسرائيليين من المتعاطفين أو غير المتعاطفين معهم، أو بواسطة أجانب. بكلمة أخرى، لايقتصر الأمر على غياب أى رواية فلسطينية لما حدث منذ عام ١٩٤٨، يمكن أن تتحدى الرواية الاسرائيلية المهيمنة، بل لايوجد أيضا أى تصور فلسطينى جماعى للقدس، منذ خسارتها فى عام ١٩٤٨، ومرة أخرى فى عام ١٩٦٧. وهذه هى النقطة الجوهرية لكلامى، أى التركيز على هذا الإهمال التاريخى والسياسى بالغ الغرابة، الذى أدى إلى فقداننا القدس على المستوى الوجدانى، قبل وقت طويل من فقدانها الفعلى.

أعتقد أن هناك حاجة إلى أن نقول، ونكرر، أن الحق العربى الفلسطينى فى القدس، القائم على أسس من الحضارة والتاريخ، حق ثابت، يجب السعى لاسترجاعه بجد واجتهاد. لكننى أرى أنه ما من سبيل للقيام بهذه المهمة، باى قدر من المصداقية، ما لم نبدأ بالفهم الدقيق والموضوعى لتاريخ خسارتنا المتدرّجة للقدس. عندئذ فقط يمكننا فهم الشروط الضرورية للسعى فى تحقيق مطلبنا، مع بعض الأمل فى النجاح. علينا أن ندرك أن عدد العرب من سكان القدس الشرقية، والقرى المحيطة بها، عندما احتلتها اسرائيل مبكرا، فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان نحو ٧٠ ألف نسمة، مقابل نحو مئتى ألف من اليهود فى القدس الغربية. وبنهاية الشهر نفسه ألغت اسرائيل الحواجز بين القدس الشرقية والغربية، ورسمت حدودها البلدية، متضمنة القدس الشرقية، لتغطى ٢٨ ميلا مربعا. وتسلم تيدى كوليك رئاسة موحدة للقدس، وتم ذلك على أساس الحل الفورى لبلدية القدس العربية. وأمر كوليك بتدمير حارة المغاربة، وتشريد سكانها. وتتواصل، منذ ذلك الحين، عملية صهر المدينتين فى كيان واحد. وعلى الرغم من أن عدد الفلسطينيين تضاعف بحلول أوائل التسعينات إلى نحو ١٥٠ ألف نسمة، إلا أن اسرائيل لا تسمح لهم بالبناء إلا على ١٠ إلى ١٥ فى المائة من مساحة الأرض (التفاصيل من «القدس ـ كتاب معلومات»، تأليف مارثا واغنر، اصدار: ميريب، آيار ـ حزيران ١٩٩٣). كما ان اسرائيل مستمرة فى مصادرة الأراضى فى القدس ومحيطها بشكل منظم. ويحيط بالمدينة الآن طوق من المستوطنات اليهودية الضخمة (البالغة البشاعة) المهيمنة استراتيجيا على المنطقة، لتشكل إعلانا استفزازيا بأن القدس يجب أن تكون، وستكون دوما، مدينة يهودية، على الرغم من وجود عدد كبير، لكنه مسلوب القوة وتحت

الحصار، من الفلسطينيين.

وقد **أشار الجغرافى الهولندى** يان دى يونغ إلى هذا كله عندما كتب: «الذين يتوقعون **أن تكون** خريطة القدس المطروحة على الطاولة (فى مفاوضات الوضع النهائى) مطابقة لوضعها بعد عام ١٩٦٧ سيفاجأون تماما، فالأرجح أن الخارطة ستمتد من «بيت شمس» و«موديعين» فى الغرب (أى نصف الطريق إلى تل أبيب تقريبا)، إلى كيلومترات قليلة خارج حدود «حلحول» و«الخليل» فى الجنوب، وإلى مابعد «رام الله» فى الشمال، والى بضعة كيلومترات من «أريحا» فى الشرق. إن هذه المساحة الهائلة، التى تعتبرها اسرائيل عادة القدس **الكبرى، تبلغ** ١٢٥٠ كيلومترا مربعا، ويقع ثلاثة أرباعها فى الضفة الغربية». **وهكذا** فإن القدس، فى شكلها الموسّع الحالى (الذى يقل قليلا **فقط عن الصورة** المستقبلية التى يرسمها دى يونغ) تمثل نحو ربع أراضى الضفة الغربية. وقد أنعمت اسرائيل على سكان القدس الفلسطينيين بوضع استثنائى غريب. فعلى الرغم من أن اسرائيل ضمت القدس الشرقية، فهى لاتعتبر السكان من غير اليهود مواطنين، وليس لهم حق التصويت خارج الانتخابات البلدية، وهم قانونيا «مقيمون أجانب». ولم تسمح اسرائيل، خلال المسار التفاوضى الاسرائيلى – الأردنى – الفلسطينى، الذى بدأ فى واشنطن فى أواخر عام ١٩٩١، بعد مؤتمر مدريد، لأى فلسطينى من القدس بالانضمام إلى الوفد الفلسطينى المفاوض. بل إن قضية مشاركة فلسطينيى القدس فى الانتخابات المزمعة لاتزال، وحتى وقتنا هذا، مشكلة صعبة.

من جهة أخرى، فقد سبب حظر دخول سكان غزة والضفة الغربية إلى القدس مشاكل عديدة، فالقدس الشرقية هى المركز الاقتصادى

الرئيسى لهم، وهو ماتدركه اسرائيل تماما. ويعنى الضم الدائم للقدس الشرقية، ودمجها فى نظام «العزل» الذى تحاول حكومة العمل الاسرائيلية فرضه، بتر القدس عن علاقاتها الطبيعية مع بقية الأراضى الفلسطينية، وهو مايلحق ضررا دائما بتلك الأراضى.

إلا أن هذه بالضبط هى خطة اسرائيل، وهذه الخطة لا تمثل هجمة جغرافية فحسب، بل هى ايضا هجمة شرسة ضد الثقافة والتاريخ، وضد الدين، بالطبع. إن فلسطين التاريخية كانت دوما بوتقة متماسكة من الثقافات والأديان التى تتعايش وتتمازج على تلك الأرض. غير أن الطموح الصهيونى بلغ من القوة، والرفض للتعددية الاجتماعية، حتى سيطر على الأرض، وعلى الماضى، وعلى الثقافات والتقاليد الحية المترابطة، وأعمل فى تلك الأرض بترا وتقطيعا، بهدف الاستئثار الكامل بها. والقدس تقدم مثالا ممتازا على ما أقول، فالقدس تمتلك تاريخا مدوّنا من عشرة آلاف سنة، شهدت خلاله ما لا يمكن تصوره من عهود الاحتلال، إلا أن التعايش بين التقاليد والثقافات المختلفة استمر على رغم ذلك، ولو بصعوبة أحيانا. ومن الصعب جدا القول الآن ـ باستعمال أية معادلة رياضية أو أية صيغة أخرى منصفة ـ بأن التأثير الغالب خلال كل تلك الحقب كان يهوديا. لقد كان هناك بالتأكيد خلال الثلاثة آلاف سنة المنصرمة حضور يهودى، وكان هناك، لفترة قصيرة قبل الميلاد، وفترة قصيرة بعده، مملكة يهودية عاصمتها القدس، لكن الحضور الإسلامى كان أطول وأكثر تواصلا، كما ان الحضور مسيحى الكثيف لم ينقطع أبدا.

من هنا، فإن تجاهل كل هذا، والقول بالسيادة الكاملة لليهود على المدينة، فيه كثير من الإجحاف، وإلغاء حقوق الآخرين. وأرجو أن

تلاحظوا أننى لا أنكر أبدا مايقوله الكثير من الباحثين التاريخيين والدينيين من أن للقدس مكانا خاصا فى تاريخ اليهود وتقاليدهم، ربما أكثر تميزا مما لأى من الأديان الأخرى. لكن الاعتراف بهذا لايعنى الاعتراف بحق اسرائيل ـ وهى دولة حديثة فى أواخر القرن العشرين ـ فى القول بأن القدس هى عاصمتها الأبدية الموحدة، منكرة بذلك، ليس فقط حق سكانها الفلسطينيين الحاليين، بل وتاريخ المدينة الطويل والمتنوع والمثير، من حيث تعدديته الثقافية. ومن جهتى، فإننى أجد النقاش حول الملكية الفعلية للقدس، كريها ومفتقرا إلى معنى، فهو لايتماشى مع هالة البهاء والعظمة المحيطة بالمدينة، أو مع تاريخها الغنى المتنوع دينيا وحضاريا، وحتى سياسيا. ولكن علينا، فى نفس الوقت، أن نعترف بأن القدس خصوصا، وفلسطين عموما، أثارت دوما، لدى مختلف الأقوام، مشاعر تمزج مابين التطلّع الروحى، والرغبة فى التملك. وهكذا لم يجد ذلك الرجل الصالح برنار المنتمى إلى كليرفو، حرجا فى إلقاء المواعظ فى أعماق مقاطعة بورغندى، عن الموقع المتميز لفلسطين، البعيدة ألوف الأميال عن بلاده، فى قلب كل مسيحى، وضرورة تنظيم حملة صليبية للاستيلاء عليها. وقد اتخذ المسلمون فى القرن السابع موقفاً مشابهاً، على الرغم من أنهم كانوا أقرب بكثير إلى فلسطين، كما أن الإسلام لم يلجأ إلى اعتبار الآخرين شياطين، كما فعل الأوربيون فى أحيان كثيرة. ويصف يورى إيزنتسفايغ فى دراسته اللامعة دور الأراضى المقدسة فى إثارة تطلعات ومخاوف واحلام يهود أوروبا.

ولكن هنالك بالطبع فرق كبير بين الدراسة العلمية لأنماط الماضى، والضرورات العملية لمواجهة التدخلات الفجّة الحالية، التى تقوم بها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ فى القدس، لأن خطتها لا تطمح إلى أقل من

إلغاء حقوق الفلسطينيين، وتحويلهم إلى أقلية، وإقامة وجود اسرائيلى محصّن، يقزّم أو يهمّش تماماً واقع التنوع الذى يميز المدينة. ويقدم تقرير للصحافية ايلين روث فلتشر نشرته فى نيسان (إبريل) الماضى صحيفة «واشنطن بوست» تفاصيل عن حملة البناء الاسرائيلية، التى تغطى تلال القدس ووديانها، التى كانت خضراء، وبيئتها الوادعة، حيث ترتفع الفنادق والمبانى الإدارية على الأسوار القديمة، تلك البنايات التى يريد لها رئيس البلدية الحالى أيهود أولمرت (الذى يكاد يجعلنا نحّن إلى عهد كوليك!) الهيمنة على كل معْلَم عربى أو إسلامى. وتقول فلتشر: إن هناك فى منطقة عين كريم، حيث ولد يوحنا المعمدان، مشروعاً سياحياً مثيراً للجدل، يشمل إقامة فندق، ومجمعا للسياح، وشق الطرق الجديدة. ويفترض أن يتزامن كل هذا مع احتفالات اسرائيل بمرور ثلاثة آلاف سنة على اتخاذ الملك داود القدس عاصمة له. وتنتشر الطرق الجديدة والأسواق والعمارات السكنية فى كل مكان. وتضيف فلتشر أن ذلك وصل إلى حد أنه أخذ يمحو الفرق بين القدس وبيت لحم كمدينيتين منفصلتين. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن عدداً من الاسرائيليين يتحدث الآن باستنكار عن هذه الاستراتيجية الفجّة المفتقرة إلى الإحساس. وقرأت فى مكان ما، أن عضوة الكنيست يائيل دايان قد وافقت على حضور لقاء يضم فلسطينيين، لتؤكد أن القدس عاصمة لشعبين ودولتين. وتنقل ايلين فلتشر عن الينور بارزتشى، نائبة مدير قسم المعمار فى جامعة تل أبيب، وكانت سابقا رئيسة قسم التخطيط لبلدية القدس، قولها: «إن حملة أولمر البنائية تشبه رسم شاربين للموناليزا!».

لكن يبدو أن هذا كله لا يهم اسرائيل كثيراً، خصوصاً بعدما نالت مساندة أعضاء الكونغرس الأمريكى، النشطين فى حملة نقل السفارة

الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، منتهكين بهذا سياسة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٨ . وتمثل هذه الحملة جزء من حمى جمع المال التى تصيب المسؤولين المنتخبين، مع قرب الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٦ . ومن الصحيح بالطبع أن المصادرة الأخيرة للأراضى فى القدس الشرقية، وهى العملية المائة من نوعها، منذ التوقيع على إعلان المبادئ فى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ ، أُوقفت بسبب ضغوط داخلية وخارجية، لكن علينا ألا ننسى أنها «جمدت» فقط ريثما تحقق الوزارات المعنية أكثر فى الأمر، مما يترك لاسرائيل خيار الاستيلاء على أراض إضافية لاحقاً، عندما تسمح الظروف. كما أننا نعلم بفضل تقرير كتبه باتريك كوبرن، ونشرته صحيفة «اندبندت» البريطانية فى ٢٨آيار (مايو) الماضى، أن المنظمات الصهيوينة تقوم بتحركات فى الأردن لشراء أراضى فلسطينية أكثر فى القدس. إضافة إلى ذلك، يؤكد كل سكان القدس الشرقية أنهم يواجهون فى أية لحظة خطر إقتحام مساكنهم، ومصادرتها، وإعطائها للغير.

فإذا كانت اسرائيل أخذت القدس من الفلسطينيين، فما هى الخطوات التى يمكن القيام بها؟ وماهى القيم والمبادئ التى يجب إعلانها؟ وما سبل استعادتها مستقبلاً ؟ أن القدس، مع كل ما لها من القدسية والأهمية، لا تختلف من حيث المبدأ عن بقية الأراضى المحتلة (أى أنها حسب القانون الدولى ليست ملكاً لاسرائيل وحدها، يمكنها التصرف به، أو القيام بمشاريع بنائية فيه، وأن تستغله بمعزل عن الفلسطينيين وغيرهم). نحن نحتاج، ومنذ البداية، إلى إعلان واضح عن الأهداف والمبادىء التى يجب ان نسترشد بها، وحتى وإن تطلب هذا إعادة النظر فى اتفاق أوسلو، وإعادة صياغته. إن اسرائيل تعيد تفسير أوسلو، أو بالأحرى تنتهكه، طوال الوقت، والمبدأ الذى ينبغى ان نسير على هديه

هو: هناك واقع فلسطينى ـ إسلامى ـ مسيحى متعدد حضارياً فى القدس، ولن نسمح لاسرائيل بإزالته أو طمسه. ولا فائدة من قول هذا، ما لم يكن هذا القول جزءا من استراتيجية عامة للوصول عن طريق التفاوض إلى السلام الذى نريده، فلا يكفى أن نكرر ميكانيكيا أن القدس الشرقية عربية، بل إننى شخصيا لا أعتقد أبدا أن مصلحتنا كشعب تقتضى إضافة تقسيما جديدا إلى مدينة منقسمة عرقيا، وإن كانت ملصقة ببعضها بلديا.

وقد يكون من الأفضل بكثير ان نقدم مثالاً يحتذى، ونوفر بديلا للوسائل التى تستعملها اسرائيل، عن طريق رسم صورة للقدس كلها، تكون وفية لمزيجها المعقد من الأديان، والتواريخ، والحضارات، وليس للقدس كشىء نريد أن نعيد شطره من جديد. إن القدس الشرقية بالطبع جزء من الضفة الغربية المحتلة، وهذه نقطة يجب التأكيد عليها مرارا وتكرارا، ولهذا يجب ربطها بالقضية الأكبر، قضية تحرير الفلسطينيين من وطأة الاحتلال الاسرائيلى. لكن القدس، بعد ذلك، وللأسباب التى ذكرت سابقا، هى فى الحقيقة المكان الوحيد الذى يصلح لتجربة اللقاء والتعايش والمشاركة بيننا وبين الاسرائيليين علينا إذن تأكيد هذا الأمر، أى أن نتكلم عن القدس كمدينة ذات سيادة مشتركة، ورؤية مشتركة، وأن نؤسس هذا الموقف على مبدأ حقنا فى تقرير المصير والاستقلال، كشعب، ومجتمع.

واقع الحال بالطبع أكثر تعقيدا وقسوة من هذا، ذلك أن اسرائيل، والولايات المتحدة، تسيطران الآن معاً على عملية السلام، وتستمر اسرائيل منذ ثمان وعشرين سنة فى توسيع المستوطنات، وإنشاء مستوطنات جديدة، والقدس جزء من هذه السياسة، مع فارق أن اسرائيل تطرح محليا وعالميا الشعار الكريه عن «تهويد القدس». من الواجب مجابهة ذلك، عن طريق

حملة إعلامية منسقة، وجيدة التنظيم، تضع الحقائق أمام المجموعات الإنسانية الكبيرة فى أنحاء العالم، التى يهمها أمر المدينة، إضافة إلى سياسة حازمة، تعيد ربط مصادرة الأراضى وأعمال البناء غير الشرعية، وما شابه ذلك من الاجراءات، بعملية السلام. لقد أضعنا مقدارا هائلا من الوقت، لأن اسرائيل بدأت بتغيير طبيعة القدس بعد احتلالها مباشرة، ويجب كشف هذا السجل المزرى أمام العالم العربى والإسلامى والمسيحى، لأن الجميع أطراف فى القضية. وفوق كل ذلك، علينا أن ندحض الادعاء الزائف بأن القدس مدينة يهودية، وأنها كانت كذلك دوما، الأمر الذى يناقض الواقع تماما. ولكن علينا أن نتذكر أن الوقائع لاتتكلم عن نفسها، بل ينبغى إنطاقها، ونشرها، وتكرارها، وإعادة نشرها. إن اسرائيل، فى رأيى، تستعمل عملية السلام كحيلة تمكنها من الاستمرار فى السيطرة على الأرض، وكأنها مالكتها الوحيدة. ومنظورها للمستقبل الفلسطينى يتلخص فى «العزل» و «الكانتونات» المشابهة للبانتوستانات، التى تحاول فرضها على من تعتبرهم بشراً أقل إنسانية من غيرهم، من خلال خطة «قوس قزح».

لقد قبل الفلسطينيون باسرائيل دولة ذات سيادة، لها الحق فى السلام والأمن، وبرهنوا على ذلك مرارا وتكرارا، دون أن تقدم اسرائيل أى مقابل. هل يبقى وضع الفلسطينيين بالضرورة، وإلى الأبد، وضع الطرف المهزوم، الذى ينبغى عليه الانصياع لأوامر المنتصر؟ لايمكننى أن أقبل منطقاً كهذا، بل إن علينا، أن نتخذ، على الصعيد الفكرى، تلك الخطوة الأولى البالغة الأهمية، وهى أن نقول: إن أهدافنا قابلة للتحقيق، وإنه من الممكن، بل من الضرورى، العمل من أجل تحقيقها. الخيار الوحيد الآخر هو خيار الاستسلام والاضمحلال، وهو الخيار الذى تقدمه اسرائيل والولايات المتحدة، وتنقاد إليه الأسرة الدولية. وعلى الرغم من انه من

المفترض أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ يشكلان أساس السلام بين العرب والاسرائيليين، إلا أن اسرائيل تنتهكهما يوميا. والسؤال هو: ألا ينبغى أن نذكر بهذين القرارين؟ إضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى تقدير معقول ومنصف لمصادر قوتنا، التى هى أكثر بكثير من الـ ١٩ ألف شرطى الذين يخدمون عرفات فى غزة وأريحا. وكما قلت سابقا، فإن هناك عددا كبيرا من الفلسطينيين فى الشتات، وهذه المجموعة هى التى أفرزت منظمة التحرير الفلسطينية، وهى التى أنتجت الكثير مما لدى الفلسطينيين الآن، ماديا ومعنويا. إننا نشكل ثروة بشرية غير حكومية كبيرة، ويجب أن ندرك الآن أن الأراضى المحتلة هى ذلك الجزء من فلسطين، الذى ننتمى له وينتمى لنا، وعلينا العمل من أجله.

وما لم نعد تصور وطرح للقدس كعاصمة مزدوجة، وليس كعاصمة لليهود وحدهم، فإنها ستبقى رهينة لمخططات اسرائيل المهينة. لماذا بقيت خطط اسرائيل فى الاحتفال بمرور ثلاثة آلاف سنة على القدس كعاصمة يهودية، دون رد جاد، ومنظم، من الفلسطينيين وغيرهم، من الذين يعتبرون أن القدس عاصمتهم أيضا؟ إن القول بمرور ثلاثة آلاف سنة متواصلة من سيادة اليهود على القدس، هو إدعاء كاذب، يطرح على أذهان يفترض فيها الجهل والسذاجة. ويجب علينا، لمواجهة هذا الإدعاء، تطوير استراتيجية فعالة للعمل على امتداد الساحة العالمية، حيث يتوفر المجال الحيوى الأكبر، وذلك للدفاع عن حقنا فى المدينة، الذى لايقل عن حق اليهود فيها، إن لم يفقه بكثير. لقد أساء القياديون الفلسطينيون دوماً فهم الدور الهام الذى تلعبه هذه الحملات جنبا إلى جنب مع النضال السياسى، فسكتوا كثيرا فى لحظات كان ينبغى الكلام فيها، ذلك أن اسرائيل تستفيد بشدة من الغياب شبه الكامل للصوت الفلسطينى، والتصورات

والاستراتيجيات العربية البديلة. إن لدينا تعاطفا هائلا من العالمين العربى والإسلامى، والكثير من التعاطف لدى قطعات مهمة فى الغرب وفى الأوساط المسيحية، وعلينا العمل على كسب تأييد قطاعات إضافية.

إن استراتيجية مثل هذه، لابد وأن تشمل مساندة مقاومة فلسطينيى القدس. لقد حاول الفلسطينيون، بشكل فردى، التصدى لمخططات اسرائيل فى الاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم، حيث تم، قبل عشر سنوات، تشكيل لجنة لحماية المساكن فى القدس القديمة، وشملت نشاطات هذه اللجنة مساعدة المتضررين على اللجوء إلى المحاكم، وتعليم النساء، والتدريب المهنى، وإقامة نظام للإنذار المبكر عن غارات المستوطنين. ولا أعرف اليوم أين وصلت هذه اللجنة فى أعمالها، ولا حتى إن كانت لاتزال تمارس عملها. إن شعورى بضرورة التحرك السريع ينبع من الخطر المحيق بوجود الفلسطينيين وممتلكاتهم، داخل ما يسمى «القدس الكبرى». إن القدس هى الخط الأول فى الصراع من أجل تقرير المصير الفلسطينى، ولذا يجب تمويلها، وإعلام العالم عن وضعها المأساوى، وبذل كل الجهود لشن الحملات الإعلامية الجماعية دفاعا عنها. لقد استفادت اسرائيل من صمتنا، وهى تستغله الآن لمصلحتها، تماما مثلما استغلت لمصلحتها متغيرات الوضع الدولى، من الحرب الباردة إلى الفترة التى تلتها. وبالمقابل، فإن السياسة العربية الاعلامية الخاصة بالقدس وحقيقة المطالب الفلسطينية والعربية فيها، من الضعف، بما يدفعنا للتساؤل حول وجود إرادة عربية، او وعى عربى مشترك. ومن المفيد أن نلاحظ هنا أننا، بعجزنا عن فضح الأكاذيب التى تنشرها اسرائيل عن الفلسطينيين والقدس، لانقتصر فقط على إهمال ما للمعلومات والأرقام الصحيحة من تأثير كبير فى العقول والقلوب، بل إننا أيضا نوفر على أنفسنا

عناء معرفة واقعنا، وحقيقة سياسات اسرائيل تجاهنا.

لن أحاول أن أفسر لماذا لم يتم، عبر السنوات الخمس والعشرين الأخيرة التى قامت اسرائيل خلالها بضم القدس بشكل غير شرعى، الإعلان أو البدء فى تنفيذ ولو مشروع فلسطينى عملى واحد. كما أننى شخصيا لا أفهم السبب فى أن القيادات العربية والفلسطينية، بعد كل هذه السنين من الهجمة الصهيونية الاسرائيلية ضد مصالح الفلسطينيين، قررت ببساطة أن كل ذلك لايهم، لأن الهدف الآن هو السلام، ولو كان حسب شروط اسرائيل وأمريكا. وأنا أعارض ترك قضية القدس إلى النهاية بزعم أنها، حسب القول المكرور، القضية الأصعب. يجب أن تكون القدس بؤرة كل جهودنا، لأنها تقع فى القلب من الأراضى المتنازع عليها، وهى أيضا قلب الصراع الأيديولوجى، فبمقدورنا استخدام قضية القدس لابراز الفارق الجوهرى بين منظور أيديولوجى ضيق للتاريخ والمجتمع، والرؤية الشمولية التحررية الجامعة، التى ينبغى علينا صياغتها والعمل من أجلها. كما أن القدس أيضا المكان الذى خصّه الاسرائيليون بأكثف مالديهم من جهود.

ولا أرى كيف يمكن عمل أى شيء لتغيير الإجراءات الاسرائيلية، أو إعاقتها، أو التأثير فيها، بشكل من الأشكال، دون أن نتعامل أولا مع الإطار الإعلامى الأيديولوجى الذى أقامته اسرائيل حول المدينة. إن هذا الإطار يشكل نقطة الضعف الاسرائيلية التى يمكن مواجهتها بالنقاش، والتعبئة الفكرية والأخلاقية، من جانب معارضى اسرائيل. إن هناك تاريخا طويلا من التسامح والتعددية للقدس يجب إبرازه، وإدراجه فى النقاش الذى تهيمن عليه اسرائيل حاليا. كما أن هناك مجموعات قوية من المصالح غير اليهودية يجب إبرازها، وأيضا، على أقل تقدير، خريطة أقرب إلى الحقيقة

يمكن رسمها وتوضيحها، وتعبئة المساندين حولها. علينا إلغاء وتبديد هذا الصمت إزاء الإدعاءات الاسرائيلية، وهذا يعنى، بوضوح، تقديم منظور فلسطينى للسلام، أكثر مبدئية ووضوحا، والقيام بإجراء عملية تدقيق نقدية صارمة للأسباب التى أوصلت الفلسطينيين إلى الوضع الراهن. ولا يبدو لى أن هذا مطلب «دون كيشوتى»، أو استراتيجية غير واقعية، لأن هناك استعدادا كبيرا، لكنه مضمر حتى الآن، لدى الأوروبيين والأمريكيين، وبعض اليهود، للاستماع إلى الطريق البديل، الأكثر إنسانية، الذى يمكن أن يؤدى إلى السلام الحقيقى.

اغسطس سنة ١٩٩٥

حصاد المفاوضات

منذ بضعة اسابيع التقى مسؤول كبير فى وزارة الخارجية الاميركية مع مجموعة صغيرة من الوزراء وكبار الصحافيين اللبنانيين، وقيل انه شجّعهم على البدء فى اعداد ملفات التفاوض المباشر مع الاسرائيليين. ونقل عنه قوله: «مهما فعلتم، تجنبوا القيام بما يقوم به الفلسطينيون». وعندما طلب منه ان يكون اكثر تحديدا فى ايضاح مآخذه على السلوك التفاوضى الفلسطينى، حكى لهم طويلا عن اخطاء مضحكة مبكية، وعن اهمال لا يغتفر.

فالمفاوض الفلسطينى لا يمتلك خرائط دقيقة خاصة به، ولا يعتمد فى مفاوضاته، على عكس المفاوض الاسرائيلى، على معلومات مسهبة محددة عن الحقائق والأرقام محل التفاوض. وهكذا، وبدون كل هذا، وبدون التزام مبدئى واضح، فإن المفاوض الفلسطينى (الذى لا بد وان يرجع فى كل كبيرة وصغيرة إلى عرفات) اصبح فريسة سهلة لكل أشكال الضغوط الأمريكية والاسرائيلية. ولهذا نجد ان الفلسطينيين حصلوا على سلسلة من الصلاحيات الخاصة بادارة شئون المجالس البلدية داخل بانتوستانات (معازل عرقية) تتحكم فيها اسرائيل، بينما حصلت اسرائيل على اقرار فلسطينى رسمى باحتلالها للأراضى الفلسطينية، الذى يتواصل، وإن بأشكال أكثر تنظيما وأجدى اقتصاديا. إن هذه النتائج تدحض أى

ادعاء، من جانب السلطة الفلسطينية، والمدافعين عنها، بان المعركة الحقيقية مع اسرائيل انتقلت الان الى مائدة المفاوضات. فنحن لم نشهد بعد أوسلو أى مفاوضات جدية، بل شاهدنا مفاوضات هزلية، ندخلها بلا استعداد، أو جدية، أو مبدأ، لتنتهى برضوخ عرفات وفريقه المفاوض للمطالب الاسرائيلية.

خذ مثلا الاتفاق الاخير حول اعادة الانتشار داخل الضفة الغربية، والذى تم التوقيع عليه بالاحرف الاولى فى طابا. ولندع جانبا انه جاء متأخرا اشهرا عن جدول المواعيد المتفق عليه فى اوسلو، فهذا التسويف لم يكن اكثر من وسيلة لابقاء السيد عرفات وفريقه المفاوض تحت رحمة اسرائيل، لينكشفوا كمرؤوسين ضعفاء كما تريد اسرائيل دائما لشركائها الفلسطينيين. اما الاتفاق نفسه فانه يحمل فى طياته المزيد من التأجيل فى مواعيد اعادة انتشار الجيش الاسرائيلى، التى ستنجز وفق الاتفاق على مراحل كل ستة اشهر، لتستغرق العملية ما لا يقل عن سنتين. اضافة الى ذلك، سيتم اقامة ٦٢ قاعدة عسكرية اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية. كما ان القوات الاسرائيلية التى ستنسحب من مراكز المدن الرئيسية فى الضفة الغربية (باستثناء الخليل) ستحتفظ بسيطرة كاملة على مخارج هذه المدن ومداخلها، بالاضافة الى سيطرتها على الطرق فى الضفة الغربية. كذلك تعفى الاتفاقية اسرائيل من المسؤولية عن اكثر من ٤٠٠ قرية، لكن اسرائيل تعتزم الاحتفاظ بسيطرتها على بعض القرى المتاخمة لـ «الخط الاخضر»، بهدف ضمها لاحقا. ولن تتخل اسرائيل عن شبر من القدس الشرقية، بدليل انها تلوح بشكل مستمر باغلاق المؤسسات الفلسطينية هناك، فى نفس الوقت الذى «تتفاوض» فيه مع منظمة التحرير حول مستقبل المدينة. وستربط منظومة الطرق الجديدة فى الضفة الغربية

كل المستوطنات بعضها ببعض، بحيث يصبح مستحيلا على الفلسطينيين ان يمارسوا الحكم على كل اراضيهم. كما انه سيتم تقسيم الضفة الغربية الى سلسلة كانتونات، والتى افضل ان اسميها بانتوستانات أو معازل عرقية، تفصلها طرق اسرائيلية ومستوطنات. واخيرا، ستحتفظ اسرائيل بسيطرتها على كل الاراضى فى الضفة الغربية التى تعتبرها مناطق عسكرية أو اراض تابعة للدولة (تؤلف هذه الاراضى اكثر من ٥٠ فى المائة من المساحة الكلية). وهكذا نجد اننا، وبفضل عبقرية التكتيكات التفاوضية الفلسطينية، قد حققنا لاسرائيل حلمها الصهيونى بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا على شعبهم (الذى يحتاج الكثير من الخدمات) وليس على الاراضي. فمجموع الاراضى التى ستقع تحت الحكم الذاتى للسلطة الفلسطينية (ستحتفظ اسرائيل بالسيادة) الذى سيتولى مسؤولية مليون فلسطينى يساوى حوالى ٥ فى المئة (بينما يحظى ١٤٠ الف مستوطن اسرائيلى بحوالى ٨ فى المئة من اراضى الضفة)، فاذا اضفنا غزة (التى يسيطر الاسرائيليون على ٤٠ فى المئة من اراضيها) يصل مجموع الاراضى الواقعة تحت الحكم الذاتى الى ١٨ فى المائة.

إن هذه الاتفاقية الملفقة التى تم التوصل اليها كارثة حقيقية، واعتقد انه من المشروع تماما فى ظل هذه النتائج القول ان عدم التفاوض على الاطلاق وعدم وجود اى اتفاق افضل مما تحقق حتى الان. ويبدو ان الحصيلة الرئيسية بالنسبة الى الفلسطينيين هى ان «اوسلو ٢» تمنح «السلطة الفلسطينية» رموز الحكم ومظاهره، مجردة من الواقع. هكذا يمارس عرفات واعوانه الحكم على مملكة من الاوهام، بينما تحتفظ اسرائيل بسيطرتها على مقدرات الامور. فهى تستطيع، حسب مشيئتها، ان تغلق اى بلدة فى الضفة الغربية بموجب الاتفاق الجديد، كما حدث لاريحا خلال الايام

الاخيرة من اب (اغسطس) الماضى، وكما يحدث فى غزة الآن. هذا
وستبقى الحركة التجارية بين غزة ومناطق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية
فى ايدى اسرائيل، بحيث تضطر شاحنة نقل الطماطم من غزة الى نابلس
للتوقف عند الحدود، لتفرغ حمولتها على متن شاحنة اسرائيلية، ثم تعيد
تحميل المنتوج على متن شاحنة فلسطينية عند دخولها الى نابلس.
ويستغرق هذا الامر ثلاثة ايام، تتعرض اثناءها الحمولة للتلف، فترتفع
التكلفة الى حد يحول دون اجراء مثل هذه المبادلات التجارية (من
الارخص، فى هذه الحالة، استيراد الطماطم من اسبانيا). الفكرة الرئيسية،
بالطبع، هى ان تسيطر اسرائيل على الاقتصاد الفلسطينى باكثر الطرق
اذلالا. وعلى الرغم من ان الخلاف حول عدد اعضاء «المجلس التشريعى»
الذى سيجرى انتخابه فى العام القادم قد حسم الآن (٨٢ عضوا)، الا انه
من المؤكد ان اسرائيل ستحتفظ بسلطتها فى فرض الفيتو (حق النقض)
على اى تشريع يتبناه هذا المجلس الذى لا يملك اى سلطة أو وجود فى
القدس الشرقية. وقد حصل عرفات بمقتضى الاتفاقية على حق اجراء
انتخابات خاصة على منصبه، كى يضمن بقاء سلطته المنفردة، كما
حصل لنفسه على امتياز ان يلقب بـ «الرئيس ـ الزعيم»، رغم ان
الاسرائيليين يصرون على ان يعين «الرئيس–الزعيم» نائبا له. ويبدو انه
يرفض ذلك، مصرا فى الوقت نفسه على ان يعرف اى شخص دونه منزلة
بـ «متحدث» فقط.

وقد حدث اثناء المفاوضات ان قام عرفات بحركة من حركاته
المسرحية المعهوده، حيث خرج من قاعة المفاوضات غاضبا يزمجر: لسنا
عبيدا لهم. وبينما المفاوضات كلها مهددة بالتوقف، تلقى عرفات مكالمة
هاتفية من دنيس روس، الذى قيل انه لوح لعرفات بانه ما لم يتم توقيع

الاتفاقية فورا، فان المعونة المالية الامريكية التى تبلغ مائة مليون دولار لن
تصله، فما كان من عرفات الا ان عاد الى مائدة المفاوضات ليوقع نفس
الاتفاقية المهينة التى رفض شروطها من لحظات.

ان هذه الاتفاقية التى وقعها عرفات فى طابا تترك كافة القضايا
الاساسية دون حل، بما فى ذلك قضية مصير بلدة الخليل التعسة، التى
تعاقب بانتظام منذ شباط (فبراير) ١٩٩٤، اى منذ ان حظيت بشرف ان
تكون مسرحا لمجزرة وحشية على يد احد المستوطنين الاسرائيليين، بكافة
الوسائل من حظر التجول وهدم المنازل، الى الاعتقالات واعمال القتل،
بينما يواصل المستوطنون وجودهم الاستفزازى والعدوانى الاخرق بالطريقة
نفسها، وتستمر المصادرات للمزيد من الاراضى، ويزداد عدد
المستوطنات، ولا من حديث هناك عن اى شكل من اشكال التعويض. بل
ان عرفات، للأسف، يتعاون مع جهاز «شين بيت» والمستوطنين لمطاردة
واعتقال «معارضى عملية السلام»، فى الوقت الذى تستمر اسرائيل فيه فى
احتلال المزيد من اراضى شعبه. كما ان اسرائيل مازالت تحتجز اكثر من
٥ آلاف معتقل فلسطينى، وتتحكم بالمياه من طرف واحد (على رغم انها
قبلت مبدئيا ان يحصل الفلسطينيون على المزيد من المياه)، وتواصل،
بالطبع، احتلالها العسكرى. وتتضمن خطة رابين الاستعاضة عن السيطرة
المباشرة، اى القوات الاسرائيلية فى المراكز الرئيسية للضفة الغربية،
بسيطرة غير مباشرة، اى بتواجد قوات اسرائيلية خارج المدن. ويبدو شمعون
بيريز، الذى يستمر بعض القادة الفلسطينيين بتعليق الامال عليه، عنيدا
عندما يتعلق الامر بالحكم الاسرائيلى، أو بالمستوطنين الاسرائيليين. وقد
رفض رابين فى مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» فى ٥ اذار (مارس) الماضى
القبول بمقولة ان المستوطنات عقبة امام السلام، فالقضية الرئيسية، وفقا

له، هي التوصل الى صيغة تسمح «بتحقيق الانسجام بين المستوطنين والفلسطينيين». وعندما قال له الصحافى الذى كان يجرى معه الحديث بانه «لا يمكن تصور بقاء كافة المستوطنين الموجودين حاليا فى الضفة الغربية فى اماكنهم بعد استكمال عملية السلام»، اجابه بيريز «هذه وجهة نظرك، انا ارى انه يمكن تصور ذلك».

اذا كان هذا هو نوع السلام الوحيد الذى تستطيع السلطة الفلسطينية، بقيادة عرفات، الحصول عليه دعنا نسمى الاشياء اذن بمسمياتها الحقيقية: انه استسلام بلا حدود، بل وبلا منطق مقبول. فحتى اذا قبلنا الافتراض القائل بانه لم يكن هناك اى بديل آخر لاتفاق اوسلو، فان ما حدث لاحقا لا يمكن الآ ان يوصف بانه عار شديد، واذلال كامل، من قبل الاسرائيليين، لعرفات وحفنة المتملقين المحيطين به. أما الوجه الآخر للقضية فهو الوضع البائس الذى تمارس به السلطة الوطنية الفلسطينية حكمها. فعندما اجتمع عرفات مع لجنته التنفيذية فى تونس، منذ عدة اسابيع، لمناقشة الاتفاق المزمع لم تحدث اى مناقشة جدية للامور، بل ان النصاب القانونى للاجتماع نفسه لم يكتمل. ان مناسبة كهذه، والتى يتصور المرء انها تستدعى اجراء نقاش مفصل وجدى حول وضعنا الحالى كشعب والطريق الذى نسير اليه، مرت دون اى شيء من هذا، تحديدا لان السيد «الرئيس» يريد الحفاظ على اساليبه فى الحكم، التى تضع مقاليد الامور كلها فى يد رجل واحد.

والشيء الذى لا يمكن التسامح معه فى هذا كله، هو ان عرفات لعب على اسوأ الغرائز الانسانية فى نفوس شعبه بدلا من مخاطبة افضل ما فيهم. فهو، من جهة، ينمى لدى العديد من الفلسطينيين الاحساس بانهم

سينتفعون شخصيا اذا ما ربطوا انفسهم بالجهاز البيروقراطى الفاسد والقمعى لـ «السلطة»، ومن جهة اخرى، فان الترويع الذى تمارسه هذه السلطة يدفع بقسم آخر الى الصمت وعدم الاكتراث. لقد ادى استخدام الضرب والتعذيب واغلاق الصحف والاعتقالات العشوائية الى خلق جو من الخوف واللامبالاة. وكثيرا ما اجد صعوبة فى تصديق ان هذا كله يحدث لشعب كافح طويلا، و بعناد وصلابة، ضد البريطانيين والصهاينة، أو ان هذا الشعب فقد القدرة على التصدى للنكبات المتعددة التى تحلّ به الآن من جراء السياسات التى تتبعها قيادته، التى لا تعير ادنى اهتمام لاى شيء سوى بقائها التعس فى الحكم. ان استهتار «السلطة» بالمصير الفلسطينى، وبلطجة بعض المحيطين بها، وجيشها الجرار من البيروقراطيين غير الاكفاء، لهو فى رأيى اسوأ من تواطئها مع الاسرائيليين.

ان الفلسطينيين يملكون الآن جهاز دعاية وقسر يضاهي، على رغم فقره، اى جهاز مماثل فى العالم العربى. فهاهم آخيرا، وبعد ان امضوا سنوات يعانون القمع العربى والاسرائيلى، يكتسبون الحق فى امتلاك نظامهم القمعى الخاص. فليس هناك قانونا فى ظل «السلطةالوطنية»، ولا توجد اى خطوات اجرائية واضحة، أو اى حريات وحقوق ديموقراطية حقيقية. خذ، على سبيل المثال، الطريقة التى عوملت بها النسوة الفلسطينيات (قلب الانتفاضة)، فنحن لم نسمع عن مسؤوليات ذات شأن تم اسنادها للنساء داخل مؤسسات «السلطة الوطنية»، ولا يبدو ان احتياجاتهن وطموحاتهن مدرجة على اجندة عرفات، بل ان بعض المؤشرات تدل على ان وضعهن يزداد سوءا، حيث تتزايد نسبة حالات الزواج المبكر للفتيات، والقتل حفاظا على «الشرف»، وارغام النساء على العودة الى المطبخ أو الحقل للنهوض بأعباء الرجل.

ومن السمات الملازمة لعقلية «السلطة الفلسطينية» عجزها الكامل عن الاجابة على الانتقادات أو حتى الحوار بجدية مع نقادها الذين يزداد عددهم مع تدهور الوضع. إن الرد الوحيد الذى اتلقاه على الانتقادات التى اوجهها لعملية السلام، هو اننى اعيش فى نيويورك وليس فى غزة، وان رجال «السلطة» ومرؤوسيهم يعرفون طبيعة المشاكل اكثر من اولئك الذين يعيشون فى الخارج. كأنما التواجد فى غزة يمثل ضمانة لقول الحقيقة، أو لادراك الواقع، وكأنما معظم الشعب الفلسطينى، والذى تناسته عملية السلام الحالية، لا يعيش فى معسكرات اللاجئين فى الأردن، ولبنان، وسورية، واماكن اخرى خارج فلسطين.

ان عرفات ومستشاريه يعيشون فى عزلة تامة عن شعبهم، وهم لا يملكون اى ايمان حقيقى بمبدأ حق المساءلة، أو مبدأ حق النقاش الديموقراطى الحر. والاسوأ من هذا هو ان السياسة الكارثية التى اتبعها عرفات، والتى تتلخص فى الاذعان للاسرائيليين، والتوقيع على اتفاقات مع المحتلين تتضمن كافة انواع القيود التى تكبل حركة شعبه، ادت الى رهن مستقبل هذا الشعب لدى نفس اولئك الذين كانوا سبب نكبته، والذين ما زالوا يضطهدونه حتى الآن. وكما لو ان عرفات، فى عجلته للحصول على مكاسب شخصية، وعلى بضعة رموز لـ «سلطته»، يفرّط فى مستقبل شعبه، تاركا لاجيال لاحقة مهمة السعى للخروج من الورطة التى اوقعهم هو فيها. اى قصر نظر هذا، واى انعدام للمسؤولية؟

كلمة آخيرة لمؤيدى عرفات الذين يواصلون القول اننا لا نملك خيارا اخر: الا يمثل الخيار السورى، اى القبول بفكرة السلام والمفاوضات مع التمسك بالمبادئ والاولويات الوطنية، بديلا آخر؟

سبتمبر سنة ١٩٩٥

فصل ختامى

عملية السلام فى الشرق الأوسط
بين الدعاوى الاعلامية
وحقائق الواقع المريرة

فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٥ يكون قد انقضى عامان على توقيع إعلان المبادئ الاسرائيلى الفلسطينى، فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن، وقد تضمنت تلك الوثيقة، التى جرى التفاوض بشأنها سرا، بين مسئولين من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على امتداد أسابيع عديدة قضوْها معاً خلف أبواب مغلقة فى النرويج، جدولاً زمنيا لتدابير معينة، يفترض أن تفضى محصلتها النهائية إلى استهلال سلام حقيقى ونهائى بين اسرائيل والشعب الفلسطينى. بل لقد راود البعض حينذاك أمل ـ ربْما بدا أكثر أهمية من المضمون الحرفى للإعلان ذاته ـ فى أن يفضى الاعتراف المتبادل، بين الخصمين اللّدودين، إلى فتح الطريق أمام عهد جديد من الرخاء والديموقراطية، فى منطقة أصبحت تقترن فى الأذهان بعنفٍ يمضى متواصلاً بلا هوادة، وأنظمة قمْعية غير ديموقراطية، وفقر وتخلّف مزمنين.

كان الشرق الأوسط، وبخاصة النزاع الاسرائيلى الفلسطينى الذى يمثل لبّ النزاع فى المنطقة، هو الوحيد من بين مجموعة بؤر التوتر العالمية المستعصية ـ مثل ايرلندا وجنوب إفريقيا ـ الذى ظل بمنأى عن مظاهرات التهليل والاحتفاء الإعلامى، التى رافقت الأحداث التى وقعت فى روسيا وأوروبا الشرقية، وافريقيا والفيليبين، وأماكن أخرى. وقد رأى بعض المعلّقين أن بعضاً من أسباب هذه الأزمة المستحكمة فى المنطقة يعود

إلى ظهور الاسلام الأصولى، الذى دأب بعض «الجهابذة»، من أمثال: برنارد لويس، وجوديث ميللر، وستيڤن إمرسون، وَدانييل بايبس، ومارتن برتز، وكونوركروز أوبرين، على تصويره فى وسائل الإعلام كدين وثقافة، يتملّكهما سعار جنونى إزاء الحداثة ذاتها، وبصفة خاصة إزاء الولايات المتحدة، التى طالما آمن رسل الوداعة والتنوير هؤلاء، بأنها تنتهج سياسة خارجية تقوم ـ عموما ـ على الحيدة، والإيثار، ولاتكاد تشوبها شائبة تؤخذ عليها. وقد يجدر بنا أن نذكر هنا، كدليل على مدى شيوع هذا الاتجاه فى الآونة الأخيرة، أن صاموئيل هنتنجنون قد ذهب فى مقاله الشهير حول «صدام الحضارات»، الذى نشرته فصلية «فورين أفيرز» فى عام ١٩٩٣ (وعنوان مقاله هذا مقتبس من عبارة وردت فى مقال لبرنارد لويس بعنوان «جذور الغضب الإسلامى»، ونشرته مجلة «اتلانتك منثلى» فى سبتمبر ١٩٩٠)، إلى أن نجاح الغرب فى الخروج ظافرا من شكل الصراع الجديد الذى تلا الحرب الباردة، يقتضى منه التصدّى لخطر الإسلام، بل وأن يأخذ حذَره من خطر آخر، يراه هنتنجون (دون دليل يقدمه) أشدّ وبالا، وهو قيام تحالف بين الإسلام والكونفوشيوسية، ذلك العدو الشرير الآخر للقيم الغربية.

وهكذا، حين جرت «المصافحة التاريخية» بين ياسر عرفات وإسحق رابين، وصفّق لها العالم كله ـ فيما هو مفترض ـ كان هناك من يريد أن يدخل فى روعنا أن العقدة الفلسطينية المستعصية قد أمكن حلها، والتغلب عليها فى نهاية المطاف، وكان الذى يقول لنا ذلك بعض من أشهر المعلقين والصحفيين وأعلاهم مكانة، ومعهم عدد غفير من المسئولين المرموقين فى الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة. ولم تكن هناك محاولة جادة لتقييم ما جرى الاتفاق عليه، ولم يكلّف أحد نفسه مشقة

إجراء تحليل متّسق للوثيقة الحقيقية، بل بدا الأمر وكأن وسائل الإعلام قد قبلت حرفيا كل الوعود المبالغ فيها، التى أوحى بها ذلك العرض المسرحى، الذى تفنّنت إدارة كلنتون فى إخراجه لتلك المناسبة. وكان جزء من جمال اللحظة راجعا إلى الاعتقاد بأن العرب الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين قد استطاعوا تحقيق هذه النتيجة الباهرة وحدهم، دون معونة من أحد، بل وحتى دون مساعٍ حميدة من الولايات المتحدة، التى قال عنها حينذاك بعض الثقات إنها سعت بخبث شديد إلى استغلال الموقف، للخروج بنصيب وافر من المكاسب.

والأمر المؤكد أن إدارة كلينتون قد دأبت منذ ذلك الحين على استغلال «المصافحة التاريخية» لخدمة أغراضها الخاصة، المتقلبة فى كثير من الأحيان. فقد قام كل من كلينتون ونائبه آل جور بزيارة الشرق الأوسط فى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥، بل وتوّجه آل جور إلى «اريحا» فى مارس الماضى كى يقابل عرفات، مجريا ـ بطبيعة الحال ـ الكثير من «المصافحات التاريخية» على امتداد تلك الرحلة. واغتنم كلينتون وآل جور هذه الفرصية ليروّجا لصورتيهما كرجلى دولة حكيمين، يوليان اهتماما جاداً لقضايا السلام والرخاء. وقد لاحظ الصحفى البريطانى روبرت فيسك، فى مقال نشرته صحيفة «ذى اندبندنت» فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤، كيف دأب كلينتون، خلال زيارته تلك، على تكرار كلمتى «الإرهاب» و«العنف» وكأنهما كانا المشكلة الرئيسية التى تصدى لها اتفاق أوسلو:

«إن استخدام تلك الكلمة الوحيدة اللاذعة.. كلمة «إرهاب» ـ التى يستخدمها الاسرائيليون لوصف أى شخص يقاومهم بقوة السلاح، والتى تبناها الآن مارتن انديك،

مستشار الرئيس لشئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى، والعضو السابق فى اللّوبى الاسرائيلى فى واشنطن ـ قد زحف إلى كل الخطابات التى ألقاها الرئيس. فقد ألقى الرئيس محاضرة على الملك حسين حول «الوجه البشع للإرهاب والتطرف»، وتحدث فى دمشق عن «التسلل الإرهابى»، وعن «الأعمال الإرهابية الوحشية»، وتحدث فى الكنيست عن «تجار الارهاب» رابطا بينهم فى هذا الخطاب وبين ماأسماه: طاعون العداء للسامية».

وفى خضم هذا السيل من الادانات «للإرهاب» ضاعت الحقيقة المحورية، حقيقة أن إطار عملية السلام، هذا الإطار الخانق بشكل متزايد، والفادح الظلم، كان من صنع الولايات المتحدة أساساً، ذلك أنها أخذت منذ نهاية حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ تعيد صياغته لصالح اسرائيل، ممارسة ضغطا متزايدا على العرب، لحملهم على التنازل (حين رفضت مهمة يارنج)، على الرغم من الوضوح الأساسى فى قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ (اللذين نصا على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة). وبعد عام ١٩٨٠، رفضت الولايات المتحدة واسرائيل كل المبادرات العربية والدولية لمبادلة الأرض بالسلام (مشروع فهد.. وغيره)، مما أتاح لاسرائيل أن تمضى فى طريقها، فتستولى على مزيد من الأراضى وتطيل أمد الاحتلال، وأن تواصل السير فى هذا الطريق دون رادع. وصحيح أن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أسهمتا بألاعيبهما الصغيرة فى تحقيق ما تم التوصل إليه فى مباحثات أوسلو، ولكنهما ما كانا ليستطيعا أن يفعلا ذلك دون سنوات من التحضير من جانب الولايات المتحدة، التى سعت سياستها الإقليمية دوما إلى تحقيق هدفين: تهدئة

المنطقة والسيطرة عليها مهما كانت التكاليف، وضمان الحصول على النفط بأرخص ثمن. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين، كان دعم الولايات المتحدة غير المشروط لاسرائيل.

على أن النقطة الرئيسية التى أريد أن أشدّد عليها هنا، هى نقطة أكثر تحديداً: وهى أنه نتيجة لاتفاق أوسلو، دخل «بولدوزر» السلام فى طور جديد، يتجاوز كل المراحل السابقة ويفوقها كثيرا فيما يحدثه من دمار. فهذا الاتفاق بدلاً من أن يجلب السلام، جلب مزيداً من المعاناة للفلسطينيين ـ ضحايا المشكلة الرئيسيين، كما ألحق ضرراً مؤكداً بمصالح الاسرائيليين ـ كشعب ـ على المدى الطويل. إن كل قائد ـ سواء أكان فلسطينيا أو اسرائيليا أو أمريكيا أو أوربيا ـ شارك فى العملية التى بدأت فى أوسلو، قد تصرف ـ فى اعتقادى ـ دون مبادئ حقيقية ودون أى شىء يشبهه، حتى من بعيد، الرؤية الأمينة والشجاعة. وما على المرء لكى يصل إلى هذه النتيجة إلاّ أن يتأمل حقائق الوضع المتردّى الذى نشأ بعد اتفاق أوسلو، والذى فقد خلاله كثير من الاسرائيليين، وعدد أكبر من الفلسطينيين حياتهم. وأسوأ من ذلك أن لفيفاً من المثقفين، والباحثين، قد خانوا ـ فيما أرى ـ رسالتهم، بل خانوا خبرتهم ومعرفتهم، حين أحجموا عن اتخاذ موقف يتجاوز مجرد التسبيح بحمد «عملية السلام».

وقد كان لهذه الخيانة دورها فى موقف التواطؤ الذى اتخذته ـ بصفة خاصة ـ وسائل الإعلام الأمريكية، التى هللت، واحتفت، وحيّت، وأشادت، وابتهجت، على حين لم تكن هناك مناسبة أو سبب يبرر هذا التهليل الصاخب، وهذه الحماسة المفرطة. والآن وقد سمح لبعض اللمحات التى تنبئ بوجود مشاكل، أن تنطبع على أعين وآذان وسائل

الإعلام (فى المقابل، لم يكن لدى بعض الإعلاميين البريطانيين، ومنهم بصفة خاصة مراسلا «الجارديان» و«ذى اندبندنت»، أية أوهام منذ البداية، واضطروا لدفع الثمن، فى بعض الأحيان) أصبحنا نسمع طنينا متصلاً من تقارير صحفية متكررة، وغير مترابطة، تأتى من غزة والضفة الغربية، تلفت الأنظار إلى قيام اسرائيل بمصادرات جديدة للأراضى، وأوامر تصدر إلى الجيش الاسرائيلى بقتل «المشبوهين» الفلسطينيين، وعمليات تعذيب حتى الموت تجرى على أيدى الشرطة الاسرائيلية والفلسطينية على السواء، ومحاكم عسكرية فى غزّة لاتتوافر فيها أية ضمانات قضائية. لكن هذه التقارير، الدقيقة نسبيا، لم يتم الربط بينها وبين عيوب اتفاق أوسلو، كما لم تؤد إلى أية دراسة نقدية لعملية السلام ذاتها. فالاعتقاد الضمنى السائد، وراء معظم التحليلات والكتابات الصحفية التى نقرأها الآن، هو أن المشكلتين الخطيرتين حقا تتمثلان أساسا فى التطرف والإرهاب المعاديين للسلام. ومن هذا المنظور، لايعدو التطرف والإرهاب أن يكونا خصمين «للسلام» يناصبانه العداء اعتباطا، ودون مسوّغ، مدفوعين بدوافع لاعقلانية، أما السلام فلا يمكن إلاّ أن يكون ـ كالعادة ـ شيئا طيباً فى حد ذاته. أما احتمال أن يكون هذا «السلام»، الذى يعانى فى ظلّه الفلسطينيون ويضطرون إلى التخلى عن الأمل فى التمتع بأى قدر من السيادة والحرية الحقيقية، وضعاً غير مرغوب فيه، وأن هذا الوضع قد يدفع بعض الناس إلى العنف الانتحارى كبديل، فهو أمر لايريد أحد أن يجشّم نفسه مشقة التفكير فيه، ناهيك عن أن يناقشه ويعترف به.

ذلك أن الاعتراف بهذه الحقيقة من شأنه أن يعرى على الفور زيف الصيغة التى تحصر المشكلة كلها فى صراع بين السلام من جانب، والتطرف والإرهاب من جانب آخر. وفى ١١ ابريل ١٩٩٥، تطوع الروائى

الاسرائيلى عاموس عوز، الذى تغدق الصحافة الأمريكية الثناء عليه فى العادة، بتقديم تفسير للظروف الراهنة فى صحيفة «نيويورك تايمز». ويمثل عاموس عوز الواقعيين الذين تضمهم حركة «السلام الآن»، الأقوياء رغم مايعتريهم الآن من قلق، والذين سعوا إلى تهيئة ظروف أفضل لحل الصراع الاسرائيلى الفلسطينى. وبيت القصيد فى تصريحات عوز، التى أفردت لها الصحيفة مكانا بارزاً، هو التسوية بين دعاوى حزب الليكود فى الضفة الغربية، وموقف متطرفى حركة «حماس» الذين ينحصر هدفهم ـ وفقا لما ينتهي إليه عوز ـ فى مجرد قتل اليهود. فبيانات حركة «حماس» هى كما يقول: «هدية من السماء لصقور التطرف الاسرائيليين، لأنها تشيع اليأس فى الجمهور الاسرائيلى، وتجعله يفقد أى أمل فى إمكانية التوصل إلى حل وسط». وهذه البيانات هدية من السماء أيضا لأنها «وإن كانت أشدّ عنفا من كل الأفكار الصوفية، التى يروج لها اليمين الدينى فى اسرائيل، فإنها تشترك مع الخط الاسرائيلى المتشدد فى خلق جو من الأنانية الدينية الشوفينية». أما عملية السلام ذاتها فلا غبار عليها فى رأيه.

وهكذا، استطاع عاموس عوز، الذى اعتمدته «نيويورك تايمز» صوتا معبراً عن اسرائيل الليبرالية (يدين بنبراته الصافية العذبة الخطأ: «التطرف الإرهابى الشرير»، ويمتدح الصواب: «السلام المثالى الرائع»)، أن يساوى ـ بموقفه المتعالى والمستخف ـ بين الفلسطينى المقهور والاسرائيلى القاهر. إن القضية الحاسمه فى نظر عوز هى اليأس الذى تشيعه حركة «حماس» فى الجمهور الاسرائيلى، وهذا على الرغم من وجود جيش الاحتلال الاسرائيلى على الأرض الفلسطينية لثمانية وعشرين عاما متصلة. فحركة «حماس»، والفلسطينيون الأجلاف، هم الذين يهددون اسرائيل التى لاتتمنى – فى رأيه – أكثر من أن تترك فى هدوء كى تستمتع بعملية

السلام. ولنترك الآن هذه الصورة «الرسمية المعتمدة» للواقع، لنرى ماكتبته فى نفس اليوم إحدى الصحف الأقل انضواءا تحت لواء النبرة السائدة، وهى صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»:

«ولكن الإرهاب ــ رغم بشاعته ورغم مايثيره من قلاقل ــ ليس هو، ونعيدها مرة أخرى، القضية التى ينبغى التركيز عليها لايقاف العنف. إن الإرهاب يرتبط ارتباطا مباشراً بالظروف الجائرة التى خلقتها اسرائيل للفلسطينيين. فقد أصبح قطاع غزة سجناً بشعاً يغصّ بمن فيه، ومعزلاً للسكّان الوطنيين فى الأرض التى كانت تُعرف من قبل باسم فلسطين. وإذا كان المسئولون الاسرائيليون ينظرون بريبة إلى عملية السلام، فإنها تبدو فادحة الظلم فى نظر الفلسطينيين، الذين يعتبرونها خيانة لأحلامهم. وحتى المسئولون النرويجيون الذين سهّلوا المفاوضات يقولون الآن: إنهم لو كانوا فلسطينيين، لما سعدوا بالظروف الموجودة فى الأراضى (المحتلة)، حيث تستمر المستوطنات الاسرائيلية فى التوسع، على حساب السكان العرب.

«ومن هنا لم تكن الأعمال الإرهابية، التى وقعت فى نهاية الأسبوع الماضى، بالأمر المثير للدهشة. فالإرهاب بديل للحرب لدى شعب لايجد بدائل أخرى، ولا تتوافر له الموارد اللازمة لها. وقد ظل قطاع غزة، لثلاثة أسابيع متصلة، تحت حصار من أبشع الحصارات التى تعرض لها.

فسيارة الشحن الواحدة تستغرق الآن ١٢ ساعة كى تقطع المسافة بين ثلاثة مربعات سكنية تفصل بين غزة والأراضى الاسرائيلية. وفى ظل مثل هذا الاحتلال القاسى، ماذا تتوقع السلطات الاسرائيلية من الشباب أن يفعل؟

«وربما تعذر، بعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحدّ، وقف التردّى المستمر فى الأوضاع، دون تدخل وسيط خارجى كالولايات المتحدة. فسياسة العزل والتفريق العنصرى التى ينتهجها السيد رابين لن تؤدى إلاّ إلى مزيد من السلب لحقوق الفلسطينيين. ولايمكن أن تتحقق مصالحة دون اعتراف بأن شيئا فادح الخطأ قد وقع. وربما أدى تقديم تنازلات، تتجاوز مجرد السماح لعرفات بالضرب على أيدى شعبه، إلى تقليص نفوذ حركة حماس. إن من واجب الرئيس كلينتون أن يصارح شريكة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ببعض الحقائق القاسية والمرة».

وفى اليوم التالى، أى فى ١٢ أبريل، نشرت «المونيتور» مقالا لساره روى، وهى باحثة أمريكية أسهمت بجهد يفوق جهد أى باحث آخر فى توثيق التردّى المطّرد الذى تشهده التنمية فى غزة على أيدى الاسرائيليين. والحقائق والأرقام التى تسوقها ساره روى جديرة بأن نوردها هنا: فعلى مدى الشهور التسعة عشر شهرا التى انقضت منذ توقيع اتفاقيات أوسلو بلغت نسبة البطالة نحو ٦٠٪، ولايتجاوز عدد أبناء غزة الذين يسمح لهم بعبور الحدود المغلقة الآن، والتى تنفرد اسرائيل بالسيطرة عليها، ثمانية آلاف شخص، على حين كان العدد ثلاثين ألفاً فى الفترة التى سبقت توقيع

الاتفاقيات فى عام ١٩٩٣، بل لقد كان ثمانين ألفا فى عام ١٩٨٧. ثم تستطرد ساره روى فتقول:

«إن اسرائيل لاتزال تستحوذ على أكثر من ٣٥٪ من أراضى غزة. وقد أدت انتهاكات اسرائيل للاتفاقيات، والفساد وانعدام الكفاءة المستشريان فى السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا مبالاة الجهات المانحة للمساعدات وتقاعسها عن التصدى لأخطاء الطرفين، إلى إندلاع موجة جديدة من اليأس والغضب بين أبناء غزة.

«وقد تعرض قطاع غزة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية لواحدة من أكثر عمليات الحصار قوة وتدميراً. ففى أعقاب حادثة صغيرة، لم تنشر عنها وسائل الإعلام سوى القليل، وأكتشفت خلالها شاحنة من غزة، وهى تحمل متفجّرات بالقرب من مدينة بير سبع الاسرائيلية؛ فرضت السلطات الاسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع بين غزة واسرائيل، وهى حركة كانت قد ضُمرت أصلاً تحت وطأة عمليات إغلاق الحدود، التى تتابعت دون انقطاع تقريبا. وكانت النتائج كما يلى:

«إن اسرائيل لن تسمح بنقل أى مواد خام إلى قطاع غزة. فلا يوجد أسمنت ـ مثلا ـ فى غزة فى الوقت الحالى. وترتب على ذلك أن ظل ٤٠ مليون دولار من الأموال المقدمة من الجهات المانحة راقدة فى البنوك لايمكن انفاقها، نظراً لتعذر نقل المواد الخام اللازمة للمشاريع إلى

قطاع غزة.

«ولم تعد اسرائيل تسمح الآن بأن تدخل الى غزة سوى بعض المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، ومنها البنزين، والغاز الطبيعى (البوتاجاز)، والرمل. وليس هناك سوى عشر شاحنات لديها تصريحات بدخول اسرائيل من مجموع مائتى شاحنة موجوده فى قطاع غزة.

«وقد أصبح من الضرورى تفريغ معظم البضائع الاسرائيلية القادمة إلى قطاع غزة، ونقلها إلى شاحنات من القطاع، عند نقطة إرتز الواقعة على خط الحدود بين غزة واسرائيل. ونظراً لإجراءات الأمن المشددة، فإن الشاحنة الواحدة القادمة من غزة تستغرق ما لا يقل عن اثنتى عشرة ساعة، لقطع المسافة من آخر نقطة تفتيش فى غزة، إلى نقطة إرتز عند خط الحدود، وهى مسافة لاتزيد عن ميل واحد.»

لقد كان بوسع «نيويورك تايمز»، بدلاً من أن تنقل تصريحات عاموس عوز، أن تستطلع رأى ساره روى. وكان فى استطاعتها أيضا أن تنشر ما قاله روائى اسرائيلى أكثر اقتداراً من عوز (وأكثر شجاعة بالتأكيد) هو دافيد كروسمان الذى كتب فى صحيفة «هاآرتس» فى ٤ ابريل ١٩٩٥، يقول:

«.. ولكن من العجيب أن حالة من الشلل الكامل قد سيطرت على اليسار منذ توقيع اتفاق أوسلو. وليس لذلك

تفسير مقبول سوى أن الحكومة الحالية تقوم بتنفيذ ماتطلّع إليه اليسار، وناضل من أجله.

«ولكن هل هذا صحيح؟ هل تجرى المفاوضات بطريقة تؤدى إلى قيام علاقات جِيرة طبيعية فى المستقبل، أم أنها صارت مرحلة جديدة فى مراحل إذلال الفلسطينيين، وحملهم على قبول شروط الاستسلام؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يكون استمرار حالة الحرب هو ما تقودنا إليه المفاوضات فى واقع الأمر؟ وكيف حدث أننا لم نسمع، خلال هذه الشهور الأخيرة، أصواتا من اليسار تتساءل عن حقيقة مايجرى فى المفاوضات وإلى أين يسير بنا رابين فى واقع الأمر؟

«أترانا نمارس على أنفسنا نوعاً من الرقابة الذاتية، يمنعنا حتى من طرح هذه الأسئلة، تحدونا فى ذلك ـ كما قلت من قبل ـ أفضل النوايا؟ وهل يشكل صمتنا هذا تقصيراً ذا أبعاد تاريخية ستكون له آثار مريرة تعانى منها اسرائيل لأجيال قادمة؟ إن هذا الوضع الصعب هو ـ على وجه التحديد ـ الذى يفرض على اليسار أن يرفع صوته الفريد، وأن يجعل نفوذه الشعبى محسوساً...

«... وهنا أود أن أقول: إن علينا ألاّ نستهين بمخاوف الفلسطينيين الذين تحدثت معهم. فلعلهم يستطيعون أن يستشعروا حقيقة ما يجرى على أرض الواقع، قبل أن نستشعره نحن بوقت طويل. وربما كان «الكيان»

الذى يرغب رابين فى «منحه» لهم، لايعدو فى حقيقة الأمر أن يكون مسخا عجيباً يختلط فيه الحكم الذاتى بالنظام الكونفدرالى، وتتقاطع فى داخله الطرق والأسيجة الاسرائيلية، وتتناثر فى نقاطه الاستراتيجية مستوطنات عديدة، على نحو يكفل للمستوطنات البقاء والدوام. إنها دولة ليس فيها من الدولة إلاّ الاسم. فلو أننا تأملنا الخطوط الجغرافية التى تريد اسرائيل إقامتها خلال المرحلة الانتقالية (يحدوها الأمل فى أن تكون هذه الخطوط هى الخطوط الدائمة فى الحل النهائى)، لفهمنا الحقيقة التى نرفض أن نراها، حقيقة أن اسرائيل تسعى الآن جاهدة (وبأقصى ما فى وسعها من قوة فيما أعلم) للإبقاء على معظم المستوطنات داخل حدودها. وعلى هذا النحو، سوف تتلقى اسرائيل كـ «هدية عرس» عدداً يتراوح بين مائة ألف ومائتى ألف فلسطينى يخضعون لولايتها نتيجة لهذه الخطوط الجديدة!

«... إن الوقت لم يفت بعد. وعلينا ألا نترك أهم ساحة يتقرر عليها مصيرنا لرابين من ناحية ولليمين من ناحية أخرى، وعلى ناخبى اليسار ألاّ يستمروا فى الاعتماد على ممثليهم فى الحكومة، فلدينا من الأسباب ما يجعلنا نرتاب فى أنهم يضلّلوننا هم الآخرون، أو أنهم كلّوا من مواجهة رابين القوى ـ الضعيف. وربما كانوا يحتاجون هم أنفسهم إلى سماع الصوت الواضح، الذى أصبح منسيا الآن، لرواد هذا الطريق، وهو صوت ليس مستعداً أن ينخرط فى جوقة المنشدين، كما أنه لن يسمح ـ وهذا هو الأهم ـ

بأن يفرض عليه الصمت».

إن ما يقوله عاموس عوز، والرئيس كلينتون، ووزير الخارجية وارين كريستوفر، ورابين، وبيريز، وكل من هم على شاكلتهم، يبدو افتئاتا صارخا على الحقيقة وتشويها ـ مجرداً من المبادئ الأخلاقية ـ للواقع، حين نراه فى السياق الحقيقى، سياقِ الاحتلال العسكرى المستمر. ونقارنه بما جاء على لسان هذه الشخصيات المعارضة. فتحت ستار «عملية السلام» (التى يجرى التسويف والمماطلة فيها باستمرار، ويتم التنصل من كل المواعيد، حتى من تلك التى تم الاتفاق عليها رسميا فى أوسلو، انطلاقا من مبدأ رابين «ليست هناك مواعيد مقدسة»)، تستمر اسرائيل والولايات المتحدة فى اضطهاد الشعب الفلسطينى. إن علينا أن نتذكر أن نحو ٦٠٪ من سكان غزة، المكوّمين فى مخيمّات ومبانٍ فى ظروف غير إنسانية بالغة القسوة، هم أصلاً من لاجئى عام ١٩٤٨، ومن هنا فقد تعرضوا للتنكيل البشع مرتين على يد اسرائيل التى طردتهم أولاً فى عام ١٩٤٨، ثم قامت بتهديتهم وإعادة توطينهم داخل غزة حين جرى قمعهم على يدى آريل شارون فى عام ١٩٧١، وظلوا يخضعون على امتداد ثمانية وعشرين عاما للقوانين العسكرية الاسرائيلية، أو لـ «قانون المحتل» على حد تعبير القانونى الفلسطينى رجاء شحاذه، وهناك ١١٠٠ قانون من هذه القوانين العسكرية مطبقة فى غزة، و١٤٠٠ قانون مطبقة فى الضفة الغربية.

إن عملية السلام الحالية، التى يُنظر إليها أساساً كامتداد لسياسة الاحتلال الاسرائيلية، لم تؤد إلا إلى إرجاء وتعطيل، بل لعلها قتلت أيضا، أية فرصة ضئيلة وجدت طيلة عقدين تقريبا، لتحقيق سلام يقوم على مصالحة تدريجية بين الجانب الذى حاق به الغبن، أى الشعب الفلسطينى

الذى سلبت أراضيه، ولحق به الخراب فى عام ١٩٤٨، والذى أجبر على العيش تحت احتلال عسكرى بشع منذ عام ١٩٦٧ (وهى أطول فترة احتلال عسكرى متصلة فى هذا القرن)، وحرم من أى شكل من أشكال التمثيل النيابى وتقرير المصير؛ وبين المسئول الرئيسى عن الويْلات التى لحقت بهذا الشعب، أى: اسرائيل وقادتها العسكريّون.

ولأكن واضحاً هنا. فلم يسبق لى أن أيدّت أو آمنت قطّ بالحل العسكرى للنزاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ذلك أننى مؤمن بأن ما خسرناه كشعب فى عام ١٩٤٨ هو شىء لايمكن استرداده، رغم كل المواثيق الدولية حول حقوق اللاجئين، ورغم أن قرارات الأمم المتحدة ظلت تؤكد عاماً بعد عام حق لاجئ عام ١٩٤٨ فى العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويضات. لقد آمنت دوما بأنه ما من سبيل أمامنا سوى التوصل إلى حل وسط تاريخى، شريطة أن يحفظ لنا هذا الحل وحدتنا كشعب، ويحافظ ـ دون لبْس أو تهاون ـ على تاريخنا، وعلى المعنى الكامن وراء كفاحنا. وقد عارضت دوما استخدام العنف والإرهاب لاستعادة ما أصبح يتعذر ـ أخلاقيا وإنسانيا ـ استعادته، نظراً لوجود شعب آخر. ولقد قلت بوضوح ـ مع كثيرين غيرى ـ إن اليهود الوافدين الذين قاموا ـ نتيجة لما تعرضوا له من عمليات إبادة فى الغرب ـ بطرد الفلسطينيين من ديارهم قهرا، لإقامة دولة يهودية فى عام ١٩٤٨، والأمر الذى تؤكده أدلة دامغة كشف عنها مؤرخون اسرائيليون خلال العقد الماضى، لايمكن تسويتهم مع ذلك بالمستوطنين البيض الذين استوطنوا شمالى افريقيا وجنوبها. لكن العبء الأخلاقى الذى تحمله الفلسطينيون من جراء ذلك كان باهظا. ذلك أن المطلوب منا لم يكن مجرد أن نقبل محونا كشعب كانت له حياة حقيقية، ومجتمع حقيقى فى فلسطين، حتى عام ١٩٤٨، ثم

إخضاعنا بعد عام ١٩٤٨؛ بل أن نقبل أيضا محاباة العالم الغربى وتشجيعه لمضطهدينا، حيث رأى الغرب فى اسرائيل معجزةً للديموقراطية الليبرالية، ورد اعتبار لضحايا المذابح التى تعرض لها اليهود، على الرغم من أن هذه المذابح كانت مذابح أوروبية بحتة تحمّل الشعب الفلسطينى ـ فى نهاية المطاف ـ ثمنا باهظاً لها. ومع ذلك، ورغم ما دأبت عليه اسرائيل من تنكيل بنا، فقد اتخذنا خطوة كريمة حين قررنا الاعتراف باسرائيل فى الاجتماعات التى عقدها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨. وهذه الخطوة لم تقدّم اسرائيل قط ما يكافئها حتى الآن. فهى لم تفعل فى أوسلو أكثر من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطينى، متجاهلة مطلبنا الأساسى بتحقيق قدر من التكافؤ والتصالح، يسمح بقيام سلام حقيقى.

وبدلا من ذلك، فقد عمدت الولايات المتحدة واسرائيل إلى مواصلة الضغط على قيادة فلسطينية ضعيفة، انتهى بها الأمر إلى الانهيار. ففى أعقاب حرب الخليج، وبعد أن استطاع جيمس بيكر أن يستلّ من منظمة التحرير خيطا من التنازلات على مدى عشر جولات من المفاوضات العقيمة فى واشنطن (قال اسحق شامير، فيما بعد، إن النية كانت معقودة على استمرار هذه المفاوضات، دون نتيجة، لسنوات) جاءت أوسلو، وفى أعقاب أوسلو جاء اتفاق القاهرة فى ٤ مايو ١٩٩٤، ثم اتفاق باريس الذى عززّ قبضة اسرائيل الاقتصادية على المستقبل الفلسطينى. وإذا كان من الصعب أن نقول ما إذا كانت الولايات المتحدة هى التى استخدمت اسرائيل أم العكس، فقد شكلاً معا ـ فى واقع الحال ـ كتلة ضغط رهيبة القوة، أحسّ معها العرب والفلسطينيون أنهم لايملكون، إزاءها، سوى الانحناء، مقدمين فروض الطاعة والولاء. وأيا كان الأمر، فقد كانت

الأهداف التى سعت إليها الولايات المتحدة هى نفس أهداف اسرائيل، وكان كل منهما يستخدم الآخر.

وحتى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس، فى نوفمبر ١٩٩٤، كانت اسرائيل تعتبر بيل كلينتون أقوى حليف لها ـ على امتداد تاريخها ـ من الرؤساء الأمريكيين. ففى مقال نشرته صحيفة «ها آرتس» فى ١٧ مارس ١٩٩٥، تحدث الكاتب «ألوف بن» عن:

> «العلاقات الممتازة القائمة مع إدارة كلينتون. فالعلاقات مع الإدارات الأمريكية السابقة، حتى تلك التى كانت تعتبر صديقة لاسرائيل، كانت تشوبها مواجهات تنجم عن «الفضائح» والخلافات السياسية، وتتفاقم أحيانا من جرّاء تصريحات يسِر بها موظفون رسميون ينتمون إلى المراتب الوسطى، ويتهمون فيها رؤساءهم بالتضحية بمصالح خارجية حيوية، حرصاً على أصوات الناخبين اليهود، إن لم يكن لقاء أموال يحصلون عليها من اليهود. وكثيرا ما كان يطلب من اسرائيل «تقديم إجابات» على أسئلة توجهها لها الإدارات الأمريكية السابقة. وقد اختفى هذا كله بعد مجىء كلينتون، ربما باستثناء وحيد هو ما يتصل بفضيحة «بولارد». التى يبدو أن كلينتون عاجز عن فعل أى شىء حيالها».

لكن بعد انتخابات نوفمبر التى انتصر فيها الجمهوريون، الذين طالما تحدثوا عن رغبتهم فى تقليص المعونات، وأعربوا عن عدم رضاهم عن التورّطات الخارجية، فإن تلك الأيام الوردية ـ فيما يخمّن ألوف بن ـ

ربما تكون قد انقضت إلى غير رجعة.

إننى لا أستطيع أن أتذكر شيئا قالته أو فعلته إدارة كلينتون يناقض، أو يعارض بأية صورة، السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، التى يتمثل جوهرها فى مواصلة الاستيلاء على أراضيهم، والسيطرة على حياتهم، وإنكار حقوقهم الأساسية كشعب. ففى سبتمبر ١٩٩٤، على سبيل المثال، قامت السفيرة مادلين أولبرايت بتوزيع وثيقة تدعو الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، إما إلى إلغاء أو تعديل، وإما إلى تجاهل قرارات الأمم المتحدة، التى قد تضر بالمفاوضات الثنائية بين اسرائيل وياسر عرفات، أو تؤثر عليها بأية صورة من الصور. وكل هذه القرارات تدعو إلى إيلاء الاعتبار لمطالب الفلسطينيين فى تقرير المصير، ووقف الممارسات غير المشروعة للاحتلال الاسرائيلى، والتى ينتهك معظمها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، والمبادئ الراسخة للأمم المتحدة، بل وللولايات المتحدة ذاتها، التى تحظر ضمّ الأراضى المستولى عليها بالقوة بالعسكرية. وعلى الرغم من أن هذه القرارات لم تكن، فى حقيقتها، أكثر من قرارات ورقية، فإنها كانت تمثل للفلسطينيين ـ كشعب واحد ـ الضمان الدولى الوحيد الذى يكفل عدم تجاهل المطالب الوطنية الفلسطينية. وهاهى الولايات المتحدة، مراعاة لمصالح اسرائيل، تتنصل حتى من هذه المبادئ، وتطلب من الفلسطينيين المجردين من القوة (والذين تخلوا، بفضل حسابات عرفات الخاطئة، عن كل ما كان فى حوزتهم من وسائل للضغط، وهى وسائل محدودة بالتأكيد) أن يخضعوا للإجحاف البشع الذى تنطوى عليه عملية التفاوض مع اسرائيل (المدعومة من الولايات المتحدة)، التى أصبحت تسيطر على الموقف سيطرة كاملة.

وفى أوائل عام ١٩٩٤، تخلّت الولايات المتحدة (دون اهتمام كبير من وسائل الإعلام) عن الموقف الذى اتخذته طويلاً ضد ضم القدس، وإقامة المستوطنات وتوسيعها، والاحتلال العسكرى للضفة الغربية وغزة. بل لقد رفض وزير الخارجية وارين كريستوفر، خلال جلسات الاستماع التى عقدها الكونجرس فى عام ١٩٩٣، أن يصف الأراضى (الفلسطينية) بأنها محتلّة. (انظر: «تقرير حول الاستيطان الاسرائيلى»، مارس ١٩٩٣، ص ٩). وحين سئلت كريستين شللى، نائبة السكرتير الصحفى لوزارة الخارجية، عما إذا كان هناك «بيان واضح بشأن سياسة (الإدارة الأمريكية) تجاه المستوطنات فى الأراضى المحتلة»، ردت بأن هذه السياسة معروفة جيداً، ثم أضافت تحت إلحاح الصحفيين:

> «لاشك أن هذا الموضوع يُطرح بين الحين والآخر ـ كما تعرفون ـ فى سياق الإدلاء بالبيانات وأشياء أخرى... كذلك نقوم نحن، الذين ندلى بالبيانات، بتناول هذه المسائل بين الحين والآخر... أما فيما يتعلق بـ ...، أنتم تعرفون... أن شيئا لم يتغير فيما يتعلق بموقفنا.. وأنتم تعرفون... أعتقد أنه... أنتم تعرفون.. يمكن أن أحيلكم إلى أنتم تعرفون... ربما إلى بيانات سابقة أدلى بها مسئولون حول هذا الموضوع. ولكن ليس لدى أى شيء.. أنتم تعرفون.... أعنى، أنتم تعرفون، أننا.. أعتقد.. ليس لدىّ .. أنتم تعرفون.. أنا.. نحن .. نحن عادة نحاول أن يكون لدينا، أنتم تعرفون، قدر ضئيل من شيء ما حول هذا الموضوع... ولست موقنة من أنه سيكون، أنتم تعرفون، ما تتطلعون إليه على وجه التحديد. أنتم تعرفون أن موقفنا، بوجه عام، أى

فيما يتعلق بالمستوطنات.. أنه ... الفلسطينيون والاسرائيليون اتفقوا على ترك هذه القضايا لمفاوضات الوضع النهائى. وهذا... هذا، أنتم تعرفون، هو رأينا نحن أيضا» (واشنجتون بوست، ١٤ مارس ١٩٩٤).

إن هناك علاقة سببية تربط بين هذا النوع من اللغة وبين اندفاع اسرائيل وجسارتها فى مصادرة الأراضى، وهى علاقة دأبت وسائل الإعلام على طمْسها والتغافل عنها. ولكن حتى هذا الموقف ـ بكل ما ينطوى عليه من مراوغة وتسويف لصالح اسرائيل ـ لم يكن كافيا. ففى كل مرة شنّت فيها اسرائيل هجوما سافرا على أضعف جيرانها.. لبنان ـ التى تحتل اسرائيل شريطا من أراضيها يبلغ طوله خمسة عشر ميلاً، وتحتفظ فيه بجيش عميل، إلى جانب قواتها الخاصة التى تتولى الدفاع عن «الأمن» الاسرائيلى، هذا المفهوم الأكثر مرونة منه بالنسبة لأى بلد آخر من بلدان العالم ـ كانت الولايات المتحدة تمنع مجلس الأمن من الانعقاد. ففى فبراير ومارس وابريل ومايو ١٩٩٥ ، قامت اسرائيل بمحاصرة الساحل اللبنانى كله، ومنعت سفن الصيد من تجاوز حدّ النصف ميل الذى فرضته السفن الحربية الاسرائيلية، مستهدفة بهذا العمل «الرائع» معاقبة الحكومة اللبنانية (أو بالأحرى المواطنين اللبنانيين الأبرياء) على تأييدها لحزب الله الذى ما وجد إلاّ لمقاومة الاحتلال الاسرائيلى.

من هنا لم يكن مثيراً للدهشة أن نجد معلقين اسرائيليين يتحدثون بزهو ـ لايحاولون إخفاءه ـ عن السطوة المذهلة التى تتمتع بها اسرائيل على إدارة كلينتون. ولنضرب هنا مثلاً بمقال طويل جداً نشره أفينوام بر- يوسف فى صحيفة «معاريف» فى ٢ سبتمبر ١٩٩٤ . وعنوان المقال وهو:

«اليهود الذين يديرون بلاط كلينتون» ، كافٍ وحده لكى يكتشف القارئ، فى لمحة واحدة، الحكاية كلها. والحق أن مقالاً من هذا القبيل ما كان يمكن نشره فى الولايات المتحدة، ذلك أنه كان سيستثير على الفور صيحات الاتهام بالعداء للسامية. لكن بر ـ يوسف لا تقيده أية اعتبارات من هذا النوع، فهو يعبرّ أمام جمهور محلى عن سروره بالمكانة البارزة التى يحتلها اليهود فى المستويات العليا لمجلس الأمن القومى الأمريكى، ووزارة الخارجية الأمريكية، ليس فقط فى المجالات التى تعنى اسرائيل بها مباشرة، بل حتى فى مجالات بعيدة تماما كشئون هايتى. وكثير من هؤلاء يهود «ساخنون» ـ على حد وصف الصحفى الاسرائيلى ـ أى يهود سبق لهم أن عاشوا فى اسرائيل، بل ويحمل بعضهم الجنسية الاسرائيلية أيضا. فعندما زار بر ـ يوسف مقر وزارة الخارجية الأمريكية ليستعلم عن التدابير المزمَع اتخاذها بشأن هايتى، أذهلته المفاجأة، إذ وجد نفسه يتحدث هناك مع شخص يدعى يهودا ميرسكى، كان يتكلم العبرية بطلاقة أدهشت الصحفى الاسرائيلى، وجعلته يتصور للحظة أنه فى وزارة الخارجية الاسرائيلية، وليس فى وزارة الخارجية الأمريكية.

ولنأخذ مثلاً آخر هو برنامج مكافحة النشاط الإرهابى للجماعات الإسلامية الراديكالية. فهذا البرنامج كان فى صورته الأولى، أى قبل أن تسنّه إدارة كلينتون كقانون، مشروعاً طرحته اللجنة الأمريكية اليهودية فى ديسمبر ١٩٩٤ . وقد تضمن هذا المشروع الذى طرحته اللجنة الأمريكية اليهودية الخطوط العريضة لسياسة سعت اسرائيل طويلاً إلى فرضها لتجعل من الأصولية الاسلامية أس المصائب فى العالم كله، وهو ما نلمسه سواء فى تصريحات السيد رابين (الذى لايملّ الحديث عما تمثله «الخومينية بدون الخومينى» من تهديد للعالم كله)، أو فى مختلف البيانات

والتصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة الاسرائيلية. وعلى هذا النحو، تصرّح اللجنة الأمريكية اليهودية فى مشروعها ذاك، قائلة بملء صوتها: «إن الإرهابيين الدوليين الذين يحركهم التطرف السياسى والدينى يمثلون خطراً جسيما على قِيمَ العالم الغربى والولايات المتحدة واليهود، وعلى مصالحهم الدائمة. ويهدد المتطرفون الإسلاميون، بصفة خاصة، الأفراد والمؤسسات الأمريكية والاسرائيلية والغربية واليهودية فى العالم كله». ثم مضى البيان فطالب بضرورة مكافحة التطرف الإسلامى، ويقترح لذلك تدابير كانت هى نفس التدابير التى أعطتها إدارة كلينتون، بعد بضعة أسابيع، قوة القانون. وهو قانون غير دستورى ينكر على بعض الأمريكيين حقوقهم فى حرية التعبير، وجمع التبرعات، بل وفى حرية الاجتماع، وذلك لمجرد أن الحظّ العاثر لهؤلاء الأمريكيين شاء لهم أن يكونوا مسلمين، ويحتمل أن يساعدوا فى تغذية أعمال الإرهاب. وقد جاء الخطاب الذى ألقاه كلينتون أمام المؤتمر اليهودى العالمى فى ٣٠ ابريل ١٩٩٥ ليسترضى هذه الوساوس الاسرائيلية تجاه إيران، ويفرض حظراً أمريكيا جديداً على البترول الايرانى، من منطلق أن اسرائيل إذا أرادت شيئا فعلى الولايات المتحدة أن تلبى.

واكتملت الحلقة بفيلم ستيفن امرسون «الجهاد فى أمريكا» الذى عرضته شبكة پى - بى - إس التليفزيونية فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٤، وذلك على الرغم من أن الفيلم نفسه لم يكن سوى مجموعة لقطات ملفقة غير مترابطة (يصحبها تعليق مضللّ باللغة الانجليزية) دون سياق ينتظمها، أو أى شىء يمكن أن يساعد المشاهدين على أن يتعرفوا بأنفسهم على حقيقة ما يقوله «المسلمون» ويفعلونه. وفضلاً عن ذلك، حاول امرسون - بما لجأ إليه من ألاعيب لاستثارة المشاهدين - أن يوحى إليهم بأنه كان

يتصنّت على المسلمين، ويسجّل سراً ما كانوا يدبرونه فى الخفاء فيما بينهم. وكان القصد المبيت وراء ذلك هو الإيحاء بأن كل المسلمين فى الولايات المتحدة يتآمرون لارتكاب جرائم إرهابية. وكانت هذه الإيحاءات سافرة إلى حدّ الوقاحة الرعناء، بحيث يصعب أن نتصور إخراج أو عرض مثل هذا الفيلم «التلصّصى» عن أى شعب آخر، أو أية ثقافة أخرى، أو دين آخر (فهل يمكن، مثلا، عرض فيلم يصور كل الايطاليين وكأنهم أعضاء ضالعون فى مؤامرات المافيا، أو كل الايرلنديين وكأنهم أعضاء سرّيون فى الجيش الجمهورى الايرلندى يقومون بتفجير القنابل؟). ناهيك عن أنه من المؤكد أنه لايمكن انتاج فيلم يتيح لنا أن نرى، مثلاً، اجتماعات يعقدها امريكيون لجمع تبرعات لدعم التوسع فى الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية أو فى القدس.

وفى ٢٣ ابريل ١٩٩٥، قام المؤتمر اليهودى الامريكى - حتى لا يفقد قصب السبق - بنشر إعلان على صفحة كاملة على الغلاف الخلفى لقسم التعليق على الأنباء فى صحيفة «صنداى نيويورك تايمز». وكان عنوان الإعلان: «المركز التجارى العالمى.. مدينة أوكلاهوما.. على من يأتى الدور؟ .. علينا جميعا إن لم نبادر إلى التحرك». وعلى الرغم من التهويلات التى لجأ إليها الإعلام فى موقفه تجاه الاعتداء الذى وقع فى ١٩ ابريل ١٩٩٥ بمدينة أوكلاهوما، حيث اعتبر الحادث مثلا آخر للإرهاب الاسلامى (وساعده فى ذلك بعض التصريحات المخجلة التى أدلى بها فى التليفزيون امرسون وفؤاد عجمى)، وعلى الرغم من أنه اتضح من التحقيقات أن مرتكبى الحادث ليسوا سوى بعض المتعصبين الأمريكيين، الذين ولدوا فى الولايات المتحدة، وتربوا بها، فقد دعا الإعلان، الذى نشره المؤتمر اليهودى الأمريكى، إلى سن قوانين جديدة

«لمناهضة الإرهاب»، وهى قوانين أثارت جدلاً قانونيا (وقال البعض إنها غير دستورية). وقد عمد المؤتمر اليهودى الأمريكى إلى اللعب على وتر الوهم الشائع بأن الإرهابيين هم جميعا من المسلمين «الأجانب» والعرب، فركزّ على المطالبة بتشديد قوانين الطرد خارج البلاد، وتعزيز (قدرة) الحكومة الأمريكية على العمل مع الحكومات الأجنبية فى شن حملة لمكافحة الإرهاب، ينبغى أن تشمل العالم كله، ومنع جمع تبرعات فى الولايات المتحدة «لأية منظمة يقرر رئيس الولايات المتحدة أنها ضالعة فى الإرهاب». أى أنهم يطالبون الولايات المتحدة بأن تتخذ نفس التدابير التى اتخذتها اسرائيل، والتى أفضت إلى تزايد فى العنف لاتزال اسرائيل تشكو منه إلى اليوم. فإذا أضفنا إلى هذه «الوصايا»، التى يسيطر على أصحابها الارتياب، المقال الأفتتاحى الذى نشرته فى نفس اليوم صحيفة «النيويورك تايمز» لكاتبها المتعالم توماس فريدمان، وأفردت له مكانا بارزا تحت عنوان استفزازى هو «بيروت، أوكلاهوما»، أصبحت الرسالة واضحة تماما: إن الإرهاب الإسلامى يهددنا جميعا طيلة الوقت.

وفى خضم هذا كله غابت الحقائق المحرجة، التاريخية والسياسية على السواء. ذلك أن الولايات المتحدة لم تقم فحسب بدور فعال فى تشجيع التطرف الإسلامى خلال الثمانينيات لمحاربة الاتحاد السوفيتى فى افغانستان (كما شجعت اسرائيل، فى نفس الفترة تقريبا، حركة «حماس» كأداة لتحطيم منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة)، بل عمدت أيضا إلى التعامى عن كل أعراض التطرف المسيحى واليهودى، حتى تستطيع أن ترفع الإسلام إلى رتبة «الشيطان الأكبر».

أما أن تكون القوانين التى تحكم بها اسرائيل اليوم قوانين دينية

أساساً، بلغت من اللاديموقراطية والرفض للآخرين حداً يحرم غير اليهود من الحق فى تأجير أو بيع أو شراء الأرض الموقوفة على الشعب اليهودى (٩٢٪ من جملة الأراضى)، فهذا أمر لم تلحظه وسائل الإعلام قط، كما لم تلحظه الطائفة اليهودية الليبرالية أو إدارة كلينتون. ولو أنهم فعلوا لما استطاع أحد أن يقدَح فى إدانتهم للتعصب والتطرف الدينى. والحق أن أىّ حديث جاء عن السلام فى هذا السياق، يقتضى طرح سؤال حول مشروعية سلطة اسرائيل فى أن تكون الدولة الوحيدة فى العالم التى ليست لها حدود معلنة رسميا، وفى ألاّ تكون دولة لمواطنيها، بل ليهود العالم جميعا، أيا كان المكان الذى يعيشون فيه، وهذا على الرغم من أن مواطنى دولة اسرائيل يضمون ١٨٪ من الفلسطينيين يشار إليهم رسميا بإسم «غير اليهود». كذلك يتعين علينا أن نضع فى اعتبارنا أن أكثر من نصف الشعب الفلسطينى، السليب والمشرّد فى العالم كله، لايعيش فى الضفة الغربية أو فى غزة، وأنه ليس هناك بين هؤلاء ـ وكثير منهم لاجئون بلا جنسية ـ من يراوده أمل كبير فى أن تؤدى عملية السلام إلى إعادته إلى وطنه، أو تعويضه عما أصابه من خسارة أو لقيه من معاناة. ولو أننا كنا نتحدث عن حفْنة صغيرة من المشردين لقلنا إنهم لقوا من العذاب والعناء مافيه الكفاية، فما بالنا والعدد الحقيقى يبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون، يقيم كثير منهم فى أماكن مثل لبنان والأردن وسوريا، وتعيش أكثرية هؤلاء دون مستوى الكفاف فى مخيمات للآجئين، محرومين من حقّ العمل أو مغادرة البلاد، فى انتظار النتيجة التى تسفر عنها عملية سلام تخلّت عنهم منذ أمد طويل.

وهنا قد يقول قائل: إن اتفاقيات أوسلو تركت مصير هؤلاء لمفاوضات الوضع النهائى، المفترض أن تعقد فى عام ١٩٩٦، لكن

الضرر الذى حاق بالأمة الفلسطينية ككل قد وقع بفعل اتفاقيات أوسلو وانتهى الأمر. فبعد الجهد المضنى الذى أسفر عن بناء وحدة الفلسطينيين فى كل مكان، والذى وحّد صفوف فلسطينيى الشتات، مع أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطينى من مواطنى اسرائيل، ومع سكان الأراضى المحتلة، مزقت منظمة التحرير الفلسطينية ـ بجرة قلم واحدة ـ وحدة هذه الفصائل الثلاث، حين قبلت الوصف الاسرائيلى للفلسطينيين، بأنهم مجرد سكان تقبل اسرائيل بإقامتهم فى أراض تتمتع هى بالسيطرة الفعلية عليها. فالأمر الخطير فى اتفاقيات أوسلو هو أنها حددت حلاً مؤقتا ـ يتمثل فى الوضع المهين، المسمى بالاستقلال الذاتى المحدود، أو الحكم الذاتى، دون أية إشارة، على الإطلاق، تبين الوجهة التى ستنتهى إليها عملية السلام فى مرحلتها الأخيرة. والواقع أنه ليست هناك حركة أخرى من حركات التحرير فى القرن العشرين حصلت على مثل هذه النتائج الهزيلة: حوالى ٦٪ من فلسطين، أرضها الأصلية. وليس هناك قادة آخرون لحركة من حركات التحرير قبلوا بهذا الذى لايعدو أن يكون إخضاعا دائما لشعبهم. وعلى الرغم مما يبدو الآن من ثبوط فى العزيمة وإحباط لدى كثير من الفلسطينيين نتيجة لما يواجههم فى الواقع، فإنه يظل صحيحا فى اعتقادى أن الشعب الفلسطينى الذى ناضل سنوات طويلة من أجل الانعتاق والتحرر، كما لم يكافح شعب آخر فى الشرق الأوسط، والذى ظل لعقود عدّة رأس الحربة فى الكفاح من أجل التغيير الراديكالى، سيظل يسعى إلى التمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها جيرانه، أى اليهود الاسرائيليون. وفى يقينى أن أى حسابات تبنى على الاعتقاد بأن الفلسطينيين سوف يستمرون طويلاً فى قبول الاتفاق المهين، الذى يحاولون فرضه عليهم ـ تحايلاً وخداعاً ـ باسم «عملية السلام»، هى حسابات سوف يثبت خطؤها حتما.

إن ظهور «حماس» و«الجهاد الإسلامى» هو جزء من الاحتجاج، ولابد أن يفهم على هذا النحو. والسياسات التى تنتهجها هاتان الحركتان، سياسات: إلقاء القنابل، والمهام الانتحارية، والشعارات المتطرفة، هى مواقف نابعة فى المقام الأول من التمرّد، ورفض قبول الظروف الخانقة التى يفرضها الاحتلال الاسرائيلى المستمر، ورفض التعاون الفلسطينى مع هذا الاحتلال. ومهما كان الأسف الذى يشعر به العلمانيون من أمثالى إزاء ماتستخدمه هاتان الحركتان من أساليب، وما تعتنقانه من أفكار (بالصورة التى هى عليها الآن)، فليس ثمة شك فى أن هؤلاء الناس يعبّرون، فى نظر كثير من الفلسطينيين، عن تمرد جسور، على مايتعرض له الفلسطينيون جميعا ـ كشعب ـ من زراية ومهانة، وإنكار للحقوق. إن العدل، لا الإمعان فى القمع، هو الرد الأمثل على الإرهاب. ولاشك أن الأمريكيين السود، والنساء، وسائر الجماعات التى تعرضت تاريخيا للقهر، سوف يفهموننى حين أقول: إن الذى يجعل الفلسطينيين يتميزّون اليوم من الغيظ، ويتأججون بالغضب، ليس هو كعوب البنادق الاسرائيلية، أو الوجود العدوانى للمستوطنين الاسرائيليين، بقدر ما هو المهانة التى يستشعرونها، حين ينظر إلى تاريخهم وكأنه بلا أهمية، وتهدر تضحياتهم لحماية أرضهم وهويتهم، بدعوى أنها مجرد أعمال إرهابية، وتحاصر آمالهم ـ أو تتعرض للتسويف والمماطلة بلا نهاية ـ وكأنها أقل أهمية من آمال الشعوب الأخرى. فهذا كله لا يشكل مجرد مهانة للروح، وإنما يعبر أيضا عن رغبة فى الإجهاز عليها تماماً. والحق، أن المأساة العميقة لمسيرة الكفاح الفلسطينى تتمثل فى أن هذه المسيرة لم تُقدَّر حتى اليوم حق قدرها، ولم يُفرَد لتاريخها وعظمتها المكان الذى يستحقانه، وأنه ليس هناك اعتراف حقيقى بالهجمة الشاملة التى تتعرض لها هذه المسيرة من جانب اسرائيل،

ومن جانب الحكومات العربية ـ إذا شئنا الصدق ـ بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بعد اتفاقيات أوسلو، وتحت قيادة عرفات.

إن ما نجم عن ذلك، من تشويه للواقع، يتجلى بأوضح صورة فى سياسة الاستيطان الاسرائيلية التى تقدمها وسائل الإعلام الأمريكية، إما بصورة مضللة، وإما بصورة قاصرة (تتميز وسائل الإعلام الأوربية والاسرائيلية بقدر أكبر من الاتساق والأمانة فى هذا الشأن). لكن الحقائق واضحة لكل ذى عينين. وبوسع أى زائر للقدس والضفة الغربية وغزة أن يكتشف وجود أكثر من مائتى مستوطنة من هذه المستوطنات، تستهدف كل واحدة منها: (ا) زرع وجود اسرائيلى على الأرض العربية، (ب) قطع التواصل بين مناطق سكنى الفلسطينيين، بحيث ينقطع الاستمرار بين المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية، (جـ) تهيئة الفرصة لوجود عسكرى اسرائيلى، سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية، أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات (من الحقائق التى لا يلتفت إليها كثيرا أن باروخ جولدشتاين، مرتكب مذبحة الحرم الابراهيمى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤، كان جنديا احتياطيا فى الجيش)، أو باستخدام وحدات من جيش الاحتلال يتم نشرها وإعادة نشرها، (د) أن تكون رأس جسر لكسب مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سبل أخرى ـ لاتقل دهاء وخبثا ـ مثل إزالة المزروعات واقتلاع الأشجار ورفض التصريح للفلسطينيين بإقامة مبان جديدة أو بإصلاح مبانيهم القديمة.

وعلى الرغم من تفاوت التقديرات، فإن ثمة إجماع على أن المساحة الكلية لجملة الأراضى المستولى عليها تبلغ نحو ٧٠٪ من الأراضى الفلسطينية المحتلة، فيما لو أضفنا إلى الأراضى المستولى عليها

الرقعة المحيطة بالقدس الشرقية، التى تمّ ضمها بصورة غير مشروعة، وهى رقعة شاسعة شهدت توسعا مهولاً حيث حرصت الحكومات الاسرائيلية، واحدة بعد الأخرى، على اغراقها بأشد المبانى الخرسانية قبحا، يحدوها فى ذلك هدف واحد هو فرض التوسع الحضرى فى هذه المنطقة، وقصر السكنى فيها على اليهود دون سواهم، وهو مايسمى بـ «التهويد». ولنتصور مدى عنف الاحتجاجات التى يمكن أن تثور، لو كانت الأوضاع معكوسة، واضطر اليهود إلى الاكتواء بمحنة «تعريب» تخرجهم من ديارهم قسراً! ويبلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون فى هذه الأراضى فى الوقت الحالى ٣٢٠ ألف مستوطن. وفى مدينة الخليل، مثلاً، يقيم المستوطنون فى مبانٍ عربية بوسط المدينة، حيث أدى وجودهم إلى فرض حظر تجول مستمر على السكان العرب. وعلى هذا النحو، اقتضى وجود ٤٥٠ مستوطنا اسرائيليا فى وسط المدينة فرض عقاب على سكانها الفلسطينيين، البالغ عددهم ثمانين ألفا، والذين كان من بينهم ـ فيما ينبغى أن نذكر ـ المصلّون الذين اغتالهم عمداً فى الحرم الابراهيمى الدكتور جولد شتاين، الذى يشيد به الآن كثير من اليهود الاسرائيليين كشهيد جدير بالإعجاب.

لكن الأمور لم تقف عند هذا الحد. ذلك أن السلطات الاسرائيلية، رغم سيل الأكاذيب الذى لم يزل يتدفق، بجسارة مذهلة، من رابين وبيريز «اللذين يذوبان حبّا فى السلام»، استمرت بعد توقيع اتفاق أوسلو فى مصادرة الأراضى، واقتلاع الأشجار، وإقامة المستوطنات الجديدة. فقد بلغت حالات مصادرة الأراضى الفلسطينية والتعدى عليها، فى الفترة فيما بين اكتوبر ١٩٩٣ ونهاية يناير ١٩٩٥، ٩٦ حالة، فضلاً عن حالات عديدة أخرى وقعت منذ ذلك الحين. وفى ٢٨ ابريل ١٩٩٥، أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» نفسها أنباء عن مصادرة ١٣٥ فدانا من الأراضى،

فى قطاعى: بيت صفافا، وبيت هامينا، من القدس الشرقية. لكن الصحيفة أغفلت ـ كالعادة ـ أن تُورد ما أوردته الصحف العربية، وصحيفة «المونيتور»، عن هذه الأرض، وكيف أنها ليست سوى جزء من مساحة أكبر من الأراضى المزمع اغتصابها، تقدر بنحو ٤٥٠ فدانا (٣ مايو ١٩٩٥). وقد اقتضت أعمال النهب هذه إنفاق أموال طائلة، أسهمت فى تدبيرها مصادر خاصة وحكومية على السواء، تشارك جميعا فى دعم الاستيلاء الاسرائيلى غير المشروع، على الأرض الفلسطينية، والذى لايمكن تبريره على أى وجه من الوجوه (ما لم يكن ذلك المبرر هو الدعاوى الدينية). وقد ذكر التقرير الذى يصدر فى واشنطن بعنوان: «تقريرحول المستوطنات الاسرائيلية»، وهو المصدر غير الاسرائيلى الذى يمكن الاعتماد عليه فى هذا الموضوع، إن رابين ينتهج سياسة الاستمرار فى بناء المستوطنات وتوسيعها، وذلك على الرغم مما قطعه على نفسه من تعهدات فى اتفاقيات أوسلو، التى تحظر إدخال تغييرات على الأوضاع القائمة.

إن هناك الآن ـ مثلاً ـ «لجنة استثناءات» يرأسها ناش كينارتى، أحد كبار موظفى وزارة الدفاع الاسرائيلية. وهذه اللجنة تقوم بالموافقة، أولا، على بناء وحدات سكنية إضافية فى الأراضى المحتلة، ثم تتولى متابعة عملية البناء بعد ذلك. ويقول التقرير فى عدده الصادر فى مارس ١٩٩٥: «إن اللجنة منحت تراخيص بالبناء فى جميع المستوطنات» (ص ٥)، ثم يضيف:

> «إن عمليات البناء الواسعة النطاق، التى تجرى تحت رعاية حكومة رابين، يتولاها مقاولون من القطاع الخاص،

على أساس مشروعات تطرحها وزارة الإسكان فى مناقصات عامة. ويجرى تنفيذ معظم عمليات البناء السكنى فى القدس الكبرى، وفي المستوطنات الواقعة على امتداد الخط الأخضر، بهذه الطريقة. فعلى سبيل المثال «تسعى وزارة الإسكان بكل طاقتها إلى تشجيع التوسع فى مدينة معالى أدوميم»، وَفقا لما ذكرته صحيفة «يديعوت احرانوت» الاسرائيلية.

> «ويتم البناء على أساس قرار مبدئى يصدر من وزير الإسكان، أو من رئيس الوزراء نفسه، ثم تتولى لجنة الاستثناءات اعتماد المشروعات الرسمية، بالاشتراك مع لجنة المستوطنات. وتقوم الحكومة عندئذ بتخصيص «أراض حكومية» للبناء.
>
> «وتساعد الحكومة بإقامة المرافق، فتعمل على مدّ الطرق، وتوفير شبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحى. وقد أكد بنيامين أليعازر، وزير الإسكان والتعمير، أن الوزارة «لن تسمح بترك مستوطن واحد بدون كهرباء أو ماء..»

ولقد اكتفت الحكومة الأمريكية بأن تقف من هذا كله موقفا يتسم باللّجلجة والتملّص إلى أقصى حد، وذلك على الرغم من أن دافعى الضرائب الأمريكيين مازالوا يقدمون لاسرائيل منحة سنوية طائلة تبلغ نحو خمسة مليارات من الدولارات، يضاف إليها ـ بطبيعة الحال ـ عشر مليارات أخرى تحصل عليها اسرائيل سنويا فى صورة ضمانات ائتمانية، بناء على القرار الذى اتخذه بجبن بالغ جورج بوش، بطل حرب الخليج،

و«العدو اللدود» لعمليات الضم غير الشرعية. إن مارتن انديك (وهو يهودى من أصل استرالى، كان يعمل من قبل فى «اللجنة الاسرائيلية الأمريكية للشئون العامة»، كما كان رئيسا لـ «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» الموالى لاسرائيل، وعضوا سابقا فى «مجلس الأمن القومى» الأمريكى) قد سئل فى فبراير ١٩٩٥، أثناء استماع مجلس الشيوخ الأمريكى لشهادته، كسفير للولايات المتحدة فى اسرائيل، عما إذا كانت للولايات المتحدة أية سياسة تجاه النشاط الاسرائيلى فى بناء المستوطنات. وكانت إجابته هى أن هذا الأمر يؤدى فى نظره إلى تعقيد «المفاوضات»، وإن كان الإرهاب يخلق ـ فى نظره ـ تعقيدات أكبر بكثير. وحين سئل، بعد بضع لحظات، عما إذا كانت حكومة رابين قد سمحت بإقامة أى مستوطنات جديدة، أو بالتوسع فى المستوطنات القائمة منذ عام ١٩٩٣، أجاب قائلاً: «لا». ولم تكن هذه الإجابة، بطبيعة الحال، إلاّ إفتراء سافراً على الحقيقة (تقرير حول المستوطنات الاسرائيلية، مارس ١٩٩٥، ص ٣).

إن التعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة فى هذه القضايا غير المشروعة، والذى تتحديان به المجتمع العالمى كله، قد اتسع إلى الحدّ الذى يجعل من الحديث عن «عملية السلام» امتهانا سافراً للّغة، واغتيالاً لمنطقها ومعانيها. فاسرائيل لاتزال تحتفظ فى الأراضى المحتلة بقوات تضم آلافا عديدة من الجنود، فضلاً عن وحدات سرية خاصة، تتولىّ ضمان الأمن الاسرائيلى الذى أصبح يعنى ـ فى واقع الأمر ـ ترويع الفلسطينيين وإذلالهم. وفى هذه الظروف، لا يكون من العجيب أن يوجد إرهاب، بل العجيب هو ألاّ يوجد منه سوى هذا القدر، بعد ٢٨ عاماً من الاحتلال، ومع كل هذا التدمير المتعمد للاقتصاد الفلسطينى، والبنية الأساسية الفلسطينية، وكل هذا الإذلال المهين لشعب بأسره، وهذا العدد

المهول من القتلى الفلسطينيين، والذى بلغ أكثر من ألفى قتيل أثناء الانتفاضة وحدها، وما يتراوح بين ١٨ و٢٠ ألف قتيل أثناء الغزو الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢. وكما يقول ميرون بنفينستى (فى مقال «السلام كما تتصوره اسرائيل»، صحيفة «هآرتس»، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤):

> «إن الواقع العمرانى والسكانى والقانونى، الذى خُلق فى منطقة القدس الكبرى، يكشف عن نوعية الفكر الذى تنظر الحكومة الاسرائيلية من خلاله إلى عملية السلام. إنه فكر فُصامِى، حيث لاتوجد صلة تربط بين مايحدث فى الواقع، وبين مايجرى فى المفاوضات.. وهو يكشف، فى المقام الأول، عن استهزاء بالفلسطينيين وقيادتهم؛ فالحكومة التى تزعم أنها تسعى إلى تحقيق تعايش سلمى على أساس الفصل (العرقى) الكامل بين السكان فى أرض اسرائيل، هى نفسها الحكومة التى تخلق عن عمد فوضى سكانية خطيرة العواقب، سوف تؤدى بالتأكيد إلى تعاظم قوة الانفجارات المقبلة ووتيرتها.»

إن الفلسطينيين، الذين يعيشون الآن شبه محاصرين فى مدنهم وقراهم، لايستطيعون التحرك بحرية فى الأراضى المحتلة. فهناك شبكة محكمة من حواجز الطرق، تضم ٥٨ حاجزاً، تمنعهم من الذهاب، مثلا، من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، لاسيما وأن تهويد القدس يحظر على العرب الآن اجتياز حدود المدينة التى اتسعت رقعتها اتساعاً مهولاً. ويكفينا هنا أن نضرب مثلاً صغيرا بأربعمائة طالب واثنى عشر أستاذاً فى جامعة بيرزيت، تعذّر عليهم الذهاب إلى عملهم بالجامعة لفترة تبلغ نحو

ثلاثة شهور. ولم يقف الأمر عند فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وغزة، المعزولة الآن عن العالم الخارجى، وكأنها سجن كبير، بل يجرى بالتدريج الإجهاز على الحياة العربية فى المدينة القديمة. فالسكان هناك يجبرون على هجر مساكنهم، بينما يشهد سكان المناطق المحيطة، مثل: بيت حنانيا، وشفعاط، وسلوان، مشروعات الإسكان الاسرائيلية، وهى تعلو شاهقة وتزداد ضخامة بين ظهرانيهم، دون أن يملكوا أن يفعلوا شيئا حيال هذه المشروعات التى تدمر المحيط الطبيعى للمدينة، وتلوث هواءها وبيئتها. ويحدث هذا كله، فى واقع الأمر، دون أى تحرك لمقاومة أو منع المخطط الاسرائيلى، الذى يجرى تنفيذه، لتحويل المدينة العربية إلى مدينة يهودية.

وبطبيعة الحال، مضت حكومة رابين فى تنفيذ مشروعاتها الاستيطانية هذه، فى نفس الوقت الذى راحت تؤجج فيه مخاوف سكان المستوطنات، وجمهور المتدينين اليهود، بل وسكان اسرائيل جميعا، من الإرهاب، ومن تعاظم قوة الأصولية الإسلامية (وهى أمور تنفصل جميعا، فى ذهن الجمهور، عن الحقائق البشعة القائمة على أرض الواقع) حتى استحالت هذه المخاوف الأمنية إلى جنون حقيقى. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، ابتكر رابين، ومعه حفنة من مستشاريه الاستراتيجيين، مايسمونه بسياسة «الفصْل»، وهى سياسة كان أولى بها أن تسمى سياسة «الجتْونة» (نسبة إلى «الجيتو» وهو الحى الذى كان يعزل فيه السكان اليهود فى بعض المدن)، لو كان الزمان غير الزمان والمكان غير المكان. فعلى الرغم من أن السكان الفلسطينيين والاسرائيليين يتداخلون ـ ديموغرافيا ـ تداخلاً غير منتظم، يستحيل معه الفصل بينهما بعملية جراحية على أرض الواقع، فإن الفكرة الكامنة وراء إقامة الأسوار والحواجز والأسلاك الشائكة والدوريات

العسكرية التى تستعين بالكلاب البوليسية، تتحدث إلى الجمهور الانتخابى لرابين حديثا مغريا يغنى عن كل بيان. إن هناك ـ فى واقع الأمر ـ نظاما للفصل العنصرى (الأبارتيد) قائم الآن فى الأراضى المحتلة. فهناك قانون للاسرائيليين، وقانون آخر ـ يُفرض بضراوة أشد ـ للفللسطينيين، وهو قانون قبِله عرفات، للأسف، بمقتضى اتفاقية القاهرة التى وقعها فى ٤ مايو ١٩٩٤. وقد نشرت تانيا رينهارت مقالاً شديد اللهجة فى صحيفة «ها آرتس» (٢٧ مايو ١٩٩٤) وضعت فيه الأمور فى نصابها الصحيح، حين أوضحت أوجه الشبه، التى لايمكن إنكارها، بين بانتوستانات جنوب افريقيا (المعازل التى كانت مخصصة للسود هناك) والأراضى «الصفراء» (وهى «تشمل معظم الأراضى المتاحة للتعمير والتنمية فى قطاع غزة الذى يغص بسكانه الى درجة الاختناق») التى تستحوذ عليها اسرائيل، والتى يمكن للفلسطينيين العيش فى المناطق الواقعة فيما بينها، فى حين تخضع كل الموارد المائية والحدود والطرق جميعا للسيطرة الاسرائيلية. إلاّ أنه يبدو ـ مع الأسف ـ أن كثيرا من اليهود اليوم، سواء كانوا فى اسرائيل أو فى خارجها، أصبحت تغريهم فكرة إيداع هؤلاء الفلسطينيين المشاغبين جميعا فى قفص بعيد، لكى يريحوا بالهم من الإرهاب، أو حتى لا تتأذى مشاعرهم بوجود الفلسطينيين.

إن الجاذبية التى تلاقيها فكرة «الفصل» ـ لاسيما وأن الإعلام الأمريكى يتعرض لها بصورة مبسطة ودون انتقاد ـ تغطى على ما تقوم اسرائيل به فى الأراضى المحتلة. ذلك أن «الفصل» يوحى أيضا بأن اسرائيل قد سلمت فى النهاية بترك الفلسطينيين ليصنعوا بأنفسهم مايريدون، بينما هى ـ كما يؤكد واقع الأمر ـ تضيق الخناق والتشديد من وطأة سيطرتها عليهم، بأكثر مما كانت تفعل، قبل اتفاق أوسلو. فها هو

بيريز يقول: «سوف نبنى، ولكن دون أن نعلن هذا على الملأ. لقد عرف حزب العمال دائما كيف يفعل مايريد بهدوء. ولكننا نرى الجميع اليوم يعلنون على الملأ مايقومون به» (ها آرتس، ٢١ يناير ١٩٩٥). وأغرب ما فى الأمر أن الإدارة الأمريكية، والإعلام الأمريكى، لايوليان لهذا كله اهتماما يذكر. إن مكتب الإحصاءات المركزى فى اسرائيل قد ذكر، مثلا، أن عدد المستوطنين فى غزّة والضفة الغربية قد سجل فى عام ١٩٩٣ زيادة صافية بلغت عشرة آلاف وتسعمائة فرد، وفى أكتوبر ١٩٩٤ أعلن مجلس المستوطنين رقما أكبر (يزيد بمقدار ٢٣٦٠٠ فرد عن ذلك الذى أعلنه مكتب الإحصاءات المركزى) لجملة المستوطنين فى الأراضى المحتلة باستثناء القدس. أما حركة «السلام الآن» فتقدر الزيادة التى حدثت فى الأنشطة الاستيطانية فى عام ١٩٩٤ بـ ٧٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣. ومع هذا التوسّع المطرد فى المستوطنات، وفى القدس الشرقية، يتم حبس الفلسطينيين فى مناطق لاتنفك تزداد ضيقا، يضطرون للعيش فيها، معزولين عن بعضهم البعض، وعن القدس.

إن هذا النوع من الأفكار كان هو ـ على وجه التحديد ـ الذى تم التخلّى عنه فى جنوب افريقيا. لكنه يشكل الآن لُحمة السياسة الاسرائيليه وسُداها، دون أن يحظى، مع ذلك، بأى اهتمام يذكر من أساطين الإعلام اليمينى فى الولايات المتحدة. والموجع فى الأمر، أن القيادة الفلسطينية قد قبلت ـ فى الواقع ـ هذه الأفكار، بدءاً من توقيعها على اتفاق أوسلو، ثم مع الاتفاقيات التى راحت توقع عليها واحدة بعد الأخرى، بتهاون مذهل، مع الاسرائيليين. وحين التقى عرفات مع رابين عند معبر ارتز على حدود غزة، لم يبد اعتراضاً على المصادرات التى تحدث فى القدس. وبدا الأمر وكأنه يسلّم بأن مسألة القدس الكبرى (على حدّ قول صحيفة يديعوت

أحرونوت فى ٢٧ يناير ١٩٩٥) هى مسألة تخص اسرائيل وحدها. إن هناك الآن خمسة آلاف (بل ربما ستة آلاف) فلسطينى لايزالون قابعين فى السجون الاسرائيلية (منهم ٢٥٠ سجينا لم توجه إليهم أية تهمة، ولم تتخذ بشأنهم أى إجراءات قضائية). بل إن ياسر عرفات ذاته، بطلَ الحكم الذاتى، المزهوّ بنفسه، والحاكم العسكرى لغزة، والرجل الذى يُفترض أنه رمز لفلسطين فى أنظار العالم، لايستطيع الانتقال من غزة إلى أريحا، دون إذن من الاسرائيليين. وكان عليه أن يحصُل على الإذن من اسرائيل، كى يستطيع مقابلة آل جور فى أريحا فى مارس ١٩٩٥، وذلك على الرغم من أن وثائق أوسلو تكفُل للفلسطينيين حرية المرور بين غزة وأريحا. فاسرائيل هى التى تسيطر على الحدود، رغم الوجود الرمزى للموظفين الفلسطينيين.

ويقتضينا الأمر هنا، أن نحاول وصف المزيج المعقد من المشاعر والحقائق الذى يحكم الحياة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة اليوم. صحيح أن وجود عرفات، بعد مجيئه إلى غزة فى أول يوليو ١٩٩٤، قد أعطى أبناء غزة إحساساً بأن حركتهم لم تعد مقيدة، كما كانت من قبل، إذ أصبح بوسعهم الذهاب إلى الشواطئ، وألاّ يلزموا بيوتهم بعد غروب الشمس، كما أصبحوا يشعرون بقدر من الألفة إذ يتعاملون مع شرطة فلسطينية (لامصرية ولا اسرائيلية). لكن حياتهم، فيما عدا ذلك، أصبحت أسوأ من كل النواحى. إن السلطة الاسرائيلية تحاصر عرفات، وتضيق عليه الخناق من كل النواحى: فالمستوطنون والجيش الاسرائيلى لايزالون هناك، والاتفاقيات التى عقدها مع الاسرائيليين تمنع الفلسطينيين من ممارسة أية حرية حقيقية، فى مواجهة الاحتلال العسكرى المستمر. إلاّ أن هناك مع ذلك خطة اسرائيلية خبيثة ترمى إلى إفساح المجال لعرفات كى يصبح ديكتاتورا صغيرا، بقدر مايتمشى ذلك مع مصالحهم فى جعله رجل الشرطة الذى

يتولى تنفيذ مايريدونه نيابة عنهم. ومن هنا نجد عرفات يحتفظ الآن بقوات شرطة ومخابرات تضم نحو ١٩ ألف فرد (بينما حددت اتفاقيات أوسلو والقاهرة عددهم بما لايتجاوز تسعة آلاف فرد)، على حين تم تأجيل الانتخابات ـ أى نوع من الانتخابات ـ وليس هناك احتمال للاتفاق عليها فى الموعد النهائى المفترض. وهكذا ينفرد عرفات بالحكم، فى غيبة أى دستور، أو أية قوانين، عدا تلك التى أصدرها المحتلون الاسرائيليون أو الأردنيون أو البريطانيون. وقد أقام عرفات، تحت ضغط اسرائيل والولايات المتحدة، محاكمَ عسكرية تملك سلطة القبض على المتهمين وحبسهم، وإصدار الأحكام عليهم، دون أية ضمانات قضائية. وكان هذا القرار الذى اتخذه عرفات موضع احتجاج من راجى الصورانى، المحامى الغزّاوى الشجاع، الذى أمضى حياته كلها فى الدفاع عن فلسطينيين، تعرضوا لتدابير اسرائيلية مماثلة. وقد أُلقِىَ القبض عليه واحتجز لفترة قصيرة فى فبراير ١٩٩٥، كما تم عزله مؤخراً من رئاسة جمعية حقوق الإنسان، بناء على أوامر سلطة عرفات، المسماة بـ «السلطة الفلسطينية».

والمثير فى الأمر، أن هذه التدابير، التى يتخذها عرفات، تلقى تأييدا كاملاً من الولايات المتحدة واسرائيل. ولعلنا نذكر أن وارين كرستوفر وآل جور قد أثنيا، عند زيارتهما لمناطق الحكم الذاتى فى مارس ١٩٩٥، على قرار عرفات بإنشاء المحاكم العسكرية. وفى ٣ مايو ١٩٩٥ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» (التى كانت قد أوردت أنباء عن تأييد الولايات المتحدة للنظام القضائى الذى أقامه عرفات) مقالاً، تحدثت فيه عن «المحاكمات السرية السريعة» التى تجريها سلطة الحكم الذاتى، ثم ذكر المقال، عرضا، أن «اسرائيل والولايات المتحدة رحبتا ببدء هذه المحاكم لأعمالها». لكن المقال لم يُفصح بصراحة عما كان ينبغى أن يقال، وهو أن عرفات لم

يفعل هذا الذى فعله، ولم يَقم بتشكيل هذه المحاكم الصورية، العارية تماما من كل مظهر للشرعية، إلاّ تحت ضغط مباشر من الولايات المتحدة واسرائيل.

وخلال صيف ١٩٩٣ أوردت الصحف ـ مرتين على الأقل ـ تصريحات لعرفات يقول فيها: إن تجربته فى «السيطرة» على لبنان تؤهله للحكم فى فلسطين. وكم تمنيت ألاّ يكون هذا الذى نُسب إليه صحيحا، لكنه صحيح للأسف. فهو يحكم، منفردا بسلطة اتخاذ القرار، دون أن يكون هناك من يعارضه أو يراجعه باستثناء «حماس» و«الجهاد الاسلامى». وقد قتلت قوات الشرطة التابعة له عشرين متظاهرا، فى حادثة واحدة وقعت فى شوارع غزة فى نوفمبر ١٩٩٤. كذلك عمد عرفات، منذ أن وقع الاتفاق الذى جعل منه معاونا لاسرائيل فى الاحتلال، إلى خنْق نشاط منظمة التحرير الفلسطينية فى الخارج، التى كانت حتى وقت قريب تجسد الطموحات الوطنية للشعب الفلسطينى، والتى كان العالم الثالث كله ينظر إليها كمنظمة تحررية حقيقية، رغم ما تجابهه من أعباء شديدة الوطأة تتجاوز طاقاتها. إن مكاتب المنظمة فى باريس ولندن واستوكهولم وعواصم أخرى، قد توقفت عن دفع إيجارات المبانى، ورواتب العاملين. ولايعود السبب فى ذلك إلى رغبة فى ضغط النفقات، بقدر ما يمثل تخلّيا عن المنظمة الوطنية الوحيدة لاولئك الفلسطينيين الذين شاء لهم حظهم العاثر (أو العكس) أن يعيشوا خارج نطاق صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية. فالهدف الأساسى الذى يسعى إليه عرفات، ليس هو إعطاء الديموقراطية للفلسطينيين، أو إشعارهم ـ على أى نحو ـ بأمنهم بعد كل هذه السنوات الطويلة من الكفاح، وبأنهم سوف يحققون حلمهم فى تقرير المصير، بل هو دعم حكمه وإدامته. لقد قام عرفات منفرداً بتعيين كل الوزراء الـ ١٨

الذين يضمهم مجلس وزرائه، وهم جميعا مدينون له بميزانياتهم، بل وبوجودهم السياسى ذاته. ولقد كوّن لنفسه من خلال «فتح» ـ منظمته القبلية غير الايديولوجية ـ شبكة رهيبة من الانتهازيين، والمتملقين وسماسرة العمولات، والجواسيس، والوشاة. وفى بعض الوزارات، التى تمارس عملها وسلطتها على الورق أساساً، نراه يستمر فى تعيين وزراء مساعدين ونواب وزراء (فضلاً عن ٧٥٠ مديراً عاماً، دون أية مهام معروفة يتولونها)، حيث يزيد هؤلاء نطاق نفوذه، ويوسّعون دائرة المحاسيب.

وعرفات لايكف عن الشكوى من إهمال البلدان المانحة، وتقاعسها، وعدم وفائها بوعودها.. الخ، ساعيا بذلك ـ من جانب ـ إلى تهدئة مايحسّ به ابناء شعبه من نفاد صبر متزايد، إذ يرون أحلام «سنغافوره» و«مونت كارلو»، التى مناهم بها هو وبطانته، لاتزال بعيدة كل البعد عن التحقيق. لكنه يريد أيضا أن يخفى ـ بهذه الشكوى ـ أن جانبا مهما من الأموال التى وصلت، قد جاء من خلال صفقات ملتوية، وأنه الوحيد الذى يملك حق التصرف فى هذا المال بل والوحيد الذى يعرف بوجوده. وقد نشرت «وول ستريت جورنال» فى ٢٥ فبراير ١٩٩٥ تحقيقا فى صفحتها الأولى، كشفت فيه عن ترتيبات شديدة الدهاء، دبرها عرفات لبيع امتياز مدّ الخطوط التليفونية فى مناطق الحكم الذاتى، لشركتين معينّتين، وأن الأموال التى حصل عليها مقابل ذلك قد أُودعت فى حساب سرّى بجزر كايمان. إن من الصعب على الإنسان أن يصدّق، أنه مع توافر حشد كبير من الكفاءات الفلسطينية فى مجالى الاقتصاد والهندسة، يفضّل عرفات، بإصرار، التعامل مع شخصيات مشبوهة من غير الفلسطينيين، مثل: جابرييل بانور، وهو مغربى، وبيير رزق، وهو لبنانى كان يقوم بدور حلقة الوصل بين حزب الكتائب اللبنانى والموساد، ومثل المدعو خالد سلام

(محمد رشيد)، وهو كردى يكتنف تاريخه الغموض، ويشتهر ببراعته فى ترتيب الصفقات السريعة. هؤلاء هم رجاله الذين يلتمس منهم المشورة، ويستعين بهم لتحقيق مصالحه، إلى جانب مجموعة جديدة من المموّلين الأمريكيين، يعملون كمستشارين اقتصاديين له. وقد رُوى على لسان عرفات أنه قال، حين سئل عن هذا الموضوع، أنه يفضل التعامل مع هؤلاء الناس، عن التعاون مع الفلسطينيين، الذين قد يثيرون الاعتراضات، أو ينازعونه فى سلطاته.

إن حكم عرفات يخلو تماما من أى نظام للمساءلة المالية. وحسبما يقول داڤيد هيرست (صحيفة «الجارديان»، ١٥ ابريل ١٩٩٥) فإن النائب العام، الذى عينّه عرفات، هو «رجل سبق أن حكمت عليه فتح بالإعدام لاختلاسه أموالاً مخصصة للانتفاضة». إن عرفات يفعل مايحلو له، وينفق المال كما يشاء، ويتصرف على النحو الذى يراه مفيدا لخدمة مصالحه. وليس غريبا أن يكون الوحيدون الذين أعلنوا، حتى الآن، عن عزمهم على الاستثمار فى المنطقة التى يديرها عرفات، بالاشتراك مع الاسرائيليين، هم رجال على شاكلة عدنان خاشوقجى، الذى أدانه القضاء منذ بضع سنوات، لتورطه فى قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولى، وفى نظام حكم فرديناند ماركوس (ديكتاتور الفيليبين). والأهم من ذلك، حسبما كتب جوليان أوزان فى صحيفة «فاينانشيال تايمز» (٣٠ ابريل ـ ١ مايو ١٩٩٤)، أن مجمل الاتفاقيات الاقتصادية التى وقّعها عرفات مع اسرائيل «تضع الاقتصاد الفلسطينى، إلى حدّ بعيد، ضمن الإطار العريض للسياسة الاقتصادية الكلية التى تنتهجها اسرائيل، فى مجال التجارة الخارجية، والضرائب، وتعترف بأن الأراضى الفلسطينية ستظل تابعة اقتصاديا ـ فى المستقبل المنظور ـ للاقتصاد الاسرائيلى العملاق». إن كل مايستخدمه

الفلسطينيون من بترول ومنتجات يأتى من هيئة البترول الاسرائيلية، وليس من أى مصدرٍ عربى. ويفرض على هذه المنتجات، لدى دخولها مناطق الحكم الذاتى، ضريبة استهلاك تحصل من الفلسطينيين المحليين، وتودع حصيلتها فى حساب خاصّ باسم عرفات فى بنك «ليومى»، وهو حساب لايمكن لأحد سواه الوصول إليه، أو التصرف فيه. بل لقد نشرت الصحف الاسرائيلية (مقال ناحوم بارنيا فى «يديعوت أحرانوت»، ٢٤ فبراير ١٩٩٥) أنباءً تفيد بأن عرفات يريد أن يحصل على معاشات الموظفين الفلسطينيين، الذين كانوا يعملون فى إدارة غزة، قبل الحكم الذاتى، وأن تكون له حرية التصرف فى إنفاقها. وفى اجتماع عقدته الجهات المانحة فى باريس يومى ٢٥ و٢٦ ابريل ١٩٩٥، أبلغنى مراقب لصندوق النقد الدولى أن المجموعة قررت التبرع بـ ١٨٫٥ مليون دولار للشعب الفلسطينى، دُفع منها ١٨ مليون دولار لعرفات مباشرة، ونصف مليون للخزانة العامة. وواقع الأمر، أنه ليس هناك، حتى الآن، أى نظام للمساءلة العامة، ومن هنا يستطيع عرفات أن يتلقى وينفق من الأموال مايشاء، دون أن يراجعه أحد.

وقد زعمت مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين الأثرياء (كوّن معظمهم ثرواته فى الخليج) أنها ملّت أساليب عرفات، وقامت بإعداد سلسلة من المشروعات العامة فى مجالات الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، وقامت بتمويلها من خلال ما أسمته بالاكتتاب «الشعبى». (وغنى عن البيان أن الفقر الشديد لأبناء «الشعب» الحقيقيين، لايسمح لهم بالاستثمار فى مثل هذه المشروعات). وفى نفس الوقت، يعمل هؤلاء (ويحققون أرباحا) فى مجال الاستثمار العقارى. ولما كان عدد أبناء غزة الذين يملكون أموالاً تتيح لهم المشاركة فى التنمية ضئيلاً

جداً، فإن رجال الأعمال هؤلاء يتعاملون مباشرة مع عرفات، دون أن يحكم هذه العلاقة أى قانون عام، أو رقابة عامة، ودون أن يخضعوا لأى نظام للمساءلة العامة، أو لأية سلطة عامة، تقوم بتوجيههم (فيما عدا سلطة عرفات). وهذا الشكل من العلاقات لايحدّ، بالطبع، من طموح عرفات الجامح للانفراد بعمل كل شىء، وإنما يُفسح له مجالاً أرحب. ويلتقى رجال الأعمال بعرفات سرا (عادة فى ساعات متأخرة من الليل)، ويعملون متحررين تماما من القيود والضوابط، حيث لاتوجد أية مؤسسة وطنية حقيقية تتولى التخطيط، أو التنظيم، مما يطلق لهم الحبل على الغارب، دون رقيب أو حسيب. ولايملك المرء إلا الشعور بالريبة، إزاء مثل هذه الجهود، التى تذكرنا بالترتيبات التى كانت تقوم بين حكام الخليج، وبعض المغامرين من رجال الأعمال، أثناء سنوات الخمسينيات والستينيات. وفى ظل هذا كله، يتمّ تأجيل الديموقراطية، ويصمُت الإعلام الأمريكى عن ذلك صمتا تاماً.

إن جملة الأشخاص الذين يوظفهم عرفات، فى سلطة الحكم الذاتى، تقدر بنحو ٤٨ ألف شخص، ويشمل هذا العدد ١٩ ألفا من رجال الشرطة، وحوالى ٢٩ ألف موظف فى الإدارة المدنية، منهم عشرة آلاف مدرس لم يلتق بهم عرفات حتى الآن ـ سواء كمجموعة أو كأفراد ـ ذلك أنه لايولى اهتماما للتعليم. وينفق عرفات على موظفيه هؤلاء كل مايتيسر له الحصول عليه من الجهات المانحة للمعونات (حوالى ١٠ مليون دولار شهريا) وكل مايحصّله، أو تقوم اسرائيل بتحصيله لحسابه، من ضرائب (حوالى ٣٠ مليون دولار شهريا). ولايتبقى بعد ذلك شىء لتحسين شبكة الصرف الصحى، أو الخدمات الصحية، أو لرفع المستوى العام للعمالة. وفى تقديرى أن هذا الوضع يُروق تماما لعرفات، كما يروق لمسانديه من

الاسرائيليين والأمريكيين والعرب. ومن حسن حظه أيضا، أن وسائل الإعلام الدولية قد كفت عنه أذى ما كانت تجريه من تحقيقات حول هذه الموضوعات، وهى التى نشرت، قبل أوسلو، عشرات الكتب والمقالات حول الأوضاع المالية فى منظمة التحرير الفلسطينية، ودعمها للإرهاب.. الخ. وهو يستفيد الآن من هذا التساهل الدولى لدعم سلطته: إن موظفيه، وأفراد أسرهم، يوفرون له شبكة هائلة (حوالى ٣٥٠ ألف فرد) من التابعين الذين يدينون له بالولاء. فإذا أضفنا إلى هؤلاء الساعين للحصول على وظائف، ورجال الأعمال، والمضاربين المغامرين الذين يسعون للحصول على موافقة عرفات على مشروعاتهم.. الخ، لارتفع العدد إلى الضعف تقريبا.

إن السند السياسى الذى يعتمد عليه عرفات هو حزبه «فتح»، الذى يقوم الآن بدور المنفذ لأوامره (والذى قام عرفات بتسليح أفراده بما فيهم طلاب الجامعة) فى مناطق الحكم الذاتى. وهو يلقى فى هذا المساعدة والتشجيع من اسرائيل، التى لايروقها شىء مثلما يروقها أن يلجأ عرفات إلى طرق غير ديموقراطية، فى تنفيذ ما كانت تقوم به، بطرق غير ديموقراطية أيضا، وهو الحفاظ على القانون والنظام، وإخماد أنفاس المعارضة.. الخ. فالصحافة الفلسطينية ، بالوضع التى هى عليه الآن، ليست حرة ولاتنشر سوى القليل جداً مما يمكن أن يعدّ انتقاداً لعرفات. وقد تم إغلاق بعض الصحف والمجلات، حتى يكون هذا درسا لمن يفكرون فى مسّ طرف ثوب عرفات. وفى ٥ مايو ١٩٩٥ ، ذكرت صحيفة «الحياة» أن مكاتب صحيفة «الأمة»، وهى صحيفة معارضة تصدر فى القدس، قد أُحرقت عمداً، وأن صاحب الصحيفة قد وجّه الاتهام لشرطة السلطة الفلسطينية. وتتعرض آراء المعارضين، كما يتعرض وجودهم، للتضييق والمحاصرة

الشديدة. فصحيفة «القدس»، وهى الصحيفة الفلسطينية شبه الرسمية (الخاضعة لعرفات)، تخلو تماما من أية مقالات أو أنباء أو صور لحنان عشراوى، وهى الشخصية الفلسطينية المعروفة دوليا، كمتحدثة مقتدرة باسم الشعب الفلسطينى، وذلك لمجرد أنها شخصية سياسية مستقلة. كذلك تواترت أنباء عديدة عن عمليات تعذيب، وضرب، وإيذاء، تجرى على أيدى الشرطة الفلسطينية فى غزة وأريحا.

وهكذا يتشكّل الآن، فى مناطق الحكم الذاتى، نظام سياسى يقوم على البطش والتشدد تحت قيادة عرفات ورجاله. ويبدو أن معظم الفلسطينيين، بعد أن أرهقتهم سنوات المقاومة الطويلة، لاسيما أثناء الانتفاضة، قد أصبحوا يسلمّون الآن بما يجدونه أمامهم كشىء محتوم، وإن كان كثير منهم يحس ـ مع ذلك ـ بالاشمئزاز إزاء هذا الذى يحدث. ومن المؤكد أن عرفات سيكون هو المرشح الوحيد لرئاسة المجلس التشريعى، فيما لو تقرر إجراء انتخابات، وأن يكون المرشحون الرئيسيون للمناصب القيادية الأخرى هم رجاله من أعضاء فتح. ومع ذلك، فقد تؤدى الانتخابات إلى إشعال شرارة عملية ديموقراطية، الأمر الذى قد يساعد على تحسين الأوضاع على المدى الطويل.

وقد نشر دافيد هيرست، المراسل الصحفى المخضرم فى الشرق الأوسط، سلسلة محزنة من المقالات («الجارديان»، ١٥ـ١٦ـ١٧ـ١٨ ابريل ١٩٩٥) نقل فيها عن أحد أعضاء فتح قوله: «إن فتح كانت دوما منظمة بلا ايديولوجية أو تدريب سياسى. وإذا كان عرفات نفسه قد أصبح متعاونا، فهل ثمة غرابة فى أن يقتدى به أتباعه؟» (أبريل ١٦/١٥). إن القول بأن عرفات وسلطته الفلسطينية قد تحولوا الآن إلى متعاونين مع

الاحتلال العسكرى، على غرار مافعلته حكومة فيشى مع الاحتلال الألمانى لفرنسا، لاينطوى فى اعتقادى على أى خطأ، أو أى نوع من المبالغة. إن اسرائيل، فيما يخص غزة، تريد التخلص منها، ووجود عرفات فيها يضمن لهم أنها أصبحت الآن مشكلته هو. أما الضفة الغربية فموضوع آخر: فاستقلالها أمر غير وارد ـ قطعا ـ فى نظر اسرائيل (وهو مايؤكده الاستمرار فى بناء المستوطنات ومصادرة الأراضى)، وإن كان وارداً، مع ذلك، أن يشترك الأردنيون فى حكمها مع اسرائيل، إذا ما كان لعرفات أن يختفى. وقد أعلن شيمون بيريز ذلك بوضوح لا مزيد عليه، فى مؤتمر عقدته اليونسكو بغرناطة (ديسمبر ١٩٩٣)، لكن الإعلام الغربى لم يورد تصريحاته فى ذلك الحين. أما الدول العربية، التى شكلت يوماً مصدر دعم للكفاح من أجل فلسطين، فهى الآن إما دول مغلولة الأيدى بفعل مايقوم بينها وبين اسرائيل من علاقات سلام باردة وغير مواتية، وإما دول تسعى (شأن سوريا ولبنان) إلى الحصول على شروط أفضل لتسوية، تحس الا مناص منها، مع اسرائيل.

لقد كنا نعتقد، نحن الذين كافحنا من أجل فلسطين، قبل إتفاق أوسلو، أننا نكافح من أجل تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. لكن هذا الهدف لم يكن فى يوم من الأيام بعيداً عن التحقيق، بمثل ما هو عليه الآن. وفى اعتقادى، أن «حماس» و«الجهاد الإسلامى» لا يشكلان بديلاً: ففكرهما يتسم بالسذاجة، والاختزال المفرط، ورؤيتهما رجعية، وأساليبهما العشوائية لا يمكن لها أن تفضى ـ فى نهاية المطاف ـ إلى قيام نظام عادل. وفى تقديرى أن الكثير من المثقفين الفلسطينين، القادرين على فهم الواقع، قد زين لهم الحرص على التباهى بالذات، أن يسعوا الى التعاون مع عرفات واسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذى أدىّ إلى تثبيط

فادح لعزائم مواطنيهم فى الأراضى المحتلة. وهم بهذا يقتفون خطى عرفات، ومعاونيه الذين تخلوا عن مبادئهم وتاريخهم لمجرد أن يعترف بهم «الرجل الأبيض»، وتتاح لهم فرصة الظهور فى التلفزيون الأمريكى (وهنا يبدو التشابه مؤلماً بين مصير الهنود الحمر فى أمريكا ومصير الفلسطينيين).

إن الرعيل الحالى من قادة الشرق الأوسط، عرباً ويهوداً على السواء، لم يتخذوا الخطوات الحقيقية نحو السلام، ولم يعترفوا بما يقتضيه السير فى طريق السلام الحقيقى من تحولات جوهرية. فقد تشبث الاسرائيليون بسلطتهم وبسياساتهم القديمة، على حين هرَع العرب مذعورين الى الاستسلام لقاهريهم، والتزلّف إليهم. لكن هذا المسلك الذى سلكته اسرائيل لا يتسِمّ بالحكمة، حين ننظر إليه على المدى الطويل. فبوسع اسرائيل أن تقمع الفلسطينيين، وأن تُخضعهم، وأن تصادر حقهم فى تقرير المصير، ولكن الى حين. ولقد كتب المعلق الاسرائيلى حاييم بارام فى صحيفة «قول هائير» فى (١٨ مارس ١٩٩٤) يقول:

> «إن المفهوم الذى طرحته جولدا مائير لتسوية مشكلة الأراضى، ما زال هو الذى يحكم رابين، فرغبته فى الحفاظ على المستوطنات راسخة الجذور فى الأراضى، تشكل عقبة كأداء فى سبيل السلام، وترسم طريقاً يفضى الى كارثة سياسية وعسكرية، وسعيه الى ضم رافائيل إيتان وأصدقائه الى الإئتلاف الحكومى نابع من موقفه هذا أيضاً.
> لقد سلح رابين المستوطنين، وظل يسمح طيلة سنوات لأنصار كاهان بالقيام بقلاقلهم، على الرغم من تحذيرات «الشاباك» (إدارة الأمن العام الاسرائيلية). وعلى رابين أن ينسحب الآن من الساحة السياسية.

إن ما يزعمه الحمائم من أنهم يستخدمون اسم رابين لتنفيذ سياسات بيريز، قد ثبت عدم جدواه على المدى الطويل. فالسلام لا يمكن تحقيقه إلاّ بطريقة صريحة، تتجلى فيها الحكمة والقدرة على القيادة فى آن معاً. إن رابين ـ ببساطة ـ عاجز عن الارتفاع الى مستوى الموقف. فهو شخص ضيّق الأفق، وصقر ينتمى الى مدرسة «تبنكن» فى الحركة العمالية، وجد نفسه فى موقف أكبر منه. أما ماعدا ذلك فليس سوى علاقات عامة لا تساوى شيئاً».

وفى النهاية سوف تواجه اسرائيل ردود أفعال لم تخطر ببالها قبل وقوعها، مثلما لم تخطر الانتفاضة ببالها قبل وقوعها .

وإذا كنت لا أزعم أن لدى أية حلول سريعة للاوضاع المحزنة، التى يشار إليها باسم «عملية السلام»، فإننى أعرف أن عملية السلام قد أدت إلى تردٍّ بالغ فى الأوضاع التى تعيشها الغالبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين من العمال، والفلاحين، وسكان المدن الصغيرة والمخيمات العاجزين عن إبرام الصفقات السريعة، والذين لايصغى أحد لأصواتهم قط. وأسوأ مافى الأمر، أنهم ربما فقدوا الآن كل أمل. وهذا القول يصدق أيضا على الوعى السياسى الفلسطينى بوجه عام.

إننا جميعا نعرف أن اسرائيل، نتيجة لسلوكها العدوانى، واستمرارها فى سياسات الاحتلال والسيطرة، وإقامة المستوطنات، لم تسلك السبيل الذى يفضى إلى السلام مع العرب، بل واصلت السير فى طريق العداء، مفترضة أن العرب، كبلدان وثقافات وشعوب، سوف يخضعون فى النهاية

لسلطانها. ولم تقدم الإدارة الأمريكية، التى يتمثل موقفها الأساسى فى التعاون مع هذا المخطّط، ولا وسائل الإعلام الأمريكية، التى تواصل ـ إذا استثنينا بعض التقارير المتفرقة ـ حديثها المكرور والمعاد عن «عملية سلام» لاتوجد إلاّ فى مخيلة معلقيها، شيئا يذكر يمكن أن يساعد على قيام سلام حقيقى. أما الشعب الفلسطينى، الذى يريدون له أن ينسى تاريخه، وما تعرّض له من سلب ومعاناة، فقد غدا اليوم شعبا يتيما. وهذه حقيقة أخذ يعيها بالتدريج، لا الفلسطينيون وحدهم، بل كثير من المصريين والأردنيين والسوريين واللبنانيين، الذين يعون الآن بالتدريج موقفاً التهاون وعدم الاكتراث الذين اتخذهما قادتهم. إن هذه الحكومات العربية لم تعد الآن، لأول مرة فيما أذكر، حريصة على إخفاء حقيقة ماتسعى إليه. فعلى سبيل المثال، كشفت صحيفة الحياة فى أوائل إبريل ١٩٩٥ عن أن حافظ الأسد سعى فى عام ١٩٧٦ ، إلى الحصول على إذن من إسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلى حينذاك، لإرسال القوات السورية إلى لبنان، وأنه حصل منه على هذا الإذن بالفعل، وكان الواسطة بينهما هو الملك حسين. وقد حدث كل هذا فى وقت كان مفترضا فيه عدم وجود أى اتصال بين مثل هذين الخصمين اللدودين. وهاهى القوات السورية لاتزال فى لبنان، فإذا كانت المهمة التى كان مفترضا أن تؤديها هذه القوات فى لبنان، حينذاك، هى أضعاف الفلسطينيين، فقد تحقق هذا الهدف بالفعل، وأصبح الفلسطينيون ـ شعبا وقيادة ـ أكثر ضعفاً.

قد يتساءل البعض عن جدوى الآراء والمعلومات التى نطرحها هنا. ولا شك لدىّ أن تقديم صورة دقيقة وأمينة لحقائق الواقع، يعد، فى ذاته، أمراً أجدى بكثير من الاستمرار فى الهراء المعاد والمضلّل عن بدء «مسيرة السلام»، وتنامى «عملية السلام»، وصعودها المستمر. إن الواجب يقتضى

منا ألاّ نكتم الشهادة بالحق، فى هذا الوقت الذى يعانى فيه شعب كامل، على حين يحصل قادة تافهون على جوائز نوبل، تتيح لهم أن يمعنوا فى استغلال بشر لم يعرفوا فى حياتهم سوى التشريد، والحرمان، والبؤس. إن علينا ـ كفلسطينيين ـ أن نسأل أنفسنا: هل سينتهى الكفاح، الذى خضناه قرناً كاملاً، بإقامة الدولة الفلسطينية، وتحقيق الديموقراطية للفلسطينيين؟ أم أنه سينتهى بمسخ مشوّه للدولة والديموقراطية على السواء، على أيدى رجل يستخدم أساليب شبيهة بأساليب صدّام حسين، ويلقى فى ذلك مساندة اسرائيل، والولايات المتحدة، والإعلام الأمريكى الذى اكتفى باتخاذ موقف التعامى عن الحقائق، وعن العلاقات التى تربط بينها.

إن هذه السياسة لايمكن اتخاذها ذريعة للاستمرار فى إخفاء الحقائق وتشويهها. ولو أن الأمر كان مجرد تقاعس من وسائل الإعلام، أو جهل منها، لكان سيئا بما فيه الكفاية. فما بالنا ونحن نرى هيئات تمثل الصفوة العارفة، المسموعة الكلمة فى مجال الإعلام، مثل «المجلس [الأمريكى] للعلاقات الخارجية»، ومجلة «فورين أفيرز» التى يصدرها، تشارك فى نشر الأسطورة القائلة بأن الشرق الأوسط قد قبل فى النهاية الأطروحات الأمريكية. يكفى أن نذكر أن المجلة قد نشرت فى عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٤ ثلاث مقالات حول «المستقبل الفلسطينى»، منهما اثنتان لكاتبين اسرائيليين (لم يعرف عنهما تأييدهما للأفكار السلمية)، أما المقال الثالث فكان لمسئول سابق فى مجلس الأمن القومى الأمريكى. وقبل ذلك نشرت المجلة (فى عدد نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٣(مقالين حول «توابع زلزال عملية السلام» لكاتبين أمريكيين، أحدهما (مؤلف المقال الذى يتناول مناضلى الحركة الإسلامية) متخصص فى تاريخ إيران فى

العصور الوسطى. كذلك خصصت المجلة جزءاً من عدديها الصادرين فى ربيع ١٩٩٣ ومايو/يونيو ١٩٩٥ لموضوعين هما: «هل يشكل الاسلام تهديدا؟»، و «المرجل الإسلامى»، دون أن يحتوى أى من العددين مقالا واحداً لكاتب مسلم، بل كانت معظم المقالات لصحفيين ومروجى أفكار يتسمون بضحالة المعلومات.

يضاف إلى ذلك، أن هناك الآن كثيراً من المصادر البديلة، للتعرف على حقيقة مايجرى فى الواقع، وهى تصدر جميعا باللغة الانجليزية، وتقوم بتغطية الأحداث على نحو أوفى، وأصدق تمثيلاً، وأكثر تفصيلاً. ففى اسرائيل يصدر «المركز الإعلامى البديل» نشرتين إحداهما أسبوعية والأخرى شهرية، ويقدم كلاهما تحليلات وتغطية ممتازة للأنباء. كذلك لايزال اسرائيل شاحاك مستمرا فى إصدار نشرات تحتوى على أدقّ وأقوى التقارير، والترجمات المنقولة عن الصحافة العبرية (مصحوبة بتعليقاته اللاذعة). ويمكن الحصول على هذه النشرات بسهولة من مركز معلومات الشرق الأوسط، بمدينة وود بريدج بولاية فيرجينيا. كما تقوم مجلة «ميدل إيست ميرور» بنشر تقرير يومى بالفاكس يحتوى على مواد منقولة من الصحف والمجلات والإذاعات العربية والاسرائيلية. وهناك أيضا مجلة «ميدل إيست إنترناشونال» التى تعتبر، فى نظرى، أفضل مجلة نصف شهرية تتناول الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك، تزخر الصحافة الفرنسية والبريطانية والصحافة العربية التى تصدر فى لندن، بالمواد التى يمكن الرجوع عليها، لكن الإعلام الأمريكى لايستخدم شيئا من هذا كله، لتغيير الصورة المضللة التى يجرى الترويج لها، عن عملية السلام ومخططاتها، التى ستفضى إلى مزيد من التدهور.

لقد حاولت عملية السلام أن تعزل، أولا، بعض الدول العربية فرادى، ثم سعت بعد ذلك لإخضاعها لكى تصبح اسرائيل ـ التى أدركت أنها لن تستطيع الاستمرار فى الاعتماد إلى الأبد على ما تتلقاه من معونات أمريكية سخية ـ القوة الاقتصادية والعسكرية الكبرى فى الشرق الأوسط، ويقدم العرب ماتبقى من ثرواتهم المبددة، ومالديهم من قوى عاملة لاتنفد. وأشد ما يحبطنى، فى هذا كله، هو الدور الذى يلعبه الليبراليون الأمريكيون، سواء منهم اليهود أو غير اليهود، الذين وقفوا ضد مذابح اليهود فى المانيا النازية، والذين يقفون اليوم ضد المذابح فى البوسنة وشيشنيا ورواندا. فالتزام الصمت، أو حتى التأييد الفاتر لقيام دولة فلسطينية، مع استمرار المستوطنات والجيش الاسرائيلى فى السيطرة عليها، بشكل أو بآخر، لايمكن أن يكون هو الموقف المبدئى. فلا مستقبل لاسرائيل، فى اعتقادى، ما لم تصبح جزءاً حقيقيا من الشرق الأوسط، وليست القوة العسكرية القاهرة التى تحرك الآخرين، وتخضعهم لمشيئتها. وأعتقد أن علينا أن نتجاوز النظرة القومية الانعزالية الضيقة، لنرى ماتشهده المنطقة كلها الآن من نِضالات من أجل الديموقراطية، وحقوق الانسان. فهناك الآن فى كل بلد عربى حركة للمرأة، وحركة لحقوق الانسان، وهناك أيضا ـ وهو الأهم ـ اتجاه علمانى حقيقى يتصدى للتعصّب والتطرف الدينى بكافة أشكاله. والواقع أن الصراع بين الاتجاهات العلمانية والدينية موجود داخل اسرائيل ذاتها. وثمة خطر من أن يتحول هذا الصراع، فى اسرائيل والأراضى المحتلة وأماكن أخرى، إلى حرب أهلية سافرة.

إن الواجب يقتضى منا أن نعرى حقيقة عملية السلام هذه، وأن نتحدّث عنها بصدق ودون مواربة. ذلك أن فلسطين/اسرائيل ليست مجرد رقعة جغرافية، بل هى منطقة تحمل من الدلالات الدينية والتاريخية

والثقافية ما لا يحمله أى مكان آخر فى العالم. وهى أيضا المكان الذى تتشابك فيه الآن حياة شعبين تشابكا لافكاك منه ـ سواء راق لهما ذلك أم لم يرق ـ إذ يربط بينهما التاريخ، والحرب، والاتصال اليومى، والمعاناة المستمرة. والحديث عن «الفصل» بينهما ـ سواء كان صادراً عن اعتبارات جيوبوليتيكية «فخيمة» أو عن جهالة ـ معناه ببساطه هو فتح الطريق لمزيد من العنف والتردّى. فليس هناك بديل آخر إلا النظر لهذين الشعبين كشعبين متساويين فى الحقوق، ثم الانطلاق من ذلك إلى تحقيق الإنصاف فى واقعهما المعيشى. وأيا كان الأمر فلا مناص – فى اعتقادى– من الاعتراف بأن عملية السلام، التى تدعمها الولايات المتحدة، هى عملية لاتنطوى على أى سلام حقيقى، وأنها ألحقت ضرراً بليغا بالفلسطينيين والاسرائيليين. ولايخالجنى شك فى أن هذه العملية، بصورتها الحالية، لن تصمد لاختبار الزمن، وأنه لابد من إعادة النظر فيها، ووضعها على مسار آخر، من شأنه أن يحقق نتائج أكثر ايجابية. وإننى لأناشد زملائى الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين والأوروبيين والأمريكيين ألا يجفلوا من الحق الذى لامراء فيه، وأن يسعو إلى محاسبة القادة المجردين من المبادئ وأتباعهم، أولئك الذين تجاهلوا الحقائق، أو تعاموا عنها، ودمروا حياة أعداد غفيرة من بسطاء الناس.

مايو سنة ١٩٩٥

ادوارد سعيد
السفر فى التيه الفلسطينى

بادرت الدكتور ادوارد سعيد: «لا أريد أن استغرق وقتاً، ولكن فى جعبتى أسئلة كثيرة، فما هى المساحة الزمنية التى تراها مناسبة».. قال مبتسماً: «ساعة».. صمت، وفى خيالى عبارة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، وهو يتحدث عن ادوارد سعيد: «هو مثل غيره من العالم العربى فى فيافى الربع الخالى، لكنه خلافاً مع الآخرين مسافر وليس تائها، فهو رجل يعرف نفسه، ويعرف طريقه ويعرف هدفه، ويملك كفاءة واستعداد رحالة ذكى وشجاع، قادر على أن يتحمل مشاق السفر بإرادة من حديد حتى وإن كانت عضلاته فى رقة الحرير، لأن الأمراض أحياناً تعرف كيف تختار مساكنها ومكامنها..»

وبدأنا «رحلة سفر» فى التيه الفلسطينى استغرقت أكثر مما طلب، وأكثر مما توقعت: ثلاث ساعات كاملة.. بدا طيلة هذه الساعات، وربما بإثارة الأسئلة، او عناد المثقف الكبير، مستعداً لمزيد من المداخلات، والمراجعات، وإعادة طرح الأسئلة. وبدا طوال الوقت مستعداً للمنازلة الفكرية النبيلة، حتى لو كان الذين ينازلهم من غير منزلة «النبلاء». بدا لى العملاق ادوارد سعيد، أستاذ الأدب المقارن فى جامعة كولومبيا الأمريكية، بإسهاماته الفكرية الكبرى فى «الاستشراق»، و«تغطية الإسلام»، و«الثقافة والاستعمار»، التى وضعته فى مصاف العلامات الكبرى فى تاريخ الفكر

الإنسانى المعاصر، كما لو كان هو نفسه الطفل الذى غادر القدس مشرداً فى الثالثة عشر من عمره، يحمل الهموم نفسها، ويقلق ضميره سؤال واحد: المصير الفلسطينى.

ربما تكمن عبقرية ادوارد سعيد ها هنا.. أن يظل هو كما كان.. كما يعانى الشعب الذى خرج من صلبه ملتزماً به وبقضاياه. ربما من أجل هذا الشعب تصور ادوارد سعيد فى بعض لحظات حياته أن نموذج «المثقف العضوى» عند المفكر الايطالى جرامشى هو النموذج الذى يجب أن يحتذيه، لكنه فى النهاية انحاز إلى نموذج آخر للمثقف، «المثقف—النبى»، كما تتناوله كتابات المفكر الفرنسى جوليان بيندا.

من جرامشى إلى بيندا، أو من الارتباط بالمؤسسة الوطنية الفلسطينية، ممثلة فى منظمة التحرير وقيادتها، إلى نقد هذه المؤسسة، وهذه القيادة، عندما رأى أنها «خانت» الأمانى الفلسطينية المشروعة. ولا شك أن كثيرين قد فوجئوا بالنقد الجذرى الذى قدمه الدكتور سعيد لاتفاق أوسلو، فقد ظل لفترة غير قصيرة احد المقربين من القيادة الفلسطينية، وهو من أبرز الذين أيدوا مشروع عرفات السياسى عام ١٩٨٨ فى المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر، غير أن المفاجأة تتلاشى عندما نعرف: لماذا أيـّد، ولماذا ينـقد الآن؟ والرحلة بين السؤالين هى صلب كل هذا الحوار: السفر فى التيه الفلسطينى.

* **سؤال: لا أريد أن أستفزك، ولا أبحث عن إثارة، غير أن التعليق الذى أوردته قبل أسابيع مجلة المصور القاهرية على لسان ياسر عرفات عن كتابك الأخير والمثير: «غزة ـ أريحا: سلام أمريكى»، يدعو الى التساؤل عن ما إذا كان هناك «جانب شخصى» فى الموضوع.**

دعنى اقرأ تعليق عرفات عليك:

«كتاب أتفه من أن أرد عليه. من الذى صنع الانتفاضة فى غزة؟ هو فى أمريكا لم يصنع الانتفاضة!.. أنا طبعاً قرأت الكتابة للتسلية، وهناك غيره من المتشعلقين على حبال الوطنية... منظمة التحرير هى التى صنعت الانتفاضة من خلال أبناء شعبها وأطفالها ـ ٢٠٠٠ شهيد، ١١٧ ألف جريح، ١٣٨ ألف معتقل، ٧ آلاف معاق، ٨ آلاف حالة إجهاض بين النساء ـ وهو فى أمريكا لا يشعر بعذاب شعبه، لايدرك حجم أعظم انتفاضة فى العصر الحديث، والتى تعد اكمالاً للثورة الفلسطينية.»

٭٭ أولاً أنا لا أفهم أين يكمن الاتهام فى مقولة أننى أعيش فى أمريكا.. أنا فعلاً أعيش فى أمريكا، وقد قلت هذا فى مقدمة كتابى، والكثير من الجهد المتواضع الذى قمت به لنصرة قضية شعبى، قمت به منطلقاً من موقعى كفلسطينى يعيش فى المنفى، وهو وضع لابد وأن عرفات يعلم أنه لا يقتصر علىّ وحدى، بل يشمل القطاع الأكبر من الفلسطينيين. إن عرفات الذى يعيّر معارضيه ببعدهم المكانى عن مسرح الانتفاضة ينسى، أو يتناسى، أن قصور تونس، والطائرات الخاصة، وسيارات الليموزين الفارهة، وغرف الحكم الفخمة، بعيدة كل البعد عن الانتفاضة وشعبها ـ مكانياً وزمانياً أيضاً.

أما عن كونى لم أصنع الانتفاضة، فأنا لم أزعم ابداً أننى صانع الانتفاضة. ولكن هناك فارق كبير بين كونى لم أصنع الانتفاضة، وبين عدم إحساسى بعذاب شعبى، فانتمائى للشعب الفلسطينى وافتخارى

ببطولاته، وألمى العميق لانكساراته، ليست بالأشياء التى يمكن لأى أحد أن يسلبنى إياها، وهى حتماً أشياء أعمق وأبقى من الاعتبارات السياسية الفجة، ورغبات القادة الزائلين. أنا فلسطينى ولدت فى القدس، واضطرتنى نكبة عام ١٩٤٨ الى العيش فى المنفى، تماماً مثلى مثل مئات الألوف من أبناء شعبنا، ومن بينهم عرفات نفسه. من هذا المنطلق فأنا لا أفهم ماذا يعنى عرفات بوصفى كأحد المتشعلقين على حبال الوطنية. هل يعنى أن المعيشة فى المنفى تسلبنى حق المواطنة الفلسطينية؟ أم يعنى أننى فقدت أهليتى للانتماء للشعب الفلسطينى، بسبب موقفى المعارض لسياساته، الأمر الذى يعنى أننى إذا ما قمت بتأييده ـ كما فعلت فى فترة من حياتى ـ فإنه قد يتفضل، ويرد لى شرف المواطنة والوطنية. إن هذا المنطق الديماجوجى لا يستحق عناء الرد عليه.

إن مشكلة عرفات الحقيقية لا تكمن، فقط، فى زعمه بأنه صانع الانتفاضة، بل فى تنصيبه لنفسه كمتحدث أوحد باسم شهدائها وأبطالها. إن عرفات الذى يتحدث الآن عن بطولات الانتفاضة لم يرجع إلى شعب الانتفاضة البطل، للتشاور معه، أثناء التفاوض السرى فى أوسلو، بل انه لم ينبس ببنت شفة عن أبطال الانتفاضة، أثناء خطابه المذِلّ فى البيت الأبيض، الأمر الذى يعنى أنه يتصور أن بمقدوره أن يمحو ذكرى الانتفاضة، أو يستدعى تلك الذكرى، كلما عنّ له ذلك، وبقرار منفرد. أنا أترك للقارئ الحكم على مثل هذا النوع من السلوك، وما إذا كان هذا الأمر يعد سلوكاً سياسياً مسئولاً، أم أنه مظهر من مظاهر تضخم الأنا.

إذا كان عرفات بالفعل، وكما يزعم، ليس فقط التجسيد الحى للانتفاضة، بل لفلسطين بأكملها، لماذا إذن لم يستطع، حتى الآن، أن

يحصل على تصديق أى من المؤسسات الفلسطينية الشرعية على الاتفاقيات التى وقعها مع اسرائيل، والتى يبدو وكأن الهدف الوحيد منها هو ضمان الأمن الاسرائيلى؟ بل ولماذا يعجز عرفات عن الحصول على النصاب القانونى اللازم لعقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة حتى الآن؟ بل والأهم من ذلك، لماذا عجز هو وأولئك الذين تفاوضوا باسم الانتفاضة عن مطالبة الاسرائيليين بتعويضات عن كل الخسائر والدمار الذى لحق بشعب الانتفاضة البطل على يدى اسرائيل، تلك الخسائر التى يعددها عرفات الآن بخفة، وفى غير مجالها؟ نحن نعرف تضحيات الانتفاضة، ونحملها فى قلوبنا، وكان أجدر به أن يعددها للاسرائيليين، ويطالبهم بتعويض عنها. إن هذا التفريط فى المطالبة بحقوق شعبه لا يدل على احترامه للتضحيات التى بذلها هذا الشعب، أو للمعاناة والآلام التى ترتبت على تلك التضحيات.

أما عن قوله بتفاهة ما جاء فى كتابى، فأنا أترك للقارئ الحكم على قدرة كل منا على فهم النصوص وتفسيرها، ولكنى، فى نفس الوقت، أتعجب: كيف يمكن لشخص يمتلك الحد الأدنى من هذه القدرة، التوقيع على عشرات من الوثائق التى تمحو، بجرة قلم، العديد من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك حقه فى الاستقلال؟ يبدو لى أن جزءاً من المشكلة يكمن فى أن فهم عرفات اللغوى والسياسى، لا يمكنه من إدراك الفرق بين الحكم الذاتى المحدود، وبين التحرر الوطنى، الذى ينص عليه الميثاق الوطنى الفلسطينى، والذى ينص ايضاً على أن القيادة الفلسطينية ملزمة بالعمل على النضال من أجل تحقيق هذا الهدف.

وأنا لا يسعنى إلا أن أشعر بالأسف الشديد، لأن قدرة عرفات على

القراءة الجادة، والفهم الدقيق، قد منعته من استيعاب الجهد المتواضع فى تفسير الحقائق الذى حاولت تقديمه فى كتابى: «غزة ـ أريحا: سلام امريكى». إن هذا القصور الذى يبدو فكاهياً للوهلة الأولى، هو فى الواقع أمر مأساوى.

*** ولكن هناك يادكتور سعيد من يحاول أن يضفى «طابعاً شخصياً» على النقد الذى قدمته لاتفاق أوسلو.**

** أنا لم أقصد أن أوجه نقداً لشخص، أو أن تكون لى معركة مع شخص. ربما تكون لدى عرفات «جوانب شخصية»، أما بالنسبة لى فقد شعرت لدى قراءة النص الكامل لاتفاقية غزة ـ أريحا فى الصحافة الأمريكية، أن اسرائيل خدعت منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطينى كله، إلى ان رأيت عرفات على شاشة التليفزيون، عندما جاء إلى واشنطن، ليشارك فى حفل التوقيع على هذه الاتفاقية، يحاول أن يصور الخديعة والهزيمة، كما أراها، باعتبارها إنجازاً هاماً، أو انتصاراً يستحق الاحتفاء به.

سمعت عرفات ومعاونيه يتحدثون إلى وسائل الإعلام الأمريكية، عن أشياء لا علاقة لها بالنص الأصلى للاتفاق. وقتها تساءلت: إذا ما كان عرفات غير مدرك لما وقّـع عليه، أم أن مثل هذه التصريحات، أو المغالطات، محاولة لتحسين صورة، هى سيئة بكل المقاييس الفلسطينية. ثم بدا لى سلوكه السياسى مذهلاً عندما بدأ يتحدث، ويعطى صورة عن نفسه، بأنه يقود «مسيرة منتصرة نحو الدولة المستقلة»، فى نفس الوقت الذى كانت فيه كل الدلائل تشير إلى العكس تماماً. خصوصاً أن اتفاقية مايو فى القاهرة تكفلت بتسوية كل الالتباسات فى النص الأصلى، لصالح

التفسير الاسرائيلى لها. أريد أن أقول بوضوح إن الخلاف ليس شخصياً، ولكن هناك خلاف موضوعى وحقيقى بين قراءتى للتاريخ الفلسطينى، وقراءته هو لهذا التاريخ. أنا أؤمن بحقوق محددة، وأهداف ثابتة، تستحق النضال من أجلها، ولا يملك أحد التخلى عنها. وهو يتصور أن بمقدوره تغيير هذه الأهداف، والتخلى عن هذه الحقوق. ربما تصور عرفات أنه عقد «صفقة»، غير أنى أتصور أن تلك الصفقة يروّج لها بمغالطات وتزييف للحقائق.. مثل أن يقول أبو مازن: «إن هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الفلسطينيين التى يحكمون فيها أنفسهم»! لقد تولى شفيق الحوت الرد عليه، اما انا فقد شعرت أن عملية تزوير التاريخ الفلسطينى لم تعد قاصرة على الاسرائيليين، بل أننا أصبحنا طرفاً فى نفس عملية التزوير. لهذا قررت أن أتحدث، وأن أنقد، وأن أكرر الحقائق التى يريدون طمسها. قررت أن أتحدى مؤامرة الصمت. هذا بالضبط موقفى. أما أن يأخذه عرفات على محمل شخصى، وأن يتصور نفسه تجسيداً للمسيرة الفلسطينية، فهذه مسألة أرفضها، وأرفض معها التوحيد بين شخص عرفات والقضية الفلسطينية.

*** بماذا تفسر إقدام عرفات على ابرام اتفاق أوسلو بهذه الصياغة، وبكل الأخطاء والخطايا التى يحتويها، هل هى قلة كفاءة، أم «تواطؤ»؟ بمعنى آخر هل كانت القيادة الفلسطينية غير كفؤة، أم كان لديها أسبابها للتوصل إلى اتفاق أو «صفقة» أيا كانت، حتى لو تورطت أو تواطأت فى قبول كامل إملاءات الطرف الآخر؟**

** تعرف، ويعرف العالم كله، أن لدى الشعب الفلسطينى موارد، وطاقات، ومواهب قادرة فى كافة التخصصات. هذه الطاقات والمواهب ظلت معطلة، لم يستخدمها أحد، ولا طلبها أحد.

ولعلى أضيف أن عرفات ومعاونيه لم تكن لديهم رغبة فى الاستعانة بهذه الكفاءات. وكانت لديهم، فى نفس الوقت، رغبة أخرى فى العمل بالطريقة التى كانوا يعملون بها، لتحقيق أهداف معينة. أكثر من ذلك أقول لك: إن عرفات لم يعمل على فهم الاسرائيليين، أو لم يرغب فى فهمهم على حقيقتهم، بتصوراتهم السياسية، وأهدافهم المحددة، ووسائلهم فى التفاوض. هناك حالة من التوقف عن الفهم، وهذه ليست قضية كفاءة أو عدم كفاءة فقط. هناك جوانب أخرى خطيرة فى الموضوع.

*** التواطؤ مثلاً؟**

** ممكن .. ودعنى أعطيك أمثلة. هل من المعقول، أو من المقبول، أن تقوم بصياغة اتفاقاً مع اسرائيل، وتوقع عليه، دون أن يكون معك مستشارا قانونيا. ما هو تفسير مثل هذا السلوك إلا أنه استهتار بالمصير الفلسطينى، يصل إلى حد التواطؤ عليه. وأعطيك مثالاً آخر أعرفه جيداً: عرفات ومعاونوه الرئيسيون فى اتفاق أوسلو، أبو مازن (محمود عباس) وأبو علاء (أحمد قريع)، لا يتقن ثلاثتهم الانجليزية، وهى اللغة التى كتبت بها وثيقة أوسلو. نحن أمام مأساة حقيقية تدعو إلى الرثاء، كما قد تدعو إلى السخرية. اذا كنت تريد أن تعقد اتفاقاً مع اسرائيل، فلابد أن تعرف أن الطرف الآخر فى هذا الاتفاق سوف يأخذ ما توقع عليه مأخذ الجد، ولن يمكنك التراجع، إلا لمزيد من التراجع. إن هناك فارقاً كبيراً بين أن توقع القيادة الفلسطينية اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية، كالذى وقعته فى القاهرة عام ١٩٦٩، وبين أن توقع اتفاقاً مع اسرائيل، إذ لا يمكنها أن تنفذ الاتفاق وتمضى فيه بـ «الطريقة البلدى» التى اتبعتها من قبل.

ظروف وأوضاع اسرائيل تختلف عن الظروف التى كان فيها لبنان

سنة ١٩٦٩. وحقيقة لا أعرف تفسير هذا المستوى من الأداء: انعدام كفاءة، أم مشاركة بالتواطؤ؟ وإن كنت أميل الى تصور خليط من الأمرين فى تفسير ما حدث.

وأغرب ما فى المأساة كلها، أن عرفات لم يطلب تأييداً من الشعب. فمن المتصور، أو من المفروض، من أى قائد، عندما يتوصل إلى اتفاق يرتب أوضاعاً جديدة، يراد لها أن تكتسب بعد فترة محددة صورة نهائية، أن يطرح الموضوع لاستفتاء، أو يعرضه على المؤسسات الفلسطينية. لكنه لم يفعل ذلك، ولا يريده. بل إن عرفات قام بتعطيل المؤسسات الفلسطينية، وكفّ تقريبا عن دفع مخصصات ورواتب هياكل المنظمة ومكاتبها فى الخارج، بما يعنى أنه لم يعد مهتماً بها، أو أنه لم تعد هناك حاجة لها. ويبدو لى أن لديه خطة أخرى، أو أنه «عايز يخطف الحكاية كلها»، أو أن يجعل القضية الفلسطينية تمثل إرادته هو. وإذا أخذت فى الاعتبار كل الذى قلت فإن مسألة عدم الكفاءة ـ وهى مأساة فى حد ذاتها ـ آخر معيار، أو ربما لا تدخل فى الحساب كله. فالهزيمة أو السياسات التى أدت اليها أخطر وأفدح، وهى التى تسمح باستشراء حالة عدم الكفاءة.

*** فى ظل هذه الحالة ـ المزيج من قلة الكفاءة وتواطؤ السياسة ـ ما السيناريو الذى تتوقع أن تسلكه القيادة الفلسطينية فى ظل تصاعد انتقادات الداخل الفلسطينى لاتفاق أوسلو، واتساع رقعة الرفض الشعبى لما يحتويه هذا الاتفاق من تنازلات، يبدو أنها بلا نهاية أو سقف؟**

** سوف تسير القيادة الفلسطينية فى نفس الطريق، وبنفس الطريقة. ومع اتساع المعارضة غير المنظمة فى قطاعات واسعة من الناس،

ستنكمش هذه القيادة على نفسها، لتعتمد أكثر فأكثر على «ولاء الشرطة» والأجهزة الأمنية. ثم أتوقع، ومع بروز عيوب وآثام اتفاق أوسلو أكثر فأكثر، أن تبدأ القيادة الفلسطينية فى عقد صفقات جديدة مع اسرائيل فى موضوع الانتخابات، لا بغرض توسيع المشاركة، أو تمثيل الشعب الفلسطينى، ولو بطريقة جزئية ومحدودة وهامشية، وإنما لتأكيد سطوتها وضمان استمرارها. الأرجح أن توافق هذه القيادة على انسحاب اسرائيل لعدة أيام فقط من التجمعات السكانية لإجراء الانتخابات، ثم تعود قوات الاحتلال إلى مواقعها مرة أخرى. انسحاب مؤقت جداً، لفترة مؤقتة جداً، وعودة مرة أخرى. وهذا السيناريو الممكن جداً يعد خرقاً مباشراً لنصوص أوسلو. فى هذا السيناريو إعادة انتشار القوات الاسرائيلية غير وارد، وتمسك القيادة الفلسطينية بما وقعت عليه، وبما وقع عليه الاسرائيليون غير وارد ايضاً. لغة «الصفقة الجديدة» سوف تعلو على النصوص الهزيلة أصلاً، وأتوقع أن تدخل مسألة التمويل فى صلب هذه الصفقة الجديدة المتوقعة، فعرفات يعتبر المال، خاصة بمرور الوقت، واتساع المشاكل، سلاحه الرئيسى لتعزيز القوات الأمنية، و«تمشية» المشروع.

لكنك لو سألتنى اذا ما كان بمقدور هذه القيادة أن تبلور رؤية جديدة، أو أى رؤية للمستقبل، غير الكلمات الخاوية من المضمون، فإننى أقول لك على الفور وبالقطع: لا. هذه القيادة، مثلاً، تتحدث عن دولة، دون أن تجهد نفسها فى البحث عن مقومات الدولة، وأهمها الحالة القانونية. لا يوجد قانون تطلب هذه الدولة من الشرطة تنفيذه. وحتى تكون هناك سلطة دولة لابد أن يكون هناك أولاً دستور وقانون. ولا أعتقد أن ثمة أدنى احتمال لصياغة دستور أو قانون، فهذا أمر لايهم القيادة، أو هى لا تريده. أكثر من ذلك أقول: إن تاريخ أبو عمار، والقيادة الفلسطينية التى

تعمل معه، لا ينبئ عن أى اهتمام بقضايا الديمقراطية، والحريات العامة، ولذا أتوقع فى هذه المساحة الضئيلة من الأرض الفلسطينية، التى يطلق عليها مناطق الحكم الذاتى، حكماً تعسفياً تغيب فيه حقوق المواطن، وبصفة خاصة فى مجال الحريات العامة. ولا أعتقد أن الاسرائيليين سوف يضايقهم هذا الوضع، طالما ظلت هذه السلطة على طبيعتها الحالية كأداة لتثبيت الاحتلال.

*** ما تقديرك لمكمن الخلل فى التفكير التفاوضى للقيادة الفلسطينية ـ أو دعنا نقل بشىء من التجاوز «الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية»، الذى جعل ممكناً أن يطلب الاسرائيليون، وبصفة خاصة رابين، إعادة التفاوض من جديد على «اتفاق أوسلو»، رغم كل الانتقادات التى قدمها الفلسطينيون من موقع مختلف لهذا الاتفاق. فحتى الذين وقعوه بأنفسهم وصفوه بأنه «تافه وهزيل». وبرروا التوقيع عليه بأن بوسعهم مستقبلاً تطوير الاتفاق، والتغلب على عيوبه الكثيرة. الآن تبدو هذه حجة واهية، لكن أين موطن الخلل الرئيسى فى مثل هذا التفكير؟**

** اعتبارات ياسر عرفات يمكن تلخيصها كلها فى المراهنة على أن رابين قد تغير، وأن رؤيته قد تغيرت، وأصبح أخيراً «رجل سلام»! إلا أن الواقع الذى أراه، ويراه غيرى، هو أن اسرائيل فعلت العكس، وأخذت تنازلات فلسطينية أكثر، ولم تبد أى كرم، أو محاولة كرم، فى إعطاء أى شىء للفلسطينيين. بل إن الذى حدث فعلا كان نوعاً من الشح والإذلال، وأحسب أن «حسبة» عرفات كانت على النحو التالى: لو تنازلت أكثر، أو لو أصبحت أكثر مرونة، لأصبح الاسرائيليون أكثر مرونة بدورهم. فكّر

عرفات فى المفاوضات على نفس النغمة التى تعزفها الدعاية الاسرائيلية، بينما فكر الاسرائيليون، فى نفس الموضوع، بطريقة مختلفة: مرونة عرفات تعبير عن ضعف، وبالتالى فإنه سوف يكون مستعداً لقبول تنازلات أخرى.

ثم لا تنسى ـ فى تفسير طلب رابين ـ أنه «مضغوط» عليه اسرائيلياً، وحتى الجملة الوحيدة التى أعطاها للفلسطينيين بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطينى، يبدو مطلوباً منه الآن أن يسحبها. ومع ذلك كله، أتوقع أن يؤدى السلوك السياسى الاسرائيلى ـ الذى يتسم بحماقة القوة وقصر النظر ـ إلى مشاكل لا حصر لها، لا يمكن التحكم فى تداعياتها، والتى قد تؤدى فى نهاية المطاف الى أشياء فى غير صالح الاسرائيليين.

*** هل نحن ـ إذن ـ أمام عملية «تقليص» أوسلو؟**

** ثمة مؤشرات كثيرة على الأرض توحى بذلك. أو بالأصح: لقد تكشفت حقيقة أوسلو. هناك، أولاً، عملية التوسع فى المستوطنات، وهناك شبكة الطرق التى شرعت سلطة الاحتلال فى إقامتها، وهو أمر لا علاقة له بأى مفهوم للاستقلالية، أو بأى ادعاءات لعرفات عن هدف إقامة الدولة. المشروع الاسرائيلى يستهدف بوضوح ألا تكون الأراضى المحتلة، خاصة الضفة الغربية والقدس، مستقلة، أو مرشحة للاستقلال، ويستهدف كذلك تحويلها إلى «كانتونات»، تفصل بينها، أو تقسمها، شبكة الطرق الاسرائيلية، فضلاً عن أن الخطة الاقتصادية مبنية على التبعية للاقتصاد الاسرائيلى. ولا يصح أن يتصور أحد أن «اتفاق أوسلو» فتح الباب لغير التبعية.

*** ماذا تقصد تحديداً بهذا التعبير الذى تستخدمه، وتلح عليه فى كتاباتك النقدية لأوسلو، تعبير: «خيانة القيادة الفلسطينية للطموحات الوطنية» ؟**

** الطموحات الوطنية الفلسطينية كما أؤمن بها هى : حق تقرير المصير، والحرية السياسية، والحق الأصيل فى دولة مستقلة. وعندما كنت عضواً فى المجلس الوطنى الفلسطينى منذ عام ١٩٧٧ ، وحتى استقالتى منه عام ١٩٨٩ ، صوّت أكثر من مرة لصالح هذه الأهداف، وأرجو أن نلتفت، بما يكفى، إلى أن هناك فارقاً كبيراً، وجوهرياً، بين «الحكم الذاتى المحدود» والاستقلال. ثم عليك أن تلاحظ، بالعناية نفسها، أن اتفاق أوسلو لا توجد به جملة، أو نصاً واحداً، يشير إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين.

إن خطأ القيادة الأساسى، أنها قبلت، فى صيغة مدريد، بالمرحلية دون تحديد للنهايات، بمعنى أنها قبلت مشروع مرحلى، دون إرساء الأساس، أو السياق العام، للحل النهائى. وهو الأمر الذى أدى عملياً إلى إلغاء الطموحات الفلسطينية، وهو ما أعنيه بخيانة الأهداف الوطنية.

*** ولكن ـ واسمح لى بهذا السؤال ـ وافقت فى دورة المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر على قرار الاعتراف بدولة اسرائيل، الذى أتصور أنه كان المقدمة الطبيعية لما حدث بعد ذلك فى أوسلو. ألا ترى ثمة مفارقة هنا؟**

** كيف..؟

*** عندما تقرر بإرادة منفردة، ودون تفاوض، أن تعترف باسرائيل،**

فى ظل موازين القوى الحالية، التى هى بالتأكيد فى صالح اسرائيل، فليس امامك عندما تبدأ «المفاوضات» سوى أن تقدم تنازلات أخرى.. افدح.

** ربما.. ولكن فى البداية على أن أوضح أننى، على المستوى السيكولوجى، لم أتمكن أبدا من التخلص من مرارة ضياع الهدف القديم لمنظمة التحرير الفلسطينية، أى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فى فلسطين. ومن هذا المنطلق أقول إنه ربما كان على أن امتنع عن التصويت على قرار دورة المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨، ولكننى على الرغم من موافقتى على هذا القرار، فإننى أبديت معارضتى العلنية للعديد من التطورات اللاحقة، فقد أعلنت عدم موافقتى على ما قام به عرفات فى ديسمبر ١٩٨٨، عندما نطق فى جينيف بالعبارات التى طلبتها منه الولايات المتحدة، كشرط لقبول التحدث مع منظمة التحرير.

بل إننى أبديت معارضة أشد، عندما أعلن فى مارس ١٩٨٩، فى باريس، أن الميثاق الوطنى الفلسطينى أصبح بالياً "Caduc"، وهى الكلمة التى استخدمها آنذاك. ولكن هذا الذى أقوله الآن مردود عليه بأنه من السهولة أن نعيد التفكير فيما مضى، ونستغرق فى تفكيك وإعادة بناء التاريخ، على النحو الذى يتفق مع رغباتنا النفسية، خاصة إذا ما كان هذا التاريخ قد مضى فى الاتجاه الخطأ. أنا على أية حال، احترم نفسى، والتاريخ، بالقدر الذى يجعلنى منتبهاً لسذاجة مثل هذا الأمر.

منذ منتصف السبعينيات، أخذت أقتنع تدريجياً بصعوبة حرب التحرير فى الحالة الفلسطينية، وبالاستحالة العملية لتحمل قيادة الشعب الفلسطينى، بل وقيادة العالم العربى، لاعباء حرب التحرير. كما أننى

كنت، وربما مازلت، مقتنعاً بأن طبيعة الوجود الاسرائيلى فى فلسطين، تفرض شروطاً مختلفة عن شروط النضال التحريرى الذى تم فى الجزائر مثلاً أو فى جنوب افريقيا. بل أكثر من هذا، أنا مقتنع بمقولة روزا لوكسمبرج: بأنك لاتستطيع أن تفرض حلك السياسى على شعب آخر ضد إرادته، وأنا كإنسان فلسطينى، عانى من الحرمان والسلب، لا أستطيع أن أقبل أخلاقياً استرداد حقوقى على حساب حرمان الآخر.

أقول كل هذا لأشرح الدوافع التى جعلتنى أصل إلى قناعة أن التفاوض السياسى لتحقيق الدولة المستقلة، هو السبيل الممكن لتحقيق التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى، خاصة وأن هذا الأمر كان يلقى قبولاً دولياً واسعاً، شبه اجماعى، كما اننى كنت مقتنعاً بأن الشعب الفلسطينى لا تتوفر له، لا هو ولا قيادته، الشروط الضرورية للانخراط فى حرب تحرير طويلة الأمد على غرار حرب التحرير الفيتنامية، أو الجزائرية مثلاً.

من هنا بدا لى، ومنذ منتصف الثمانينيات، أن مصالحة تاريخية من نوع تلك التى تقدمنا بها فى دورة الجزائر، هى مبادرة إنسانية شجاعة، ينبغى على الفلسطينين القيام بها، لفتح الطريق أمام هدف تحقيق الدولة الفلسطينية، إلا أننى ما كنت أتصور أبداً أن قيادة المنظمة ستتخاذل بهذا الشكل، الذى تم لاحقاً، وتعجز هذا العجز عن النضال فى سبيل هذا الذى تم الموافقة عليه فى الجزائر. إن غزة ـ أريحا تتراجع بنا، عشرين خطوة على الأقل، عما قبله الفلسطينيون فى الجزائر. وأنا عندما صوّت فى الجزائر، موافقاً على مشروع الدولتين، لم أكن أتصور إمكان حدوث ماجرى. ولكننى الآن، وعلى ضوء ماتكشف لاحقاً، أتقبل تماماً مراجعة العديدين لما حدث فى عام ١٩٨٨. أنا لا أجد غضاضة فى الاعتراف

بأننى قد أكون أخطأت بتصويتى آنذاك، وأن ما كنت أراه صواباً عام ١٩٨٨ لم يكن كذلك.

*** سؤالى الملح الآن، إذا لم تكن سلطة الحكم الذاتى مرشحة للتحول إلى دولة، فما مصير أو مستقبل هذه السلطة؟**

** إذا أمعنت النظر فى قراءة نص أوسلو، فسوف تجده يقول: إن من حق القوات الاسرائيلية أن تدخل أراضى الحكم الذاتى، لو اعتقدت، أو استشعرت، أن مصالحها مهددة. وهذا النص يكفل لاسرائيل، من الناحية الواقعية، فرض سلطة الاحتلال المباشرة، فى أى وقت تريد، وممارسة «حق القتل» عندما تقرر ذلك. لقد شاهدت، عبر شاشات التليفزيون، رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الأسبق الجنرال شلومو جازيت فى مناظرة أمام جمهور يهودى، يجيب على سؤال: «كيف توافقون على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، حتى لو كان محدوداً»، قائلا: «لنا الحق فى أن نعود لمناطق الحكم الذاتى، إذا وجدنا مصالحنا مهددة.»

وأعتقد أن الحكم الذاتى الحالى هو نوع من التعاون بين القوات الاسرائيلية وقوات الشرطة الفلسطينية، وهو يكرس سلطة الاحتلال، ولا يؤدى إلى دولة. وبوضوح أكثر أقول إن سلطة الحكم الذاتى هى، فى الوقت الحالى، مجرد أداة للاحتلال.

*** فى مثل هذه الأوضاع والمعطيات، هل تتوقع حرباً أهلية؟**

** رغم أن الفلسطينيين كلهم ضد اندلاع مثل هذه الحرب الأهلية، فالأمور تسير فى اتجاهها، ويطلق على عرفات الآن لقب «الحاكم العسكرى لغزة»، وهو الأمر الذى يعنى أنه قد حل محل الحاكم العسكرى

الاسرائيلى. للأسف فإن دور عرفات الآن هو تنفيذ القرار الاسرائيلى.

*** ألا تعتقد أنه توجد ثمة فرصة للهرب من هذا المصير التعس؟**

** أتمنى ذلك، وليس من المحتم حدوث انفجار. غير أن واجبى يحتم على أن أواجه نفسى والآخرين بالحقيقة، فمن المنظور الاسرائيلى: الحكم الذاتى امتداد للاحتلال بأساليب أخرى، وهذه الحقيقة تمثل موضوعياً أداة تفجير داخلى.

*** ما رأيك فيما يردده عرفات وأنصاره عن وجود فرصة ذهبية الآن لتحسين أوضاع الحياة والمعيشة فى غزة، الأمر الذى قد يخفف من وطأة التنازلات والصفقات؟**

** هذه كلها أوهام مضحكة وغبية، ولا أساس لها. غزة بها إمكانيات، ومن حقها أن تتطلع الى تحسين فى شروط الحياة، ومن الممكن بالأخير أن تصبح «نصف» مستقلة. فكما تعرف: اسرائيل لاتريد غزة، ولكنها لن تسمح لها فى نفس الوقت بالاستقلال الكامل. أما الحديث عن «سنغافورة جديدة»، أو أن تكون مركزاً للبنوك فى المنطقة، أو مركزاً للسياحة، فهذه كلها أوهام تخصّ الذين يرددونها. وربما أضيف: لا حل للمعضلة الاقتصادية على المدى القريب، أو فى الأفق. ربما تتحسن الأحوال قليلاً، لكن ليس بالطريقة التى يروّجون لها.

*** أريد ان أسألك، إذا ما ماكنت تعتقد، وأنت من مواليد وأبناء القدس، أنه مازالت أمام المفاوض الفلسطينى فرصة لتحقيق تقدم ما فى قضية القدس، أم أن المدينة المقدسة ضاعت فعلاً؟**

** الخطة الاسرائيلية للقدس، وفى القدس، قديمة ومعروفة،

ولايوجد للأسف حتى الآن مشروع فلسطينى رسمى أو جماعى مضاد. وقد حاولت أن أسأل أكثر من مرة أصدقاء أو أقارب ومعارف لى فى القدس عما إذا كانت هناك مشروعات عامة أو مشروعات وطنية، مثل بناء بنايات جديدة، والإجابة التى أتلقاها دائماً هى: «لايوجد».

حتى فكرة القطاع العام الفلسطينى، أو العمل الجماعى المنظم، لمواجهة المشروع الاسرائيلى غير واردة، أو متبلورة، فى الخطاب الفلسطينى. هناك حالة إهمال مزمنة لقضية القدس. تلك المدينة تمثل قضية مأساوية ومعنوية ورمزية، غير أنها أيضاً، وهذا جانب لا نوليه رغم أهميته القصوى أدنى عناية، مدينة لها وجود جغرافى وحدود، ولها كيانها المادى والإنسانى الخاص. جغرافية القدس، التى هى الموضوع المباشر للصراع، غائبة عن الخطاب الفلسطينى. بل أضيف إنه لا توجد لغة فلسطينية تشرح للعالم، بطريقة يفهمها هذا العالم، ماذا تعنى القدس لنا؟ وأذكر أن فيصل الحسينى تحدث ذات مرة فى الولايات المتحدة عن مشكلة القدس، وكان مجمل كلامه كله أن القدس مدينة لكل الأديان السماوية، وأنها عاصمة المصالحة الدينية بين الشعوب. فكان أن علق أحد الحاضرين قائلا: «أراك متفائلاً، وإن كنت لا أعرف على أى أساس.»

*** ماذا تقترح إذن؟**

** علينا أن نعترف أن الوقت متأخر جداً، وليس هناك من سبيل سوى إحداث تعبئة فلسطينية حول القدس. فلندعو، على الأقل، العمال الفلسطينين إلى مقاطعة العمل فى «مشروع التوسع الاستيطانى الاسرائيلى» فى القدس، والمناطق المحيطة بها. الأمركله يحتاج إلى إرادة، وإلى تخطيط وتعبئة، ولغة جديدة فى التعامل مع قضية القدس. وأريد أن أؤكد

على حاشية هذا السياق أن أخطر ما فى اتفاقية أوسلو، أو أخطر نتيجة لها، هى هزيمة الإرادة الفلسطينية. أنا لا أعارض نصّاً بعينه، أو الاتفاقية لذاتها. أنا أعارض ما ألحقته من هزيمة بالإرادة الفلسطينية. يكفى أن أخبرك أنه فى آخر مرة رأيت فيها عرفات، أثناء وجوده فى مستشفى الملك حسين بعمّان للاستشفاء من حادث الطائرة فى الصحراء الليبية، أننى وجدته، وسط حوالى ٢٠ من معاونيه، مشغولاً بتتبع نتائج الانتخابات الاسرائيلية إلى درجة شعرت معها أنه قد رهن مستقبله بمستقبل رابين الانتخابى. وتساءلت وقتها: ما معنى أن ينجح رابين فى الانتخابات، أو لا ينجح. ولكننى ادركت بعد ذلك أن مثل هذا الرهان على الآخر، والتعلق بأوهام وجود عناصر سلمية فى حكومة رابين، خاصة من حركة «ميرتس»، هو الذى أدى بالقيادة الفلسطينية إلى ما وصلت إليه من ضياع للإرادة.

*** دكتور سعيد.. لعلك أثرت عَرَضاً قضية أريد أن أتوسع فى مناقشتها بعض الشىء. قلت تواً أن الرهان على حركة «ميرتس» الاسرائيلية وهم، وهو أمر يعنى أن هذه الحركة جزء من المنظومة الصهيونية. سؤالى هو: ما تقييمك للحوارات الفلسطينية ـ الاسرائيلية التى شاركت بنفسك فيها، منذ عام ١٩٦٩ فى جامعة هارفارد الأمريكية. ألا تستحق الرحلة بعض المراجعة؟**

** لا.. وأريد أن أقول لك أننى، وكثيرين معى، كانوا يرون فى مثل هذه اللقاءات ضرباً من المواجهة، يضطر الاسرائيليون خلاله إلى التعامل مع التاريخ، والشعب، والوقائع المتوارثة التى محتها دولتهم، ودعايتهم الرسمية من الوجود، أو شوهتها بصورة متعمدة ومدروسة. لذلك كان الالتقاء بهم، أو الظهور معهم فى العلن، جزءاً من النضال، بالقول

والفكر، ضد ويلات الاحتلال العسكرى والحرمان. غير أنى ميزت مبكراً، وربما منذ الحوار الأول فى هارفارد، بين الحوار الرسمى، وهو للأسف الشديد كل ما كانت تطلبه وتسعى إليه قيادة المنظمة، وبين الحوارالعلنى كجزء من نضالنا الاعلامى والسياسى.

لذا توقفت عن المشاركة فى مثل هذه الحوارات منذ عام ١٩٨٦. ولعلى أسجل هنا إدانتى الكاملة لتجاهل المنظمة الحوار مع اليهود من غير الصهاينة، من أمثال صديقى الذى أعتز به المفكر اليهودى الأمريكى نعوم تشومسكى، الذى حالت مبادئه السياسية دون عقد أى صفقات مع المؤسسات الاسرائيلية، أو منظمات اليهود الأمريكيين. لقد توقفت عن لعبة حوار يراد لها فى النهاية أن تكون مجرد بداية للولوج إلى الحكومة الاسرائيلية، ولهذا وصفت دور حركة «ميرتس»، أو دور عناصر اليسار العمالى الاسرائيلى، بأنه التأثير على الفلسطينيين لتقديم التنازلات باسم «المرونة»، بزعم أن الحكومة الاسرائيلية ستقابل هذه المرونة بمرونة أخرى، وهو الأمر الذى لم يحدث أبداً.

* **أيضاً، أنت شاركت فى التمهيد لحوار فلسطينى – أمريكى عام ١٩٧٩، عندما كان سيروس فانس وزيراً لخارجية الولايات المتحدة. هل تعتقد بخبرتك المباشرة أنه كان بمقدور المنظمة فى السابق أن تحصل على أفضل مما حصلت عليه فى أوسلو؟**

** يقيناً نعم. فهذا الاتفاق ـ كما قلت كثيراً ـ لم يكن حتمياً أو ضرورياً. إن مشروع فانس ـ لاشك ـ كان أفضل بكثير. غير أن من حقى، وربما من واجبى، أن أوضح أننى لم أكن طرفاً فى مباحثات، أو ممثلاً لأحد عند الإدارة الأمريكية. إن الذى حدث هو أن مساعد فانس

آنذاك، هودينج كارتر، كان زميلا لى أثناء الدراسة فى الخمسينيات، وكنت أتحدث معه عن مطالب الفلسطينيين، وهو الذى رتب لى لقاء مع وزير الخارجية فانس. وعندما التقيت بفانس قلت له: إن الطريقة التى يتم بها التعامل مع القضية الفلسطينية فى «كامب ديفيد» سوف تؤدى إلى مزيد من التعقيدات، فقال لى: لا أريد أن أدخل معك فى مناقشات، ثم أضاف، أنت تعرف أننى أريد أن أسمع منك، لكن ما أريده الآن شىء آخر: أريد أن نفتح حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الشروط التى وضعها «سلفى» ـ يقصد وزير الخارجية هنرى كسينجر الذى لم يذكر اسمه ولو مرة واحدة ـ غير مقبولة، أو معقولة. كلمت عرفات ليلتها، واتصل بى فانس مرتين أو ثلاث، ليتأكد من أن رسالته وصلت. وعندما التقيت بفانس مرة أخرى، عرفت أن لديه أكثر من مشروع، ثم عرفت بعد ذلك، أن عرفات رفضها جميعاً. لماذا؟ لا أعرف. أنا لم أكن طيلة عمرى مع «اتفاقية سرية» بين المنظمة واسرائيل، وكنت أتصور دائماً أن حدود دورى هى شرح وتوصيل المشروع الفلسطينى إلى العالم كله، وأتذكر الآن أننى قلت وقتها: لا اخشى المفاوضات، ولكننى أخشى نتائجها. فالمنظمةكانت تمشى إلى هذا المصير، تتحدث عن الثورة، وتفعل العكس.

* **هناك فرضية أن عرفات قبل بما قبل به فى أوسلو، لأنه كان يخشى انفلات الأرض المحتلة من تحت مشروعه السياسى، بتأثير الانتفاضة؟**

** هذا صحيح إلى حد بعيد، فالانتفاضة بلورت خياراً فلسطينياً مختلفاً، وأنشأت على أرض الواقع منظمات ولجان شعبية موازية لمؤسسات

الاحتلال، وخلقت بإبداع سياسى مجتمعاً فلسطينياً مستقلاً.

وأعتقد أن عرفات أسرع بعقد مثل هذه الاتفاق، لأنه كان خائفاً من أمرين: الأول أن تستقل الأراضى المحتلة تحت قيادة جديدة، من القيادات التى برزت إعلامياً وسياسياً اثناء مباحثات واشنطن، مثل: حيدر عبد الشافى، وحنان عشراوى وغيرهم. الأمر الثانى أنه كان يستشعر العزلة فى تونس، هو والقيادة التى معه، بعد حرب الخليج، ونهاية الحرب الباردة، فوجد أنه لابديل سوى عقد صفقة سرية مع رابين، أيا كانت التنازلات.

*** هناك من يعتقد حلاً للأزمة الفلسطينية الداخلية: إعادة احياء منظمة التحرير الفلسطينية، دوراً ومؤسسة، باعتبارها تمثل الهوية الفلسطينية، والشعب الفلسطينى كله، على أساس دمج حماس والجهاد فيها من ناحية، والفصل بين رئاستى الحكم الذاتى، واللجنة التنفيذية للمنظمة، من ناحية أخرى. مارأيك فى مثل هذا الحل الذى تبنته شخصيات فلسطينية، بصياغات مختلفة، مثل الدكتور صدقى الدجانى، والدكتور كلوفيس مقصود؟**

** أتمنى أن يحدث ذلك، ولكن للأسف هذا شىء صعب للغاية، أعتقد أن ثمة «شللا» فى القيادة لن تقبل طواعية بمثل هذا الفصل بين الرئاستين. وثمة حيرة تتناب كثيرين، يلخصها ماقلته قبل قليل عن هزيمة الإرادة الفلسطينية فى اتفاقية أوسلو. مأساة هذه الاتفاقية أنها كسرت وحدة الشعب الفلسطينى بلاجئيه وداخله وأهل ١٩٤٨. والمأساة الآن أنه لم تعد هناك مظلة واحدة، أو مشروع مركزى واحد، أو تيار رئيسى فى حياتنا السياسية، يعبر عن طموحات الشعب الفلسطينى وأمانيه الاستقلالية.

*** أخيرا، أين تضع حركة حماس، وهى تيار عريض، وله شعبية وحضور مقاوم؟**

** حماس الآن فعلاً حركة مقاومة ضد الاحتلال، وحركة احتجاج فلسطينى. لكن، إن سألتنى، كمواطن فلسطينى، إذا ما كانت حماس تمثل بديلاً حقيقياً على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية، أقول لك فوراً وبلا تردد: «لا». والسبب هو اننى لا اعرف لحماس رؤية فلسطينية، أو قراءة للتاريخ الفلسطينى، خارج العموميات. وينبغى الا ننسى أن بداية ظهور حماس إلى الوجود ارتبط برغبة اسرائيل فى ضرب منظمة التحرير والانتفاضة. لقد قابلت وتحاورت فى عمان، والأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة، مع عناصر من حماس. وأنا أقدر شجاعتهم، وقوة ارادتهم. إنهم شجعان، ولديهم إرادة، غير أن قضية تمثيل الشعب الفلسطينى بأكمله، أو بناء تيار رئيسى ديمقراطى ينظم كافة فصائل هذا الشعب، أهم وأبعد مما تحتمله حماس، أو اى فصيل بمفرده.

***

هكذا تحدث ادوارد سعيد على مدى ثلاث ساعات من السفر فى التيه الفلسطينى... وشعرت وأنا الملم أوراقى استعدادا للمغادرة، شاكرا للزميلة العزيزة منى أنيس دورها الذى تكرمت به فى التعريف واستضافة هذا الحوار، شعرت أن مدفعية ادوارد سعيد الثقيلة التى انطلقت محذرة من مغبة السياسات الحالية للقيادة الفلسطينية، ماهى إلا طلقات أولى فى معركة طويلة.

أجرى الحوار عبد الله السناوى، وتم نشره فى جريدة العربى القاهرية، جريدة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٩٥

المحتويات | صفحة

صدر للمؤلف

Joseph Conrad and the Fiction of Autobiography
Beginnings: Intention and Method
Orientalism
The Question of Palestine
Literature and Society
Covering Islam
The World, the Text, and the Critic
After the Last Sky
Blaming the Victim: Spurious Scholarship
And The Palestinian Question
Musical Elaborations
Culture and Imperialism
Representations of the Intellectual
The Pen and the Sword
The Politics of Dispossession:
The Struggle for Palestinian Self-Determination,
1969-1994
Peace And its Discontents:
Gaza-Jericho 1993-1995



لم استطع مقاومة إغراء الذهاب إلى حفل البيت الأبيض... على الرغم من أنني لا أطيق دور الكومبارس الذي يزج به في صورة من توليف السادة الكبار. وعندما تحدثت إلى ادوارد سعيد محاولا إقناعه هو الآخر بحضور الحفل قائلا: «لماذا ترفض، إن الرئيس شخصيا هو الذي قام بدعوتك؟»، أجاب ادوارد: أي رئيس تعني؟.

قلت: «كلينتون بالطبع. ولكن، إذا كان سؤالك يحمل استفسارا عن موقف عرفات، فمن الغريب أنه هو الآخر يريد حضورك.»...

ولكن ادوارد سعيد كان واضحا في رفضه لما يحدث: «هذا تفريط رخيص، يجدر بالمرء أن ينأى بنفسه عنه.»

وقبل الحفل مباشرة اتصل بي رجال البيت الأبيض قائلين: «إننا نريد تسويق هذا الاتفاق فى أوساط العرب الأمريكيين، ولكن السؤال الذي يتردد على ألسنة الكافة هو إذا كان هذا الاتفاق رائعا، كما تقولون، فلماذا ينأى ادوارد سعيد بنفسه عنه». آنذاك أدركت أن ادوارد سعيد كان يستطيع أن يحدد الثمن الذي يريد مقابل الحضور...».

من المحتمل أن يكون ادوارد سعيد مخطئا فيما يراه، وأن يكون الخيار الوحيد أمامنا هو الاقبال على البضائع المعروضة في سوق الكولونيالية الجديدة. بل إن «التعقل» قد يصل بنا إلى القول بأن الفلسطينيين أخطأوا عندما رفضوا القليل الذي عرض عليهم في إطار اتفاقيات كامب داڤيد. إن الكثير من الأشياء يصبح مقبولا، إذا ماقبلنا فكرة أنه ليس من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره، وأنه شعب مثير للمشاكل، ينبغي للآخرين تقرير مصيره نيابة عنه. إلا أن هذه الفكرة، بافتراض قبولها، ليست مسوغا لتشويه الحقائق، أو للادعاء بأن الأسود أبيض، وأن ٤ ليست محصلة الجمع الحسابي لـ ٢ + ٢.

إن أهمية هذا الكتاب تكمن فى الطريقة التي يفكر بها ادوارد سعيد... وكيف تحفل كتابته، وتحتفل، بأمور كالاعتزاز بالنفس، وبأسبقية اعتبارات التفكير العلماني، والاستنارة، وقول الحقيقة، فوق أى شيء آخر... إن ادوارد سعيد يجسد مقولة الروائي الكبير چوزيف كونراد في وصف صديقه كننجهام جراهام: «غضبة عارمة تعبر عن نفسها باعتداد نبيل.»

الكاتب والصحفي البريطاني **كريستوفر هيتشينز**

تصميم الغلاف: محيي الدين اللباد

دار المستقبل العربي